

الأبصار

في علوم البلاغة

للخطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح

الدكتور

محمد بن عبد الرحمن كفاوي

المجلد الثاني

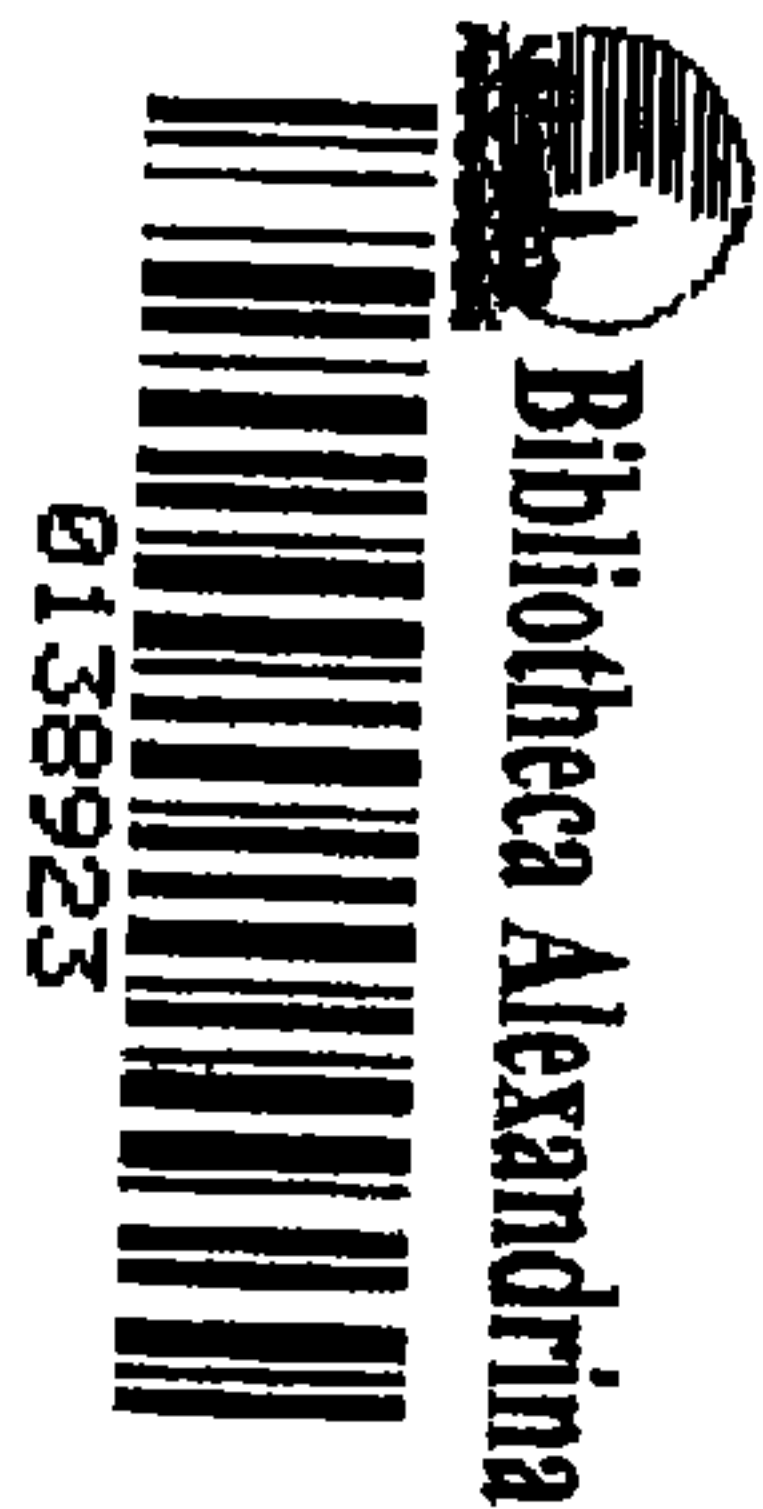
الطبعة الثالثة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الناشر

المكتبة الأزهرية للنشر
درب الاتراك خلفا لجامع الأزهر الشريف
ت. ٥١٢٠٨٤٧



الإيضاح

في علوم البلاغة

للخطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح

الدكتور

محمد بن النعمان قفاحي

| |
|---------------------------------|
| الهيئة العامة لكتبة الأسكندرية: |
| الحزب الثالث |
| رقم التصنيف: |
| رقم التسجيل: ١٩٩٣/٢ |

الطبعة الثالثة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث
رب الاتراك خلفا لجامع الأزهر الشريف

ت. ٥١٣٠٨٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر الجزء الأول من شرحى على كتاب الايضاح فى علوم البلاغة
للخطيب القزوينى (٦٦٦ - ٧٣٩ هـ) ، بحمد الله وتوفيقه وفضله .

وهذا هو الجزء الثانى من هذا الشرح . . وهو كسابقه فى الشرح
والتحليل والتفصيل والدقة ، وتنظيم البحوث والموضوعات .

ولا أجد ما أقوله الا أن أقدمه لجمهور العلماء ، ورجال اللغة
والأدب والنقد ، وطلاب البحث والمعرفة ، معتمدا بعد فضل الله
على حسن تقديروهم ، وكريم تقنتهم .

وما توفيقى الا بالله

* * *

محمد عبد المنعم خفاجى

القول فى احوال المسند اليه(١)

• حذف المسند اليه(٢) :

أما حذفه : فاما لمجرد الاختصار^(٣) والاحتراز عن العبث بنساء على الظاهر^(٤) .

واما لذلك مع ضيق المقام :

واما لتخييل^(٥) أن فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره

(١) البحت هنا فى احوال المسند اليه اى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه ، اى لا من غير هذه الجهة ككونه حقيقة او مجازا فانهما عارضان له من حيث الوضع . وقدم المسند اليه على المسند لانه الركن الأعظم فى الكلام .

(٢) راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الاعجاز ص ١١١ - ١١٧ .

(٣) الواقع بعد اما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهذا كالصريح فى ان المقتضى هو الخصوصية . ثم المراد حذفه لفربنة معينة من غير اقامة شىء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنى لا لمجرد امر لفظى .

ويلاحظ أن الحذف يتوقف على امرين : وجود القرينة ووجود المرجح للحذف على الذكر ، والثانى هو المقصود هنا بالتفصيل . اما الاول فيعلم من النحو .

(٤) حال من العبث . والحذف هنا لدلالة القرينة عليه وقيل أن ذكره يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة وأما فى الحقيقة فيجوز أن يتعلق به فخرس مثل التبرك والاستلذاذ والتنبية على عبادة السامع ونحو ذلك .

(٥) أى تخييل المتكلم للسامع أى أن يوقع المتكلم فى خيال السامع وفى وهمه أنه عدل الى أقوى الدليلين - دليل اللفظ ودليل العقل - وأقواهما هو دليل العقل لافتقار اللفظ اليه . وإنما قال تخييل لأن الدال حقيقة عند المحذف أيضا هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن . =

تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ؟

• وأما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبه (١) .

وأما لا يهتام أن فى تركه تطهيراً له عن لسانك ، أو تطهيراً
:لسانك عنه . •

• وأما ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست اليه حاجة (٢) .

• وأما لأبن الخبر لا يصلح الا له حقيقة (٣) أو ادعاء .

• وأما لا اعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله الا العقل السليم
والطبع المستقيم (٤) كقول الشاعر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن (٥) طويل

= وفى الكامل للمبرد ما نصه : يحذف لعلم السامع بما يريد مثل
« الهلال والله » أى هذا الهلال ، والحذف فيه لأن الذكر مع علم السامع
بالمحذوف عبث .

(١) هل يتنبه بالقرائن الخفية أو لا . والقرائن عند الحذف قد تكون
باضحة وقد تكون خفية .

(٢) كقولك فاسق فاجر عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى
لك أن تقول ما أردت زبداً بل غيره .

(٣) مثل : خالق ما يشاء . وهذا نص كلام المفتاح ص ٧٦ . ومثال
ما لا يصلح الخبر الا له ادعاء قولك : « وهاب الألو ف » أى الأمير .
(٤) ومرد ذلك الى ذوق البليغ ، ومنه ضيق المقام عن اطالة الكلام
بسبب ضجر أو سامة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع
أو قافية أو ما اشبه ذلك كقول الصياد : « غزال » فان المقام لا يسع أن
يقال : هذا غزال فاصطادوه . وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين
مثل « جاء » . ومنه قولهم بعد أن يذكروا الممدوح : « فنى من شأنه
كذا وكذا » ، وبعد أن يذكروا الديار والمنازل « ربيع كذا وكذا » .

(٥) مثال للاحتراز عن العبث مع تخيل العدول الى أقوى الدليلين =

وقوله (١) :

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي أيادي لم تسنن وإن هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

وقوله :

إضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوى إليه كواكبه (٢)

وقول بعض العرب (٣) فى ابن عم له موسى ، سأله فسنعه وقال :
ذم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعينك ؟ والله لا أعطيتك ، فتركه
حتى اجتمع القوم فى ناديهم ، وهو فيهم ، فشكاه الى القوم وذمه ،
فوثب إليه ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول :

والبيت سيأتى شاهدا على شبه كمال الاتصال . وتجده فى دلائل
الاعجاز ص ١٨٤ .

(١) ينسبان فى معجم الشعراء لمحمد بن سعيد الكاتب وهو عربى
بفدادى وفى ابن السبكي أنهما لأبى الأسود الدؤلى فى عمرو بن سعيد بن
العاص . وفى شرح الحماسة نسبتهم لعمرو بن كميل فى عمرو بن ذكوان .
وينسبان لابراهيم بن العباس الصولى الكاتب . ولعبد الله بن الزبير أيضا
فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان . وهما شاهدان أيضا على لزوم ما لا يلزم
فى التوافى ، وهما فى ص ١١٤ من الدلائل والشاهد حذف المسند إليه
من صدر البيت الثانى أى « هو فتى » وذلك لتعيينه ادعاء ، وبعدهما :
راى خلتي من حيث يخفى مكانها فكانت قذى عينيه حتى تجلت

(٢) البيتان لأبى الطمحان القينى ، ونسبهما ابن قتيبة للقيط بن
زرارة ص ٢٧٢ معجم الشعراء ، وهما فى المفتاح ص ٧٧ والشاهد حذف
المسند إليه من صدر البيت الثانى أى « هم نجوم سماء » ، لصون
المسند إليه عن لسان المادح أو لادعاء تعيينه وهو الأول ، والجزاع خرز
فيه بياض وسواد تشبه به العيون .

(٣) هو الأقيشر .

سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى سريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى بيته بمضيع^(١)

وعليه قوله تعالى « صم بكم عسى » وقوله « وما أدراك ماهية ؟
نار حامية » . وقيام القرينة شرط فى الجميع .

● ذكر المسند اليه :

وأما ذكره : فاما لأنه الأصل^(٢) ولا مقتضى للحذف .

واما للاحتياط لضعف التعويل^(٣) على القرينة .

واما للتنبيه على غباوة السامع .

واما لزيادة الايضاح والتقرير^(٤) .

واما لظهار تعظيمه^(٥) ، أو اهاتته^(٦) ، كما فى بعض الأسماء
المحمودة أو المذمومة .

واما للتبرك بذكره^(٧) .

واما لاستلذاذه^(٨) .

(١) نسبهما الدسوقي للمغيرة بن عبد الله والصحيح أنهما للأقشير وهو
شاعر كان مفرما بالشراب وله شعر فيه ، وتجد البيتين فى الدلائل ص ١١٦
وفى المفتاح ص ٧٧ ، والشاهد فيهما حذف المسند اليه لما سبق ذكره .

(٢) أى الكثير أو ما ينبى عليه غيره .

(٣) أى الاعتماد .

(٤) وعليه قوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
المفلحون » .

(٥) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو « أمير المؤمنين حاضر » .

(٦) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل
السارق اللثيم حاضر .

(٧) مثل : النبى عليه السلام قائل هذا القول .

(٨) مثل : الحبيب الحاضر .

وما لبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب^(١) ، كقوله تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام « هي عصاي » ، ولهذا زاد على
الجواب

• واما لنحو ذلك^(٢) .

قال السكاكي : « واما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بمعنى كقولك « زيد جاء وعمرو ذهب وخالد
في الدار » .

وقوله :

الله أنجح ما طلبت به والبر خير حقية الرجل^(٣)

وقوله :

الانس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع^(٤)

وفيه^(٥) نظر : لأن إن قامت قرينة تدل عليه ان حذف ، فعموم

(١) أي في مقام يكون اسفاء السامع مطالبوا المتكلم لعظمة السامع
وشرفه ، ولهذا يطال الكلام مع الأحياء .

(٢) كالتحويل من مال امر المؤمنين بامر بكذا ، وكالتعجب من
صبي تناوم الأسد وكالاشهاد في ضحية والتسجيل على السامع حتى
لا يكون له سبيل الى الإنكار .

والمدار على الذوق فما عده مقتضيا لخصوصية عمل به ، فنكات
الذكر والحذف الخ انما مدارها على الذوق وان لم يذكرها البلاغيون .

(٣) يوجد في شهر امرى القيس زعيم الشعراء الجاهليين ،
والصحيح أنه لامرى القيس بن عابس الكندي الصحابي .

(٤) هو لابي ذؤيب الهذلي من مرتبته المشهورة لابنائه .

(٥) أي في كلام السكاكي المذكور - راجع ص ٧٧ المفتاح .

الخبر واردة تخصصه بعين وحدها لا يقتضيان ذكره^(١) ، والا فيكون ذكره واجبا^(٢) .

● تعريف المسند اليه^(٣) :

وأما تعريفه : فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الأعلام^(٤) به أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعده^(٥) بحسب تخصيص المسند اليه والمسند ، كلما ازداد^(٦) تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا « شيء ما موجود » وفي قولنا « فلان بن فلان يحفظ الكتاب » ، والتخصيص كما هو بالتعريف^(٧) . ثم التعريف مختلف :

(١) أي بل لا بد أن ينضم اليهما أمر ثالث كالترك والاسنلذاد ونحو ذلك ليرجح الذكر على الحذف .

(٢) لانتفاء شرط الحذف لاقتضائه عموم النسبة واردة التخصيص . وجواب الاعتراض : أن عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له . (٣) أي إيراد المسند اليه معرفة . وقدم هنا التعريف لأنه الأصل — لأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع — وفي المسند التنكير لأن المقصود نبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج لداع .

(٤) أي في الأخبار به . (٥) أي بعد تحقق الحكم .

(٦) أي المسند اليه والمسند .

(٧) أي فافادته فائدة تقضى أتم بتخصيص وهو التعريف لأنه كمال التخصيص ، والنكرة وإن أمكن تخصيص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيره كقولك « أعبد الها خلق السماء والأرض » و « لقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد » لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لأنه يرضى بخلاف تخصيص النكرة .

● فان كان بالاضمار :

فاما لأن المقام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعت لا أخفى عنى أحد ذرت بي الشمس للقاضي وللداني (١)
وأما لأن المقام للخطاب ، كقول (٢) الحماسية :

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمت بي من كان فيك يلوم

وأما لأن المقام مقام الغيبة ، لكون المسند اليه مذكورا أو في حكم المذكور لقرينة كقوله (٣) :

من البيض الوجوه ، بنى سنان لو أنك تستضيء بهم أضاءوا
هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

وقوله تعالى « اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، أى العدل (٤) .

(١) المرعت : المقرط . وكان يلفب بذلك ارعته كانت له في صفه .
والرعثة القرط . ذرت : طلعت . كناية عن شهرته . ومثل البيه قول
المتنبى :

أنا الذي نظر الأعمى الى ادبى وأسمنت كلمانى من به صمم
وقول الكميت :

أنا الذي يجدونى فى صدورهم لا أرلقى صدرا منها ولا أرد

(٢) هى أمامة برد على ابن الدمبنة . ونجد البيت فى المفتاح ص ٧٨ .

(٣) البيتان لأبى البرج المرى فى زفر بن سنان ، وبعدهما :

بناه مكارم وأسساء كلم دماؤهم من الكلب الشفاء

والشاهد : تعريف المسند اليه بضمير الغيبة لتقديم ذكره لفظا
تحقيقا . ومثله زيد جاء وهو يضحك .

(٤) التعبير بالمسند اليه ضمير غيبة لتقديم ذكره :

لفظا : حقيقة مثل حضر التلميذ وهو يتسهم ، أو تقديرا مثل : =

وقوله تعالى « والأبويه لكل واحد منهما السدس » ، أى
والأبوى الميت .

* * *

وأصل الخطاب أن يكون لمعين^(١) ، وقد يترك إلى غير معين^(٢)
كما تقول : « فلان لثيم : ان أكرمته أهانك وان أحسنت إليه أساء
إليك » ، فلا تريد مخاطبا بعينه ، بل تريد ان أكرم أو أحسن إليه ،
فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير
مختص بواحد دون واحد .

وهو في القرآن كثير ، كقوله تعالى « ولو ترى اذ المجرمون
فأكسوا رؤوسهم عند ربهم » ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد
العموم ، للقصد إلى تفضيح حالهم وأنها قنات في الظهور حتى امتنع
خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء . بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل
في هذا الخطاب .

= في داره زيد ، وضرب غلامه زيد .

أو معنى : لدلالة لفظ عليه مثل « اعدلوا هو اقرب للتقوى » ، أو
لدلالة قرينة حال مثل « فلهن ثلثا ما ترك » أى الميت لأن الكلام في الارث .

أو حكما مثل ربه فتى .

(١) أى واحدا كان أو اكثر ، لأن وضع المعارف على أن نستعمل
لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر .

(٢) وذلك على طريق المجاز المرسل بعلاقة الاطلاق ، وقيل ان ترك
الخطاب لذلك من الاخراج على خلاف مقنضى الظاهر . اذ هو على التحقيق
من وضع المضمرة موضع المظهر ، فقوله تعالى « ولو ترى » الظاهر فيه
« ولو يرى كل أحد » .

● وان كان بالعلمية (١) :

فاما لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص (٢)
به ، كقوله تعالى « قل هو الله أحد » ، وقول الشاعر :

أبو مالك قاصر ففسره . على نفسه ، ومشيع غناه (٣)

وقوله :

الله يعلم أني ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد (٤)

واما لتعظيمه ، أو لأهائه ، كما في الكنى والألقاب المحسودة
والمذمومة (٥) .

(١) أي تعريف المسند اليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع
مشخصاته ، والعلم موضوع للشيء - وهو الذات مثلا - ولتخصصاته فهي
جزء من الموضوع له . والمراد بها العوارض اللازمة للذات من حيث هي
ذات وهي التي لا تقوم الذات بدونها .

(٢) أي لاحضار المسند اليه بعينه وشخصه بحيث يكون منميزا عن
جميع ما عداه . واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءني ، فقد احضر باسم جنسه وهو « رجل » واما « عالم » فقد جيء بها
لصحة الابتداء بالنكرة وقوله ابتداء أي لأول مرة واحترز به عن نحو جاءني
زيد وهو ركب . وقوله باسم مخصص به أي بالمسند اليه بحيث لا يطلق
باعتبار هذا الوضع على غيره وان صحح اطلاقه على غيره بوسع آخر
كالأعلام المشتركة . واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب
والإشارة والموسول والمعرف بلام العهد الخارجي وبالإضافة . ومعنى
الاحضار هنا الالتفات والنوحيه . . . وهذه القيود لتحقيق العلمية وهي
ثلاثة مفرد : احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به .
والأفانيد الأخر من عما سبق لأنه متى احضر باسم مختص به كان ذلك
الاحضار له بسببه ابتداء .

(٣) هو المسند اليه . (٤) هو للحارث بن هشام يعتذر به عن
قراره يوم بدر . (٥) ميل ركب علي . وهرب معاوية ، فالأول مأخوذ
من العلو . والثاني من العو وهو سريخ الذئب .

واما للكناية حيث الاسم صالح لها ، ومما ورد صالحا للكناية
من غير باب المسند اليه قوله تعالى « تبت يدا ابي لهب » ، أى
جهنمى (١) .

(١) أى يؤتى بالمسند اليه علما للكناية عن معنى يصلح العلم له -
أى لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلمية - نحو « أبو لهب فعل
كذا » كناية عن كونه جهنميا ، فأبو لهب بحسب الأصل مركب اضافى معناه
ملابس اللهب أى النار ملابسة شديدة ومن لوازم ذلك كونه جهنميا فأطلق
وأريد هذا اللازم فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الأول
وهذا الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وأن لم يكن هو المستعمل فيه
اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولا يتوقف على ارادة لازم ما استعمل فيه
اللفظ . . . وقيل ان الكناية هنا كما يقال : حاتم ويراد به لازم معناه
يأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به هو
الجواد لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال رأينا «أبا لهب» لينقل منه الى
الملزوم وهو الشخص الكافر المعلوم ، فالكناية على هذا بالنظر للوضع
الثانوى وهو العلمى .

فعلى القول الأول اللفظ مستعمل فى معناه الأصلي لينتقل منه لللازم
معناه . واما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الأصلي ولا فى
المعنى الثانوى وهو الذات المعينة وإنما استعمل فى لازمهما ابتداء ، فحاتم
قد استعمل ابتداء فى الجود اللازم للانسان المعروف وهو الطائى لينتقل منه
الى كونه جوادا . . . ويرد على القول الثانى أنه لو كان كذلك يكون حينئذ
استعارة لا كناية ، لأنه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل
آخر جواد للمشابهة ، وان كان لعلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا
مرسلا ، كما يرد عليه أنه لو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل
كذا مشيرا الى كافر - والقصد أن الفعل صدر من غيره - وقولنا : أبو جهل
فعل كذا مشيرا الى كافر لا يسمى أبا جهل ، كناية عن الجهنمى ، ولم يقل
به أحد ، ومما يدل على فساد ذلك أيضا ان صاحب المفتاح وغيره مثلوا
لهذه الكناية بقوله تعالى : تبت يدا ابي لهب ، ولا شك أن المراد به الشخص
المسمى بأبى لهب لا كافر آخر ، وحيث كان كذلك لم يكن كناية عن الجهنمى
الا على القول الأول ، إذ على الثانى لا يكون كناية عنه الا اذا كان المراد
شخصا غير المسمى بأبى لهب . . .

هذا والكناية هى عند المصنف استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل
منه للازمه ، وهى عند السكاكبي استعمال اللفظ فى لازم معناه لينتقل منه
الى الملزوم الذى هو معنى اللفظ الموضوع له .

واما الالياء الى وجه بناء الخبير^(١) ، ونحو « ان الذين يستكبرون
عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين »^(٢) .

ثم انه^(٣) ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن
الخبير . كقوله :

ان الذى سمك لسماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول^(٤)

ان الذين ترونهام خلالكم يسفى صداع رؤوسكم ان نصرعوا
ترونهام : نظنونهم . نصرعوا : تهلكوا ونصابوا بالحوادث . . ففى البيت
من التشبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان فلانا وفلانا .

١١٠٠ (١) اى الاشارة بصلة الموصول الى نوع الخبير . يعنى نأى
بالموصول والصلة الاشارة الى ان بناء الخبير عليه من اى وجه و اى
طريق من النواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك .

(٢) اى صاغرين - ففیه ایماء الى ان الخبير المبنى عليه امر من
جنس العقاب والاذلال وهو قوله « سيدخلون جهنم داخرين » هذا
و « الوجه » فى كلام المصنف بمعنى الطريقة ، تقول عملت هذا العمل
على وجه عملك اى على طريقته وقد فسر الخلالى تبعا للشيرازى الوجه
بالعلة والسبب . وهو خطأ لان الاشارة الى العلة لا تطرد فى جميع
الأمثلة ، بل هو ظاهر فى الآيتين ومسك فى البيتين . وقد يقال : ما ذكره
الشارح (السعد) من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل
رجع الضمير فى قوله « ثم انه ربما » الى الائمة . وهو انما رجعه الى
المسند اليه موصولا ، وحينئذ فلا تخطئه .

(٣) اى الائمة الى وجه بناء الخبير او جعل المسند اليه موصولا
كما سبق بيان احتمال ذلك . والصحيح ان الضمير يعود الى الائمة الى
وجه بناء الخبير .

(٤) هو الفرزدق . سمك : رفع . وهو يفتخر على جرير ببيته
فى تميم . و اراد بالبيت بيت الشرف والمجد . ففى قوله « ان الذى سمك
السماء » ايماء الى ان الخبير المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند
من له ذوق سليم . ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع
السماء التى لا بناء اعظم منها و ارفع .

أو لشأن غيره^(١) نحو « الذين كذبوا شيعيا كانوا هم
الخاسرين » .

قال السكاكي :

وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر^(٢) ، كقوله :

ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول^(٣)

وربما جعل ذريعة الى التسيه للسخطب على خطا كقوله : ان الذين
ترونهاهم - البيت .

وفيه نظر ، اذ لا يظهر بين الايما الى وجه بناء الخبر ، وتحقيق
للخبر فرق ، فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثاني ؟ ، والمسند اليه
فى البيت الثاني^(٤) ليس فيه ايما الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يعد

(١) اى يجعل ذريعة الى تعظيم شأن غير الخبر . وفى الآبة ايما الى
ان الخبر المبني على الموصل مما ينبىء عن الخيبة والخسران ، وتعظيم
لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر
نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد ألف فيه ، أو غيره نحو ان الذى
يتبع الشيطان خاسر فالوصول فيه ايما الى نوع الخبر المبني عليه ،
وفى ذلك الايما تعريض بحقارة الشيطان .

(٢) اى يجعل الايما الى وجه بناء الخبر ذريعة الى تحقيق الخبر
اى جعله محققا نابتا ، والمحقق له فى الحفظة انما هو الصلة التى حصل
بها الايما لا نفس الايما .

(٣) البيت لعبد بن الطبيب . . فان فى ضرب البيت بكوفة الجند
والمهاجرة اليها ايما الى ان طريق بناء الخبر مما ينبىء عن زوال المحبة
وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة وبقرره حتى كأنه برهان عليه ،
وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل « ان الذى سمك السماء »
اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهر الفرق
بين الايما وتحقيق الخبر .

(٤) وهو « ان الذين ترونهاهم الخ » .

أن يكون فيه إيباء إلى بناء تقيضه عليه (١) .

ن زس تان بالاشارة :

فاما لتييزه أكمل تميز (٢) لصحة احضاره في ذهن السامع
بوساطة الاشارة حسا ، كقوله :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه (من نسل شيبان بين الضال والسلم) (٣)
وقوله (أي الحطيئة) :

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا
وقوله (٤) :

واذا تأمل شئخص ضيف مقبل
أودا إلى الكورداء : هذا طارق
متسربل سريال ليل أغبر
نحرتي الأعداء ان لم تنحري

(١) قال السعد في المطول : وجواب هذا الاعتراض ان العرف
والرأى ساهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتفدهم المخاطبون
أنرونا غلنا « ان الدين تظنونهم اخوانكم » كان فيه إيباء إلى ان الحبر
البري عليه امر يناق الأخوة ويباين المحبة .

(٢) اي تعريف المسند إليه بإيراده اسم اشارة لتمييز المسند إليه
أتمل تميز لمرض من الأغراض كالممدح وغيره .

(٣) البيت لابن الرومي يمدح أبا الصقر وزير المعتمد . والضال :
جمع ضال وهو شجر السدر البري . والسلم جمع سلمة وهو شجر
شوك من شجر البادية ، « وفردا » نصب على المدح او الحال من
« سير » بمعنى ان قومه مقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر .

(٤) الكوماء : الناقة العظيمة الضخمة . وقيل ان الأبيات في مدح
سنانم الزائل ، ونسبان لابن المولى وهو شاعر من مخضرمي الدولتين .

وقوله (١) :

ولا يقيم على ضميم يراد به الا الأذلان : غير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثى له أحد
واما المقصد الى أن السامع غبي لا يتيسر الشيء عنده الا بالحس

كقول الفرزدق :

أولئك آبائي فجنني بشلهم اذا جعنتنا يا جرير المجامع

واما لبيان حاله (٢) في القرب أو البعد أو المتوسط ، كقولك : هذا
زيد وذاك عمرو وذاك بشر . وربما جعل القرب ذريعة الى التحقير
كقوله تعالى : « واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا ، أهذا
الذي يذكر آلهتكم » ، وقوله تعالى « وما هذه الحياة الدنيا الا لهو
ولعب » ، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « ماذا أراد الله بهذا
مثلا » ؟ وقول عائشة - رضی اللہ عنہا - لعبد الله بن عمرو بن العاص :
يا عجباً لابن عمرو هذا ، وقول الشاعر (٣) :

(١) هما للمتلمس خال طرفة . وهما من شواهد التقسيم في باب
البدیع كما سبأتی . والعر بفتح العين : الحمار . الرمة : القطعة من الجبل
البالي . ينسج : بكسر . الضميم : المدلة والهوان .

(٢) أي حال المسند اليه . وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة
من حيث انها تبين أن هذا متال للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ،
ويبحث عنها علم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى
بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشيء بوجب تصوره على أي وجه كان . . . ويقول عبد القاهر :
علم البلاغة هو على الجملة بحث ينقى لك من علم الاعراب خالصه ولبه
(ص ٣٤ من الدلائل) .

(٣) هو للهدلول العنبري ، ونسبه المبرد في كامله (٢٢ ج ١) الى
أبي مسلم الشيباني رأت الشاعر امراته وهو يطحن بالرحا لأضبافه
فانكرت عليه ، والمتعاس الذي يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحدب .

تقول ودقت نحرها يمينها أبعلى هذا بالرحا المتقاعس

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى « ألم ذلك الكتاب » ذهابا الى بعد درجته ، ونحوه « وتلك الجنة التي أورثتموها » ، ولذا قالت : فذلكم الذي لم تثنى فيه ، لم تقل (فهذا) - وهو حاضر - رفعا لمنزلته في الحسن وتمهيدا للعذر في الافتتان به • وقد يجعل (١) ذريعة الى التحقير كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا •

واما للتنبيه - اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب بأوصاف - على أن ما يرد بعد اسم الإشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ، كقول حاتم الطائي (٢) :

ولله صعلوك يساور همه ويمضى على الأحداث والدهر مقدينا
فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة ولا شبعة ان قالها عد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت تميم كبراهن ثمت صمما
يرى رمحه ونبله ومجته وذا شطب غضب الضريبة مخدما
وأحناء سرج قاتر ولجسامه عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

(١) أى البعد . هذا وقد بقى من الأقسام القسم الرابع وهو أن يتصد من القرب التعظيم بأن ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة تريب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى « ربنا ما خلقت هذا باطلا » .
(٢) الصعلوك : الفقير . يساور : يغالب . الهم : الحزن أو الأمل والغاية . الطلبات بكسر اللام جمع طلبه بالكسر أيضا وهى ما يطلبه الإنسان . الخمص : الجوع . ترحة : شقاء . المغنم : الغنيمة . تبمم : قصد ، ثمت أى ثم . التصميم : العزم على الأمر . اللجن : الترس . والشطب فى السيف : الخطوط فى متنه . العضب : القاطع . الضريبة : حد السيف . المخدم : الفاطح . أحناء السرج جمع حنو بكسر الحاء وهو اسم لكل من قربوسبه المقدم والمؤخر . القاتر : السرج الجيد الواقع على الظهر ، المعتاد : ما تعده الأمر من الأمور . الهيجا : الحرب . الطرف بكسر الطاء : الجواد الكريم الأصل . المسوم : من ساء الخيل أرسلها للرعى أو للاغارة .

فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقديما ،
العسير على ألم الجوع ، والأنفقة من أن يعد الشبعة دغنا ، ونيسم
كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله
(فذلك) فأفاد أنه جدير بانصافه بما ذكر بعده •

وكذا قوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
المفلحون » ، أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المفصود من اختتام
المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح^(١) ،

• واما لأعتبار آخر مناسب^(٢) •

• وان كان باللام^(٣) :

(١) فقد عقب المشار اليه وهو « الذين يؤمنون » بأوصاف متعددة
من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالإشارة
تنبهها على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد « أولئك » وهو كونهم على
الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة .

(٢) مثل تنزيل المعقول منزلة المحسوس نحو « تلك عقبي الذين
اتقوا » ، و « ذلك هو النبل والشرف » . ومثل تنزيل الغائب منزلة
الحاضر ، ومثل الاعتبارات التي ستأتى فى وضع اسم الإشارة المذموم
موضع اللزوم .

(٣) أى تعريف المسند اليه باللام ، وقيل المعرف هو « أل » . . .
هذا ولام التعريف على قسمين :

١ - لام العهد الخارجى وتحتها أقسام ثلاثة : صريح بأن تقدم له
ذكر صراحة - وكنائى بأن تقدم له ذكر كناية - وعلمى بأن لم يتقدم له
ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لا ، ويسمى
النحويون إذا كان مدخولها معلوما حاضرا لام العهد الحضورى ، وان كان
غير حاضر لام العهد الذهنى .

فاما للإشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك^(١) ، كما اذا قال لك
قائل : جاءني رجل من قبيلة كذا ، فتقول .. ما فعل الرجل ؟ ،
وعليه قوله تعالى : « وليس الذكر كالأُنثى » ، أى 'وليس الذكر الذى
طلبت'^(٢) كالأُنثى التى وهبت لها .

= ٢ - لام الحقيقة وتشمل أربعة أقسام : لام الحقيقة من حيث هى
وتسمى بلام الجنس - ولام العهد الذهنى - ولام الاستفراق الحقيقى -
ولام الاستفراق العرفى .. فان اشير بها للحقيقة من حيث هى فهى لام
الحقيقة أو الجنس ، وان أشير بها الى الحقيقة فى ضمن فرد مبهم
فهى لام العهد الذهنى ، وان أشير بها الى الحقيقة فى ضمن جميع
الأفراد فهى للاستفراق .

فأقسام اللام سبعة . وفيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى
أصل آخر ، وقيل الأصل لام العهد الخارجى ، وقيل لام الاستفراق ،
وقيل الجميع أصول .

(١) أى للإشارة الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب
واحدا كان أو اثنين أو جماعة . يقال : عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته ،
وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية . فهى للدلالة على معين فى الخارج
وأما الحقيقة فهى معينة فى الذهن .

(٢) أى الذى طلبته امرأة عمران ، فالأُنثى اشارة الى ما تقدم ذكره
صريحا فى قوله تعالى : « قالت رب انى وضعتها أنثى » لكنه ليس بمسند
اليه ، والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى « رب انى نذرت
لك ما فى بطنى محررا » فان لفظ « ما » وان كان بعم الذكور والاناث لكن
التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث وهو المسند اليه .

هذا وقد يستغنى عن ذكره صريحا أو كناية ، وذلك لتقدم علم
المخاطب به بالقرينة سواء كان حاضرا أم لا نحو خرج الأمير اذا لم يكن فى
البلد إلا أمير واحد . فالعهد الحضورى والعلمى من أقسام العهد الخارجى
لتحقق المشار اليه باللام خارجا .

وإما لإرادة نفس الحقيقة^(١) ، كقولك : الرجل خير من المرأة ،
والدينار خير من الدرهم ، ومنه قول أبي العلاء المعري :

والخل كالماء : يبدي لى ضائره مع الصفاء ، ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء
حي » ، أى جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذى هو الماء ،
روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار
خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه .. ونحوه : « أولئك الذين
آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة » .

* * *

والمعرف باللام^(٢) قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقتها

(١) ليس المراد من الحقيقة الماهية الموجودة فى الخارج بل مفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد . ومن
ذلك : اللام الداخلة على المعرفات نحو : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ،
لأن التعريف للماهية ، واللام الداخلة على القضية الطبيعية نحو : الحيوان
جنس .. وهنا نظر لأن لام الاستفراق ولام العهد ذهنى اعتبر فيهما
الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقة واعتبار الأفراد ينافى عدم اعتبارها ،
أجيب بعدم ملاحظة الأفراد فيها بالنظر لذات الكلام وقيلح النظر عن
القرائن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر
بواسطة القرائن كالعهد ذهنى والاستفراق ..

(٢) أى لام الحقيقة كما فى المطول لا اللام مطلقا ، يعنى مطلق اسم
الجنس المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحددة فى الذهن
على فرد ما مبهم موجود من الحقيقة لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة باعتبار
كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها ،
ذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة — كما
فى لام الحقيقة — من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، ولا من حيث
وجودها فى ضمن جميع الأفراد كما فى الاستفراق بل بعض غير معين .

الحقيقة كقولك : ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود
فى الخارج^(١) وعليه قول الشاعر^(٢) :

ولقد أمر على اللثيم يسبنى (فمضيت ثمت قلت لا يعينى)

وهذا يقرب فى المعنى من النكرة^(٣) ، ولذلك يقدر يسبنى وصفا
للثيم لا حالا .

(١) واذا كان هناك عهد فى الذهن فلو كان هناك عهد خارجى كانت
الى العهد الخارجى . . ومن أمثلة هذا النوع ايضا : واخاف ان
يأكله الذئب .

(٢) هو عميرة بن جابر الحنفى . والبيت فى شواهد الجملة الحالية .
(٣) أى المعرف بلام العهد الذهنى فى المعنى كالنكرة أى بعد اعتبار
القرينة وأما قبل اعتبارها فليس كالنكرة اذ هو موضوع للحقيقة المعينة
فى الذهن .

وهو من جهة اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها وعطف بيان من المعرفة عكسه
واسم كان ومفعولا أول لظن . وانما قال « كالنكرة » ، لما بينهما من
تفاوت ما ، وهو ان النكرة مثل : ادخل سوقا ، معناها بعض غير معين
من جملة أفراد الحقيقة ، والمعرف بلام العهد الذهنى معناه نفس الحقيقة
وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر ، فالمجرد من
اللام نحو « سوق » وذو اللام نحو « السوق » بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى نفسيهما مختلفان ، وهذا الفرق بناء على ان النكرة موضوعة
للفرد المنتشر أما ان كانت موضوعة للماهية فالفرق ان تعين الماهية
بعهديتها معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى وغير معتبر فى مدلول
النكرة وأن كان حاصلًا ، فالفرق بينهما كالفرق بين اسم الجنس المنكر
كأسد وعلم الجنس كاسامة . واعلم ان النكرة سواء كانت موضوعة
للفرد المنتشر أو للمفهوم فهى لا توجد إلا فى الفرد المنتشر وانما الخلاف
فيما وضعت له . . هذا ولكون المعرف بلام العهد الذهنى فى المعنى
كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله « ولقد أمر على
اللثيم يسبنى » .

وقد يفيد الاستغراق ، وذلك اذا امتنع حملته على غير الأفراد
وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى : « ان الانسان (١) لفي خسر
الا الذين آمنوا » .

والاستغراق ضربان :

حقيقى (٢) كقوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » أى كل غيب
وشهادة .

(١) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى
هى ، ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الأفراد بل فى ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت
عن ذكره ، ودخوله فرع العموم الذى يدل على الاستغراق ، وما ذكر
شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا .

فاللام التى لتعريف العهد الذهنى ، والتى للاستغراق ، هى لام
الحقيقة حملت على ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا ان الضمير
فى قوله : « يأتى » « وقد يفيد » عائد الى المعرف باللام المشار بها الى
الحقيقة ، فالمنظور له فى الكل الحقيقة دون بعض الأفراد أو كلها . وأما لام
العهد الخارجى فهى قسم برأسها أصل لكل خارجى . . هذا ولا بد فى لام
الحقيقة من أن يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن
ليتميز اسم الجنس المعرف كالرجعى عن أسماء الأجناس التكرات كرجعى
مثلا ، فالاشارة بها الى الماهية لا باعتبار حضورها فى الذهن وان كانت
حاضرة فيه ضرورة أنها موضوعة لها ولا يضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا
كان حاضرا فى ذهنه ، واذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه الفرق بينها
وبين المعرف بلام العهد الخارجى العلمى أن لام العهد اشارة الى حصة
معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة اشارة الى
كفس الحقيقة من غير نظر الى الأفراد هذا . . والفرق بين علم الجنس
واسم الجنس المعرف أن الأول يدل على التعيين والحضور الذى هو جزء
المسمى بجوهر اللفظ والثانى يدل على ذلك بالآلة .

(٢) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة .

وعرفى^(١) كقولنا « جمع الأمير الصاغة » اذا جمع صاغة بلده
أو أطراف مستلكته فحسب ، لا صاغة الدنيا^(٢) .

واستغراق المفرد أشبسل من استغراق الجمع^(٣) ، بدليل أنه
لا يصدق « لا رجل فى الدار » فى نفى الجنس اذا كان فيها رجل
أو رجلان ، ويصدق « لا رجال فى الدار^(٤) » .

ولا تنافى بين الاستغراق وافراد اسم الجنس^(٥) :

(١) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف .
(٢) قبل المثال مبنى على مذهب المازنى القائل ان « ال » الداخلة
على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة ، والا فاللام فى اسم
الفاعل عند غيره موصولة .

وفيه نظر لأن الخلاف انما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث دون غيره ، نحو : المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا
هذه الصفة فعل فى صورة الاسم - وأل لا تدخل على الفعل - فلا بد فيه
من معنى الحدوث لأنه معتبر فى الفعل . ولو سلم جريان الخلاف فى اسم
الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت فالمراد بقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف أو غيره كالأضافة والموصول فان الموصول أيضا
مما يأتى للاستغراق نحو « اكرم الذين يأتونك الا زيدا » و « أضرب
القائمين الا عمرا » .

(٣) وكذلك من استغراق المنى بمعنى انه يتناول كل واحد واحد
من الأفراد والمثنى انما يتناول كل اثنين اثنين والجمع انما يتناول كل
جماعة جماعة .

(٤) وهذا فى النكرة المنفية مسلم ، واما فى المعرفة باللام فليس مسلما
لأن الجمع المعرفة بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد ، فيكون
الجمع المعرفة باللام مساويا فى الاستغراق ، ولا فرق الا فى المفرد المستغرق
فلا يستثنى منه الا الواحد بخلاف الجمع المستغرق فيستثنى منه الواحد
والمثنى والجمع .

(٥) لما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على
وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان ، قال الخطيب
« ولا تنافى » ، وشرح عدم المنافاة .

لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الواحدة والتعدد والأنة بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى ، أى معنى قولنا الرجل : « كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال »^(١) ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع ، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضا •

* * *

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام :

اما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس كأسامة •

واما فرد معين وهو العهد الخارجى ، ونحوه العلم الخاص كزبد •

واما فرد غير معين وهو العهد ذهنى ونحوه النكرة كرجل •

واما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا : كل رجل •

* * *

(١) الجواب الأول بتسليم أن الوحدة تنافى التعدد والثانى يمنع تنافيهما . . وخلاصة الجواب الأول أن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف انما يدخل على الاسم المفرد مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة والتعدد وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى •

والجواب الثانى يرجع الى أن المفرد الداخلى عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ، ولأجل كونه بمعنى كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع وأن حكاه الاخفش فى نحو « اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض » نظرا لكون ال للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه •

وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج
الجواب عنه مما ذكرنا^(١) :

ثم أختار^(٢) - بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من
كون اللام موضوعاً لتعريف العهد لا غير - أن المراد بتعريف الحقيقة
تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجه الخطابية ، أما لكون الشيء
حاضراً في الذهن لكونه محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهكم ،
أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطرفين^(٣) ، وأما لأنه
لا يغيب عن الحس على أحد الطرفين لو كان معهوداً .

وقال^(٤) :

(١) قال السكاكي : « ان قصد به - أي بالمعروف بلام الحقيقة -
الإشارة إلى الماهية من حيث هي لم تتميز من أسماء الأجناس التي
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعي وذكري والرجعي
والذكري ، وأن قصد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد » (ص ٩٣ من المفتاح) . وجوابه أنا لا نسلم عدم تميزه
عن تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد إلى فرد معين
أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فإن النظر فيها إلى نفس الماهية
« المفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم
الجنس النكرة ، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه . . وقال السكاكي
في تنمة كلامه : « وأن قصد بتعريف الحقيقة » الاستغراق لزوم في اللام
كونها موضوعاً لغير التعريف ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ
المفرد جمعاً بين المتنافيين . . . وكل ذلك على ما يرى فاسد ، والأقرب -
بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه أن اللام موضوعاً لتعريف العهد
لا غير - هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمي التعريف وهو
تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية الخ .

(٢) أي السكاكي .

(٣) أي التحقيق أو التهكم .

(٤) أي السكاكي . أي أن لام الاستغراق موضوعاً في أصلها
للحقيقة من حيث هي فتصلح من أصلها للاستغراق ولغيره بحسب اختلاف
المقامات ، وهذا جواب من السكاكي عن تشكيكه في الاستغراق بعد جوابه =

« الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة ، لتحقيقها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وان كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما ، فهي صالحة للتوحد والتكثر ، فكون الحكم استغراقا أو غير استغراق الى (١) مقتضى المقام : فاذا كان خطايا (٢) مثل « المؤمن غير كريم والفاجر خب لئيم » حمل المعرف باللام - مفردا كان أو جمعا - على الاستغراق ، بعله ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين ، واذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع » (٣) .

= عن تشكيكه في تعريف الحقيقة ، ومبناه على ادخال لام الاستغراق في لام العهد لان الاستغراق لا يجوز أن يكون معنى اللام . . ورأى أن رأى السكاكي في اللام أقرب إلى البلاغة وأبعد عن اصطلاحات المنطق والنحو التي لا طائل تحتها .

(١) خبر « فكون » ، أي راجع الى مقتضى المقام .

(٢) المقام الخطابي هو الذي يكتفى فيه بالظن ، والاستدلال هو الذي يطلب فيه اليقين . .

(٣) مثل حصل الدرهم وحصل الدراهم ، فيجعل الأول على درهم واحد والثاني على ثلاثة ، لأن هذا هو المتيقن فيهما .
خلاصة للام التعريف واقسامها :

اللام المعرفة تأتي : للعهد الخارجي ، والحقيقة ، والعهد الذهني ، والاستغراق :

١ - أما لام العهد الخارجي :

فهى التى يراد بمدخولها معين فى الخارج فردا أو أكثر ، وتعين مدخولها اما : لتقدم ذكره صريحا أو كناية ، واما لتقدم العلم به سواء كان حاضرا أو غير حاضر .

فالذكر الصريح مثل « فأرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » ، والكنائى مثل « وليس الذكر كالأنثى » فان الذكر لم يتقدم ذكره صريحا بل كناية فى قوله تعالى « نذرت لك ما فى بطنى مررا » فان ما محتمل للذكر والأنثى ولكن بانضمام قيد التحرير اليه صار مرادا به الذكر . . ومثال التقدم العلمى وهو مشاهد حاضر أغلق الباب لداخل =

• • • • •
= والاستغراق فسمان حقيفي وعرفي ، فالحقيقي ان تراد الحقيقة في
ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب الوضع نحو « ان الأبرار
لفي نعيم » ، والعرفي ان تراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي تتناولها
اللفظ بحسب العرف نحو جمع الأمير الصاغة .

ولكن السكاكي بعد ان ذكر هذه الأقسام في باب المسند اليه ، قال في
باب المسند : والقول بكون اللام لتعريف الحقيقة او الاستغراق مشكل ،
فأورد اعتراضا على كونها لتعريف الحقيقة واعتراضا آخر على كونها
للاستغراق ، اما حاصل الاعتراض الأول فانه قال اذا أريد بكونها لتعريف
الحقيقة انها لتعريف الحقيقة من حيث هي بقطع النظر عن حضورها في
الذهن لزم ان تكون أسماء الأجناس المصادر المجردة من ال معارف نحو
ذكرى ورجعي وضرب وقتل لأنها موضوعة للحقيقة بانفاق ، واذا لم يتميز
اسم الجنس المجرد من ال عن المقترن بها يكون معرفة وكونه معرفة باطل
بدليل انه لا يصح في الاستعمال العربي وصفة بالمعرفة ، فلا يقال رجعي
رجعي السريعة أو البطيئة ، وانما تعرضت الأسماء الأجناس المصادر دون
غير المصادر نحو رجل لأن الأمر هين في مثل رجل . فانه قيل انه وضع
للفرد المنتشر بناء عليه فلا تعين في مدلوله .

فان فرق بين اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة والمجرد منها بأن
الأول موضوع للماهية باعتبار حضورها في ذهن السامع وأن التعيين فيها
مقصود ملحوظ بخلاف المجرد منها فان التعيين فيه حاصل غير مقصود ،
والفرق واضح بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد - ان فرق
بينهما بذلك كان الفرق صحيحا ولكن يشكل الأمر من ناحية أخرى .
وهي انه لا يكون هناك حينئذ فرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام
العهد الخارجي العلمي ، فان كلا منهما أشير به الى معهود في الذهن . .
هذا هو أشكال السكاكي بايضاح .

وقد أجاب عنه بعض الكتابين في الفرق بين المعرف بلام الحقيقة
والمعرف بلام العهد الخارجي العلمي بأن مدلول لام العهد الخارجي فرد
معين في الخارج ومدلول لام الحقيقة الملحوظة ذهنا ، والفرق واضح
بين المدلولين .

ولكن السكاكي سلك في حل هذا الاشكال مسلكا آخر ، وأجاب عن
هذا الاعتراض الوارد على كون اللام لتعريف الحقيقة أن اللام لتعريف
=

العهد مطلقا وتعريف الحقيقة من قبيل التعريف العهدي وذلك لأن تعريف العهد معناه الدلالة على ما هو حاضر في ذهن السامع معهود بين المتكلم والمخاطب عهدا تحقيقيا أو تقديريا تنزيليا ، فالعهد التحقيقي أن يتقدم ذكر مدلولها صريحا أو كناية أو يتقدم العلم به وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجي ، والعهد التقديري التنزيلى هو الا يتقدم ذكر مدلولها لا صريحا ولا كناية ولا يتقدم العلم به ولكنه منزل منزلة المعهود في ذهن السامع لاعتبارات خطابية يأتى تفصيلها وهذا العهد يسمى التعريف فيه بتعريف لام الحقيقة سواء أريد بمدلولها الحقيقة من حيث هي أوفى ضمن فرد مبهم .

وتسمى اللام حينئذ لام العهد الذهني فلام الحقيقة والعهد الذهني تسميان بلام العهد الذهني على رأى السكاكي وهى لم يشر بها الى تعيين مدلولها في ذهن السامع على سبيل التحقيق بل على سبيل تنزيله منزلة المعهود في ذهن السامع ولا عهد في الواقع . ولكى ينكشف لك مذهب السكاكي انكشافا أكثر أذكر ما قاله الشيرازى - : فالفرق بين اسم الجنس المنكر والمعرف أنك اذا قلت جاء رجل كنت قد احدثت في ذهن السامع شيئا ما كان حاضرا فيه ولا مقدرا حضوره بوجه من الوجوه الخطابية الآتية ، واذا قلت جاء الرجل أو جاء الحبيب مثلا من غير أن يتقدم له ذكر ولا علم كنت قد اشرت الى موجود في ذهنه حاضرا على وجه الفرض والتقدير ، فاسم الجنس المعرف بتعريف الحقيقة زاد على مفهوم غير المعرف منه بهذا القدر من التعيين وهو فرض وجوده الخطابى ، وبهذا القدر من التعيين استحق اسم التعريف . . والوجوه الخطابية التى تجعل مدخول لام الحقيقة حاضرا في الذهن على وجه الفرض والتقدير ترجع لأمور كثيرة : منها أن يكون محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التحكيم نحو الدينار خير من الدرهم والمسلم حضر يريد غير معين تهكما به حيث لا يعمل بمقتضى الاسلام ، أو أن يكون عظيم الخطر معقودا به الهمم نحو والذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ، أو يكون حاضرا لا يغيب عن الحس نحو جاء الحبيب .

هذا هو اعتراض السكاكي الذى أورده على كون اللام لتعريف الحقيقة وهذا هو جوابه عنه وجواب غيره . . أما اعتراضه على كون اللام للاستفراق فقد قال : أن القول بكون اللام للاستفراق يلزم عليه الجمع بين المتنافيين وذلك بأن اللام تدل حينئذ على التعدد والمفرد الداخلة عليه على الوحدة ، والتعدد والوحدة متنافيان ، وقد أجاب عن هذا الاعتراض بأن =

● وان كان بالاضافة (١) :

فاما لأنه ليس للمتكلم الى احضاره فى ذهن السامع طريق أخصر
منها كقوله (٢) :

= الاستغراق ليس مستفادا من المعرف باللام بطريق الوضع وإنما يفهم من
المقام ، فان الحقيقة من حيث هي ليست متوحدة لتحققها مع التعدد ولا متعددة
لتحققها مع الوحدة اذ كانت ليست للتعدد فقط ولا للوحد فقط .

فكون الحكم المحكوم به على مدخول اللام مستغرقا لجميع افراده
وغير مستغرق يرجع الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه
بالظن حمل الحكم على الاستغراق وأن المراد بمدخولها العام سواء كان
مدخولها مفردا نحو المؤمن غير كريم أو جمعا نحو المؤمنون هينون لينون
فالمقام هنا خطابي لأن هذه الأمثلة من القضايا المقبولة من جهة الشرع وهنا
أريد بمدخولها الاستغراق والحكم ثابت لجميع الأفراد بسبب أن المتكلم
يلقى فى خيال السامع أن تخصيص الحكم ببعض المؤمنين دون بعض مع
تحقق حقيقة الايمان فى كل منهما ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجح ،
فوجب الحمل على الاستغراق من أجلها .

أما اذا كان المقام استداليا ، فيحمل مدخول اللام على المتيقن وهو
الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع نحو حصل الدرهم ، فيراد من الدرهم
واحد فقط ، وحصل الدراهم ويراد الثلاثة فقط .

وقد اجاب صاحب الايضاح عن هذا الاعتراض الثانى بجوابين
الأول بالمنع والثانى بالتسليم ، أما جواب المنع فحاصله أن المراد بالعموم
الدلول عليه باداة الاستغراق الكل الافرادى لا الكل المجموعى ، والفرق
بينهما ان يراد من مدخول اللام كل واحد بدلا عن الافراد لا كل واحد
مجتمع مع الآخر ، وهذا لا ينافى الوحدة فى الدلول ، وأما الكل المجموعى
فيراد فيه الفرد مجتمعا مع الآخر ، وهذا الذى ينافى الوحدة فى الدلول
وهو غير المراد . وجواب التسليم : سلمنا فرضا أن الوحدة هنا تتنافى
مع التعدد ، فان أداة الاستغراق تدخل على المفرد مجردا عن الوحدة
والتعدد ، فيصلح لأن يراد الحقيقة فى ضمن الجميع .

(١) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف .

(٢) البيت لجعفر بن عتبة الحارثى وهو من مخضرمى الدولتين ،

شاعر مقل غزل فارس مذكور فى قومه . . اليمانيين : جمع يمان . مصعد : =

هواى مع الركب اليمانيين مصعد جنيب ، وجثمانى بمكة موثق

واما لاغنائها عن تفضيل متعذر أو مرجوح لجهة^(١) ، كقوله^(٢) :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها فى غيل خفان أشبل

وقوله^(٣) :

قومى هم قتلوا (أميم) أخى فاذا رميت يصيبنى سهمى

واما لتضمنها^(٤) تعظيما لشأن المضاف اليه كقولك « عبنى

ببعد ذاهب فى الأرض . الجنيب : المجنوب . المستتبع الذى يتبعه قومه ويقدمونه امامهم . الجثمان : الشخص . الموثق : المقيّد .

والشاهد فى قوله « هواى » أى مهوبى ، فالإضافة أخصر من الذى أهواه ونحوه والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه فى السجن وجيبه على الرحل ، ولفظ البيت خبر معناه التأسف والتحسر على بعد الحبيب .

(١) المتعذر مثل اجتمع أهل الحق على كذا . والمرجوح أو المتعسر مثل أهل البلد فى رفاهية .

(٢) البيت لمروان بن أبى حفصة الشاعر يمدح معن بن زائدة الشيبانى ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . خفان : مأسدة قرب الكوفة . . الأشبل جمع شبل وهو ولد الأسد . والشاهد فى قوله : بنو مطر فالإضافة هنا تفنى عن التفصيل وتعداد أسمائهم .

(٣) هو الحارث بن وعلة الجرمى ، وهو شاعر جاهلى غير الحارث ابن وعلة الشيبانى . وأميم منادى وهى التى كانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه من قومه . . والشاهد فى الإضافة هنا قوله « قومى » ، لاغنائها عن تفصيل مرجوح .

(٤) أى الإضافة .

حضر « فتعظم شأنك ، أو لشأن المضاف كقولك « عبد الخليفة ركب »
فتعظم شأن العبد • أو لشأن غيرهما (١) كقولك « عبد السلطان عند
فلان » ، فتعظم شأن فلان • أو تحقيرا (٢) نحو ولد الحجام حضر •

• واما لاعتبار آخر مناسب (٣) •

● تنكير المسند اليه :

وأما تنكيره (٤) : فلأفراد (٥) كقوله تعالى « وجاء رجل من
أقصى المدينة يسعى » • • أى فرد من أشخاص الرجال •

أو للنوعية (٦) ، كقوله تعالى « وعلى أبصارهم غشاوة » ، أى

(١) أى غير المضاف والمضاف اليه .

(٢) أى أو لتضمن الإضافة تحقيرا : للمضاف كالمثال ، أو للمضاف
اليه نحو « ضارب زيد حاضر » أو لغيرهما نحو « ولد الحجام جليس زيد » .

(٣) كتضمن الإضافة تحريضا على إكرام أو اذلال أو نحوهما نحو
صديقك أو عدوك بالباب ، ومنه قوله تعالى « لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده » فإنه لما نهيت المرأة عن المضار أضيف الولد اليها
استعطافا لها عليه ، وكذا أولاد . أو لتضمنها استهزاء أو تهكما نحو
« ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون » الى غير ذلك من الاعتبارات . .
وبذلك ينتهى بحث تعريف المسند اليه .

(٤) أى الاتيان به نكرة سواء كان مفردا أو مشنى أو جمعا .

(٥) أى القصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس . . هذا ودلالة
النكرة على المفرد ظاهرة اذا قلنا انها موضوعة للفرد المنتشر ، أما اذا قلنا
انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فافادتها الأفراد باعتبار الاستعمال
الأصل لأن الحقيقة يكفى فى تحققها فرد واحد .

(٦) أى القصد الى نوع منه ، لأن التنكير كما يدل على الوحدة
شخصا يدل عليها نوعا .

فروع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله (١) .

ومن تنكير غير المسند اليه للأفراد قوله « ضرب الله مثلا رجلا ، فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا سلما لرجل » (٢) ، ولنوعية قوله تعالى « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » ، أى نوع من الحياة مخصوص ، وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل « ولتجدنهم أحرص الناس - وإن عاشوا ما عاشوا - هل أن يزدادوا الى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل ، فإن الانسان لا يوصف بالحرص على شىء الا اذا لم يكن ذلك الشىء موجودا لله حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء » يحتل الافراد والنوعية ، أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه (٣) .

أو للتعظيم والتحويل . أو للتحقير (٤) ، أى ارتفاع شأنه أو انخفاظه الى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبى السمط (٥) :

(فتنى لا يبالى المدلجوان بنوره الى بسابه ألا تضىء الكواكب)
له حاجب فى كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

(١) وفى المفتاح ان التنكير للتعظيم أى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك .

(٢) الشاهد فى تنكير « رجلا » للأفراد ، وغير مسند اليه ، ومتشاكسون أى مختلفون متنازعون . « وسلما » أى خالصا .

(٣) فتنكير : كل من « دابة » و « ماء » يحتل الافراد او النوعية ؛ كل منهما ليس مسندا اليه .

(٤) أى تنكير المسند اليه قد يكون للتعظيم أو للتحقير .

(٥) فى زهر الآداب ان البيت لآبى السمط بن أبى حفصة وجده سروان بن أبى حفصة الأكبر .

ومثله :

ولله منى جانب لا أضيعة وللهو منى والخلاعة جانب
والحاجب : المانع . يشين : يهيب .

أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجب ما •

أو للتكثير كقولهم « ان له لا بلا » و « ان له لغنما »^(١) ، يريدون الكثرة • وحمل الزمخشري التنكير فى قوله تعالى « قالوا أن لنا لأجرا » عليه^(٢) •

أو للتقليل كقوله تعالى « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة فى جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر » ، أى وشىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضا الله سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراعه من النعم وانما تهنأ له برضاه ، كما اذا علم يسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت •

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا^(٣) ، كقوله تعالى « وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك » ، أى رسل ذوبو عدد كثير وآيات عظام • وأعمار طويلة ونحو ذلك •

والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل • ثم جعل التنكير فى قولهم « شر أهر ذا ناب » للتعظيم ، وفى قوله تعالى

(١) هذا من تنكير غير المسند اليه ، الا اذا نظرنا الى أن اسم ان أصله المتبدا •

(٢) أى على التكثير • هذا والفرق بين التكثير والتعظيم أن التكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى قوله « ان لنا لا بلا » أو تقديرا كما فى قوله تعالى « ورضوان الله أكبر » ، وأما التعظيم فبحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة وكذا التحقير والتقليل

(٣) وقد ينكر للتحقير والتقليل معا مثل « حصل لى منه شىء » أى شىء حقير قليل •

« ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك » لخلافه (١) . وفى كليهما (٢) نظرا
 أما الأول فلما سيأتى (٣) ، وأما الثانى فلإن خلاف التعظيم مستفاد من
 اليناء للمرة ومن نفس الكلبة ، لأنها اما من قولهم « نفخت » الريح
 اذا هبت أى هبة ، أى من قولهم « نفع الطيب » اذا فاح أى فوحة
 كما يقال شسة ، واستعماله بهذا المعنى (٤) فى الشر استعارة اذ أصله
 أن يستعمل فى الخير ، يقال « له نفحة طيبة » أى هبة من الخير (٥) .
 وذهب (٦) أيضا الى أن قوله تعالى « يا أبت انى أخاف أن يمسك عذاب
 من الرحمن » بالاضافة ، اما للتهويل أو لخلافه (٧) ، والظاهر أنه لخلافه
 واليه ميل الزمخشري ، فانه ذكر ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم
 لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ، حيث لم يصرح فيه أن
 العذاب لاحق له لاصتب به ، ولكنه قال : « انى أخاف أن يمسك عذاب
 من الرحمن » ، فذكر الخوف والمس ونكر العذاب .

وأما التنكير فى قوله تعالى (ولكم فى القصص حياة) فيحتمل

(١) أى للتحقير ، راجع ص ٨٣ من المفتاح . . والمثل « شر أهر
 ذا ناب » يضرب فى ظهور امارات الشر ومخايله . وذو الناب : السبع والمراد
 به هنا كلب .

(٢) أى فى كلا الجعلين .

(٣) أى فى بحث تقديم المسند إليه .

(٤) وهو ان تكون « نفحة » من « نفع الطيب » .

(٥) وجواب الاعتراض على كلام السكاكى فى « نفحة » أنه ان أراد
 ان لبناء المرة مدخلا فى إعادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لأنه
 مما يقبل الشدة والضعف ، وان أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم
 من بناء المرة ونفس الكلمة بحيث لا مدخل للتنكير أصلا فممنوع للفرق الظاهر
 بين التحقير فى « نفحة من عذاب » وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة .

(٦) أى السكاكى .

(٧) أى للتحقير .

النوعية والتعظيم ، أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص
حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ،
أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداد عن القتل
للعلم بالاقتصاص ، فان الانسان اذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص
فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فتسبب لحياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية (وأمطرنا عليهم مطرا) ، أى
وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا ، ويعنى الحجارة ، ألا ترى الى قوله
تعالى « فساء مطر المنذرين » ... وللتحقير (١) « إن نظن الاظنا » (٢) .

● وصف المسند اليه (٣) :

وأما وصفه : فلكون الوصف تفسيرا له كاشفا عن معناه كقولك
« الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله » (٤) .

(١) أى ومن تنكير غير المسند اليه للتحقير .

(٢) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ،
فالمفعول المطلق ههنا للنوعية مع التأكيد لا للتأكيد المجرد ، وبهذا الاعتبار
صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع « ما ضربته الا ضربا » على أن
يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى
منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره . هذا وكما أن التنكير
الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض : « مثل
« ورفعنا بعضهم درجات » ، أراد محمدا (ﷺ) ، ففى هذا الإبهام من
تفخيم فضله وأعلى قدره ما لا يخفى .

(٣) الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى
المصدر وهو الأتسب ههنا ، وأوفق بقوله « وأما بيانه » « وأما الإبدال
منه » . أى وأما ذكر النعت له .

(٤) فان مجموع هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ،
وهى بحسب المعنى صفة واحدة .

ونحوه في الكشف قول أوس^(١) :

الألمعى الذى يظن بك الظن من كأن قد رأى وقد سمعا

حكى أن « الأصمعى » سئل عن « الألمعى » فأنشده ولم يزد .
وكذا قوله تعالى « ان الانسان خلق هلوعا ، اذا مسه الشر جزوعا ،
واذا مسه الخير منوعا » ، قال الزمخشري : « الهلع : سرعة الجزع
عند مس المكروه ، وسرعة المنع عند مس الخير ، من قولهم : فاقة
هلوع » : سريعة السير ، وعن أحمد بن يحيى (ثعلب)^(٢) : قال لى
محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : فسره الله تعالى .
انتهى كلام الزمخشري .

أو لكوته مخصصا له^(٣) نحو « زيد التاجر عندها » :

(١) هو أوس بن حجر يرثى فضالة بن كعدة .

هذا والبيت مثل المثال السابق في كون الوصف للكشف والايضاح
وان لم يكن وصفا للمسند اليه . . « وكان » مخففة من الثقيلة واسمها
ضمير الشأن والجملة حال من فاعل « يظن » . « والألمعى » معناه الذكى
المتوقد ، والوصف بعده يكشف عن معناه ويوضحه ، لكن ليس بمسند
اليه ، لأنه اما مرفوع على أنه خبر « ان » في البيت السابق : ان الذى
جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا .

أى جميعا ، فهى توكيد للأربعة الأوصاف قبلها ، أو منصوب على
أنه صفة لاسم ان أو بتقدير « أعنى » . وخبر ان حينئذ في قوله بعد عدة
أبيات :

أودى فلا تنفع الاشاحة من أمر لمراء يحاول البدعا

(٢) احد أئمة اللغة والنحو توفى عام ٢٩١ هـ .

(٣) أى لكون الوصف مخصصا للمسند اليه ، أى مقللا لاشتراكه ،
أى اذا كان فكرة مثل رجل تاجر عندنا - أو رافعا لاحتماله - أى الاحتمال
الواقع فيه اذا كان معرفة - والمراد بالاحتمال الذى يقتضيه هو الاشتراك
اللفظى ، والمشارك اللفظى هو ما وضع لكثر من معنى بأوضاع متعددة =

أو لكونه مدحا له كقولنا « جاء زيد العالم » ، حيث يتعين (١)
فيه (زيد) قبل العالم ونحوه من غيره (٢) ، قوله تعالى
« بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقوله تعالى « هو الخالق البارئ
المصور » .

أو لكونه ذما له ، كقولنا : ذهب زيد الفاسق ، حيث يتعين فيه
زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى « فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » .

أو لكونه تأكيدا له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما (٣) .

أو لكونه بيانا له كقوله تعالى « لا تتخذوا الهين اثنين ، إنما هو
إله واحد » : قال الزمخشري : الاسم الحامل للمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص ، فاذا أريدت الدلالة
على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع
بما يؤكد فدل به على القصد اليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت

كزيد ، أما الاشتراك المذكور قبل الاحتمال فالمراد به الاشتراك المعنوي ،
والمشترك المعنوي ما وضع لمعنى واحد مشترك بين افراد . فالتخصيص
يكون في المعارف والتكرات ، وله فردان : تقليل الاشتراك ، ورفع الاحتمال .
وعند النحويين التخصيص تقليل الاشتراك في التكرات فقط أما رفع الاحتمال
في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص سواء كانت المعارف أعلاما أو غيرها .
ثم ان ما ذكر لا يتأتى في المعرف بلام الجنس لأن مدلوله الجنس وفيه
الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالتكرات ،
ولا يتأتى أيضا في المعرف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل
البدل فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصه ، فلعل مرادهم بالمعارف
ما عدا هذين .

(١) أي اذا كان يتعين ، فهو قيد ، وألا كان الوصف مخصصا ، أي
أن الظاهر فيه ذلك عند عدم التعين وان صح أن يراد فيه المدح أو الذم .

(٢) أي غير المسند إليه .

(٣) فلغظ الأمس مما يدل على الدبور .

انما هو اله ولم تؤكد به « واحد » لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية
لا الوجدانية (١) .

وأما قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير
بجناحيه » فقال السكاكي : شفع دابة بـ « في الأرض » وطائر بـ
« يطير بجناحيه » لبيان أن القصد بهما الى الجنسين ، وقال الزمخشري :
معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل : وما من دابة في جميع
الأرضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير
بجناحيه (٢) .



واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية
لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون انشائية
مثله . وقال السكاكي : لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف
للموصوف ، لأن الوصف انما يؤتى (به) ليميز به الموصوف مما عداه ،
وتمييز المتكلم شيئا من شيء بما لا يعرفه له محال ، فما لا يكون عنده
محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له ، بحكم عكس النقيض ،
ومضنون الجمل الطلبية كذلك (٣) ، لأن الطلب يقتضى مطلوبا غير
متحقق ، لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شيء منها صفة لشيء .

(١) يقول السعد في المطول : وليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان صناعي لجواز أن يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان
وصفا صناعيا .

(٢) فكلام الزمخشري يؤكد كلام السكاكي في أن القصد الى الجنس ،
فباعتبار أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس أفاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة .

(٣) أى ليست متحققة لموصوفها ولا يعلم المتكلم تحققها له .

والتعليل الأول^(١) أعم ، لأن الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا :
نعم الرجل زيد ، وبئس صاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام
ملك ، وعسى أن يجيء سحر ، وما أحسن خالدا ، وصيغ العقود نحو
بعت واشتريت ، فان هذه كلها انشائية وليس شيء منها بطلبى ••
ولا امتناع وقوع الانشائية صفة أو خبرا قيل في قوله :

(حتى اذا جن الظلام واختلف) جاءوا بمدق: هل رأيت الذئب قط^(٢)

تقديره جاءوا بمدق مقول عنده هذا القول ، أى بمدق يحمل رائيه
أن يقول لمن يريد وصفه له : هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله فى اللون
لا يراده فى خيال الرائي لونه الذئب لورقته • وفى مثل قولنا : زيد
اضربه أو لا تضربه تقديره مقول فى حقه « اضربه أو لا تضربه » •

● توكيد المسند اليه :

وأما توكيده : فالتقرير^(٣) كما سيأتى فى « باب تقديم الفعل
وتأخيره » •

(١) وهو أن الجملة الواقعة صفة فى المعنى حكم على صاحبها بالخبر
فلم يستقم أن تكون انشائية مثله ، وهو تعليل الخطيب ، وهو اسم من
تعليل السكاكى .

(٢) البيت للعجاج الراجز يصف قوما أضافوه واطالوا عليه ثم أتوه
بلبن مخلوط بالماء يشبه لون الذئب .

(٣) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق مفهومه ومدلوله ، أى جعله ثابتا
محققا مستقرا بحيث لا يظن به غيره ، نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم
غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه . وقيل :
المراد تقرير الحكم نحو أنا عرفت ، أو المحكوم عليه ، نحو أنا سمعت فى
حاجتك وحدى أو لا غيرى ، وفيه نظر لأن المثال الأخير الذى هو لتقرير
المحكوم عليه ليس من تأكيد المسند اليه فى شيء ، لأن وحدى حال ، ولا غيرى
عطف على المسند اليه ، فليسا من التأكيد الاصطلاحى كما هو المراد =

أو لدفع توهم التجوز^(١) أو السهو^(٢) ، قولك : عرفت أنا ،
وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو عدم الشمول^(٣) كقولك « عرفت
الرجالان كلاهما أو الرجال كلهم » .

== ولو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحى فلا نسلم
وجود تأكيد المسند اليه فى المثالين بل فيهما تأكيد التخصيص ، أما
« أنا عرفت » وهو المثال الأول الذى هو لتقرير الحكم فليس أيضا من تأكيد
المسند اليه لأن تأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، لأن تقرير
الحكم فى « أنا عرفت » إنما هو من تقديم المسند اليه ، وهذا الرد مبنى
على أن المراد بالتأكيد هنا أعم من المعنى الاصطلاحى .

(١) أى التكلم بالمجاز - والمجاز هنا مراد به ما هو أعم من العقلى
واللغوى - نحو زارنى الأمير الأمير أو نفسه أو عينه ، لئلا يتوهم أن اسناد
الزيارة الى الأمير مجاز وأن الزائر رسوله مثلا .

(٢) أى لدفع توهم السهو . قيل توهم التجوز خاص بالتأكيد المعنوى
ودفع السهو خاص بالتأكيد اللفظى ورجح عبد الحكيم والسعد أن المعنوى
يجب لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو ، والصحيح أيضا أن التوكيد
اللفظى قد يكون لدفع توهم التجوز أو السهو المعنوى وبهذا يشعر كلام
الخطيب والأمثلة التى أتى بها لدفع توهم السهو لاشتمالها على التأكيد
المعنوى واللفظى .

(٣) أى لدفع توهم عدم الشمول ، لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجىء
إلا أنك لم تعتمد بهم وأنك أطلقت القوم على المعتبر منهم من اطلاق الكل على
البعض مجازا لغويا مرسلا ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع
من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد فيكون اسناد الفعل الواقع
من البعض للكل مجازا عقليا ، كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا وإنما قتله واحد
منهم . . هذا وقد اعترض السعد فى المطول على ذكر « دفع توهم الشمول
هنا ، لأنه من قبيل دفع توهم التجوز : لأن كلهم مثلا إنما يكون تأكيدا إذا
كان المتبوع دالا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
والا لكان تأسيسا ، وقال : ان ذكر « عدم الشمول » هنا إنما هو زيادة
توضيح لا غير ، واستدل بكلام لعبد القاهر يؤيد ذلك . وقال السيد :
هذا إنما يصح إذا أريد بالتجوز ما يتناول العقلى واللغوى ، وأما إذا خص
بالتجوز العقلى كما يشعر به كلام السكاكى فلا بد من التعرض لعدم الشمول .
فانه تجوز لغوى لم يندرج فى التجوز المذكور على هذا التقدير .

السكاكى : ومنه « كل رجل عارف » ، وكل انسان حيوان •

وفيه نظر : لأن كلمة كل : تارة تقع تأسيسا - وذلك اذا أفادت الشمول من أصله ، حتى لولا مكانها لما عقل - وتارة تقع تأكيدا وذلك اذا لم تفده من أصله ، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا فى غيره - أما الأول فهو أن تكون مضافة الى نكرة ، كقوله تعالى « كل حزب بما لديهم فرحون » وقوله « وكل شىء فصلناه تفصيلا » وقوله « وهم من كل حذب ينسلون » ، وأما الثانى فما عدا ذلك ، كقوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم » • وهى فى قوله : كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الأول لا الثانى (١) ، لأنها لو حذفنا منهما لم يفهم الشمول أصلا •

بيان المسند اليه (٢) :

وأما بيانه وتفسيره : فلايضاحه باسم مختص به (٣) كقولك « قدم صديقك خالد » •

(١) أى للتأسيس لا للتأكيد .

(٢) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان .

(٣) المراد بالايضاح رفع الاحتمال فيه سواء كان نكرة أم معرفة . هذا ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح من الأول كما يدل عليه كلام سيبويه لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند فالواو للقسم ، والمؤمن : هو الله تعالى من الأمان ، والطير : عطف بيان للعائذات ، والغيل والسند : موضعان فى جانب الحرم ، فيهما الماء ، والعائذات مفعول « مؤمن » أو مضاف اليه . وجواب القسم فى البيت التالى وهو « ما ان أتيت الخ » ، فالطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها . هذا وقد يجىء عطف البيان لغير الايضاح كالممدح فى قوله تعالى : « جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس » ، فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة جىء به للمدح لا للايضاح كما تجىء الصفة لذلك .

● الإبدال من المسند اليه :

وأما الإبدال منه : فلزيادة التقرير والايضاح ، نحو جاءني زيد أخوك ، وجاء القوم أكثرهم ، وسلب عمرو ثوبه ، ومنه في غيره (١) قوله تعالى « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم » (٢)

● العطف على المسند اليه :

وأما العطف : فلتفصيل المسند اليه مع اختصار ، نحو (جاء زيد

(١) أى غير المسند اليه .

(٢) هذا وقوله لزيادة التقرير يومية الى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة - والمبديل منه وصلة للبديل ، فالبديل هو الذى تتم به فائدة الكلام فصار كأنه المقصود حقيقة لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول ، والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بحسب أصل الكلام . أما التأكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق ، ولذا عبر هنا « بزيادة » وفي التأكيد « بالتقرير » وقد مثل المصنف للبديل المطابق وبديل البعض وبديل الاشتمال . وبيان التقرير في هذه الأنواع الثلاثة أن التكرير في بديل الكل مفيد للتقرير ، أما بديل البعض والاشتمال فالمتبوع فيهما يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور : أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل البديل منه على البديل لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه شعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر البديل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له ، وبالجمله يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو « أعجبنى زيد » اذا أعجبك علمه بخلاف « ضربت زيدا » اذا ضربت جواده مثلا ، ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه بديل غلط لا بديل اشتمال كما زعم ابن الحاجب . ثم بديل البعض والاشتمال بل بديل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير . ولم يتعرض لبديل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام .

وعمر و (وخالد) (١) ، أو لتفصيل المسند (٢) مع اختصار ، نحو (جاء زيد فعمر و) أو (ثم عمرو) ، أو (جاء القوم حتى خالد) (٣) • ولا بد فهم (حتى) من تدريج ، كما ينبىء عنه قوله (٤) :

وكننت فتى من جند ابليس فارتسى بي الحال حتى صار ابليس من جند

أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب : كقولك (جاءنى زيد لا عمرو (٥)) ، لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءك

(١) فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة . واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وجاءنى عمرو » ففيه تفصيل للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه وليس فيه اختصار .

(٢) أى بانه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة » .

(٣) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، و ثم على الترتيب والتراخى ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة فى الدهن من الأضعف الى الأقوى أو بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند فى حتى أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع نائبا من حيث أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى . فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند اليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا ، فالجواب انه فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون الشيء مقصودًا منه ، وتفصيل المسند اليه فى هذا الثلاثة وأن كان حاصلًا لكنه غير مقصود .

(٤) البيت لأبى نواس .

(٥) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد فيكون قصر قلب ، أو أنهما جاءك جميعا فيكون قصر أفراد وخالف الشيخ عبد القاهر فى الدلائل فذكر أن العطف بلا ، انما يستعمل فى قصر القلب فقط . و « لكن » أيضا للرد الى الصواب الا انها لا تأتى لنفى الشركة فلا تكون قصر أفراد بل قصر قلب فقط ، فنحو « ما جاءنى زيد لكن عمرو » انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاءك جميعا ، وهى عند النحاة لقصر =

جميعا : وقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك
دون عمرو *

أو لصرف الحكم عن محكوم له الى آخر ، نحو (جاءني زيد
بل عمرو) ، وما جاءني زيد بل عمرو (١) *

= الافراد فقط لانهم جعلوها للاستدراك الذي هو رفع ما يتوهم من الكلام
السابق ، أما عند البيانين الذين يجعلونها للقلب فقط فلا استدراك فيها
عندهم . ثم ان الخلاف بين البيانين والنحويين انما هو في النفي وأما كونها
لقصر القلب ، أو الافراد في الاثبات فلا قائل به لأن مفهوم كلام النحويين
اختصاصها بالنفي .

(١) قيل للاضراب عن المتبوع والاعراض عنه وصرف الحكم الى
التابع . ومعنى الاضراب عن المتبوع عند الجمهور ان يجعل في حكم المسكوت
عنه ، لا ان ينفي عنه الحكم قطعا كما ذهب اليه ابن الحاجب حيث عنده
كل من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر
بالنفي كما في العطف بلا ولكن . ومعنى صرف الحكم في العطف ببل في الكلام
المثبت ظاهر ، لأن المتبوع في الاثبات اما في حكم المسكوت عنه (كما يرى
الجمهور) أو محقق النفي (كما يرى ابن الحاجب) . أما في النفي فصرف
الحكم معناه ظاهر أيضا ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع
في حكم المسكوت عنه كما هو رأي المبرد ، أو متحقق الحكم للمتبوع كما هو
مذهب ابن الحاجب ، حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن
« عمرا » لم يجرى وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال كما هو مذهب
المبرد ، أو مجيئه متحقق كما هو مذهب ابن الحاجب ، اما ان جعلناه بمعنى
ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن عمرا
جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال ، فالحاصل أن :

١ - المبرد يرى أن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد ، والأول يحتمل
ثبوت الحكم ونفيه عنه .
٢ - وابن الحاجب يرى أن الثاني نفي عنه الحكم قطعا والأول أثبت
له الحكم قطعا .

٣ - والجمهور يرون أن الثاني أثبت له الحكم تحقيقا والأول يحتمل
ثبوت الحكم وانتفاءه عنه .
فعلى الأولين « بل » نقلت حكم ما قبلها لما بعدها ، وعلى الثالث
نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها مسكوتا عنه .

أو للشك فيه ، أو التشكيك ، نحو جاءني زيد أو عمرو ، أو أما زيد
وأما عمرو ، أو أما زيد أو عمرو .

أو للإبهام كقوله تعالى (وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى
ضلال مبين) .

أو للإباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين
أو الأشياء فحسب ، مثالهما : قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو ، والفرق
بينهما واضح فان الإباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعا (١) .

● تعقيب المسند اليه بضمير الفصل (٢) :

وأما توسط الفصل بينه (٣) وبين المسند فلتخصيصه به (٤) .

(١) أى بخلاف التخيير .

ملاحظة : عد السكاكى « أى » المفسرة من حروف العطف والجمهور
على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها ، ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور
من غير إعادة حرف الجر وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل
يقوى مذهب الجمهور ، ويقويه أن الأصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه
لقلة العطف على سبيل التفسير ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

(٢) جعله من أحوال المسند اليه لأنه يقترن به أولا ، ولأنه فى المعنى
عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له .

(٣) الضمير يعود على المسند اليه .

(٤) أى لقصر المسند اليه فالمعنى فى زيد هو المنطلق قصر الانطلاق
على زيد . ومن الناس من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند
اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما فهم البعض من كلام الكشاف
فى تفسير قوله تعالى « وأولئك هم المفلحون » ، وقد رد السعد على فهمهم
هذا ونقده ، وقال : أن صاحب الكشاف إنما جعل هذا معنى التعريف
(أى ال معرفة فى « المفلحون ») لا معنى الفصل ، بل صرح فى هذه الآية
بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة . والتحقيق أن
الفصل قد يكون للتخصيص أى لقصر المسند على المسند اليه نحو زيد =

كقولك زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب (١) .

● تقديم المسند اليه :

وأما تقديمه فلكوان ذكره أهم (٢) .

أما الآية (٣) الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (٤) .

= هو الأسد وهو أفضل من عمرو ، وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو « أن الله هو الرزاق » أى لا رزاق الا هو ، أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ، قال ابو الطيب :

إذا كان الشباب السكر والشيب ب هما فالحياة هي الحمام

أى لا حياة الا الحمام أى الموت . . هذا والباء بعد التخصيص داخله على المقصور فى الغالب عند السعد وعلى المقصور عليه فى الغالب عند السيد .

(١) ليس الضمير هنا فصلا لأن ما بعد « هو » فعل مضارع ، فقد وهم الخطيب فى ذكر هذا المثال هنا .

(٢) لا يكفى فى التقدم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين جهة الاهتمام وسببه كما يقول عبد القاهر ص ٨٤ و ٨٥ من الدلائل . ولذلك فضل الكلام على أسباب الاهتمام .

(٣) أى تقديم المسند اليه ، وقوله لأنه الأصل أى لأن المسند اليه هو المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدا .

(٤) أى عن ذلك الأصل اذا لو كان أمرا يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على الممول .

واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا اليه ،
كقوله^(١) :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد^(٢)
وهذا^(٣) أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا
كما فعل السكاكي .

واما لتعجيل المسرة أو المساءة ، لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير .
فهو « سعد في دارك » و « السفاح في دار صديقك » :
واما لايهام أنه لا يزول عن خاطر^(٤) أو أنه يستلذ فهو الى
الذكر أقرب .

واما لنحو ذلك^(٥) قال السكاكي : واما لأن كونه متصفا
بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر^(٦) كما اذا قيل لك : كيف

(١) البيت للمعري . وقد اورد السكاكي في ايراد المسند اليه اسم
موصول للقصد بذلك كما يقول : الى ان يتوجه ذهن السامع الى ما ستخبر
به عنه منتظرا لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه اذا ورد .

(٢) قال السعد : معناه تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور
الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الأموات كيف تحيي من الرفات بدليل
ما قبله :

بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد

يعنى : بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به . . .

(٣) أى جعله مثالا لتقديم المسند اليه .

(٤) كقول الشاعر : وليلى هى الأحلام والأمل العذب .

(٥) كاظهار تعظيمه مثل « محمد رسول الله » ، أو تحقيره مثل :

« والشراخيت ما أوعيت من زاد » .

(٦) أراد بالخبر الأول خبر المبتدأ . وبالخبر الثانى الاخبار ،
والمصنف لما فهم من الخبر الثانى أيضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا - أى اثبات وقوع
الشرب مثلا - فلا يصح لما سيأتى فى متعلقات الفعل من أنه لا يتعرض
عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه أصلا بل يقال وقع الشرب مثلا .

الزاهد ، فنقول : الزاهد يشرب ويطرب • واما لأنه يفيد زيادة
تخصيص كقوله :

متى تهزز « بنى قطن » تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف ألم فهم خفوف

والمراد هم خفوف • وفيه نظر :

١ - لأن قوله : لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب
بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل ، لأن نفس الخبر تصور
لا تصديق والمطلوب بها انما يكون تصديقا ، وان أزداد بذلك وقوع
الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض
فيها الى ما هو مسند اليه كقولك وقع القيام (١) •

٢ - ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده (٢) للتخصيص نظر
لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا (٣) • وقوله (٤) :
والمراد هم خفوف تفسير للشئ باعادة لفظه •

(١) أى يكتفى فيها بذكر الحديث واثبات وجوده كقولك : وقع القيام
على ما سبق •

(٢) وهما البيتان السابقان •

(٣) أى والخبر ههنا اسم فاعل لأن « خفوف » جمع « خاف »
بمعنى خفيف وأجيب عن هذا الاعتراض بمنع هذا الاشتراط لتصريح أئمة
التفسير بالحصر فى قوله تعالى « وما أنت علينا بعزير » ، « وما أنت عليهم
بوكيل » ، « ما أنا بطارد الذين آمنوا » ، ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
لا فعل ، وفيه بحث لظهور أن الحصر فى قولهم « فهم خفوف » غير مناسب
للمقام • وأجيب أيضا بأنه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص
بالذكر ، وهذا سديد ، لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص
أنواع خفاء •

(٤) الضمير يعود على السكاكى •

● مذهب عبد القاهر في افادة التقديم التخصيص :

قال عبد القاهر : وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر
الفعلى^(١) ، ان ولى حرف النفى^(٢) ، كقولك « ما أنا قلت هذا » ،
أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول
ذلك إلا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلًا له^(٣) .
ومنه قول الشاعر^(٤) :

وما أنا أسقت جسمى به ولا أنا أضربت فى القلب نارا

اذ المعنى أن هذا السقم الموجود والصرم الثابت ما أنا جالب
لهما ، فالقصد الى نفى كونه فاعلا لهما لا الى نفيهما .

ولهذا لا يقال^(٥) ما أنا قلت ولا أحد غيرى . لمناقضة منطوق
الثانى مفهوم الأول^(٦) ، بل يقال : ما قلت أنا ولا أحد غيرى .

(١) أى ليفيد التقديم قصر الخبر الفعلى عليه أى قصر المسند على
المسند اليه ، والخبر الفعلى هو ما أوله فعل وكان فاعله ضمير
المسند اليه .

(٢) أى وقع بعده بلا فصل أو مع الفصل ببعض المعمولات .

(٣) والتخصيص هنا اضافى فهو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه فى القول فيكون قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون
قصر قلب .

(٤) هو المتنبى .

(٥) أى لا يقال ذلك عند التخصيص . أما اذا قصد الاخبار بمجرد
مهوم النفى فيصح ذلك ويكون « لا غيرى » قرينة على ذلك .

(٦) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
« لا غيرى » نفيها عنه وهما متناقضان .

ولا يقال « ما أنا رأيت أحدا من الناس »^(١) ، ولا « ما أنا ضربت الا زيدا »^(٢) ، بل يقال : ما رأيت - أو ما رأيت أنا أحدا من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا الا زيدا ، لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد ، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لأن انسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثانى مقتضيا لأن انسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم ، وكلاهما محال ، وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكى^(٣) ، امتناع الثانى^(٤) بأن نقض النفى بالإلا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وإيلاء الضمير حرف النفى يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض ، وفيه نظر : لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف

(١) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ، ولا شك أن ذلك باطل ، فلا يصح هذا المثال بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى ، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بحمل الأحد على الأحد الذى يمكن رؤيته فيصح المثال على ذلك الوجه .

(٢) لأنه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن الاستثنى منه مقدر عام وكل ما تنفيه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر : ان عاما فعما ، وأن خاصا فخاص .

(٣) ونص كلام عبد القاهر هو : « لأنه يقتضى المحال وهو أن يكون ههنا انسان قد رأى كل أحد من الناس فنذيت أن تكونه » ص ٩٧ من الدلائل ، وفى ص ٩٨ من الدلائل يعلل الشيخ عبد القاهر بالتعليل الذى ذكره السكاكى والخطيب . والتعليل الأول لعبد القاهر قد ذكره السكاكى أيضا فى المفتاح ص ١٠١ .

(٤) وهو ما أنا ضربت الا زيدا .

النفى يقتضى ذلك^(١) فإن قيل الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحدا من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا ، قلنا : إن لزم ذلك فليس للتقديم لجريائه فى غير صورة التقديم أيضا كقولنا « ما ضربت الا زيدا » .

هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفى والا^(٢) :

فإن كان^(٣) معرفة كقولك « أنا فعلت » كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين :

(١) أى ان لا يكون ضربه . قال السعد : وجواب هذا الاعتراض ان تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفى انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما المناظرة فى فاعله فقط ، ففى هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا ، مخطئا فى ان فاعله أنت ، فتقصد رده الى الصواب بقولك « ما انا ضربت الا زيدا » لأنه لنفى ان تكون انت الفاعل لا لنفى الفعل . وقال السعد : وعندى ان قولهم « نقض النفى بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا » أجدر بان يعترض عليه فيقال : ان النفى لم يتوجه الى الفعل أصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفى فلا يكون من انتقاض النفى فى شيء . . هذا وحاصل كلام عبد القاهر ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى :

١ - يفيد التخصيص قطعا اذا ولى المسند اليه المقدم حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو مضمرة .
٢ - وتارة يكون للتخصيص أو للتقوى وذلك اذا لم يل المسند اليه حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو ضميرا وسواء كان الخبر مثبتا أم منفيا .
فمدار الأمر على تقدم حرف النفى على المسند اليه أو عدم تقدمه فاذا تقدم النفى أفاد تقديم المسند اليه التخصيص والا جاز ان يكون للتخصيص أو للتقوى والتأكيد .

(٢) ان لم يل المسند اليه حرف النفى بان لا يكون فى الكلام حرف النفى أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه .
(٣) أى المسند اليه .

أحدهما : ما يفيد تخصيصه بالمسند ، للرد على من زعم انفراد غيره به (١) أو مشاركته فيه (٢) ، كقولك « أنا كتبت فى معنى فلان » و « أنا سعت فى حاجته » ، ولذلك اذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول : أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى ، ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى : أنا كتبت فى معنى فلان وحدى ، فان قلت : أنا فعلت كذا وحدى فى قوة أنا فعلته لا غيرى ، فلم يختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلت : لأبى جدوى التأكيد لما كانت امانة شبيهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك ، وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير ، أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك (لا غيرى) وفى الثانى بقولك (وحدى) ، لأنه محزه ولو عكست أحلت ، ومن البين فى ذلك المثل : « أتعلمنى بضرب أنا حرشته (٣) ؟ » .
وعليه قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم ، نحن نعلمهم) ، أى لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لا بطنهم الكفر فى سويدات قلوبهم .

الثانى (٤) : ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقرره فى ذهن السامع وتمكنه كقولك (هو يعطى الجزيل) ، لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل . ولا أن تعرض بانسان ، ولكن تريد أن تقر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل .

(١) أى انفراد غير المسند اليه المذكور بالخبر الفعلى فيكون قصر قلب .

(٢) أى مشاركة الغير فى الخبر الفعلى فيكون قصر افراد .

(٣) « تعلمنى » بتضعيف اللام من التعليم او بتخفيفها من الاعلام .
حرش الضب صيده أى صاده بطريقة مخصوصة . والمثل يضرب لمن يخبر بشيء أنت أعلم به منه .

(٤) وهذا الضرب يفيد التقوى والتأكيد لا التخصيص .

وسبب تقويته هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند إليه شيء ،
فاذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه الى نفسه ، فينعتد ،
بينهما حكم ، سواء كان خاليا عن ضميره « زيد غلامك » أو متضمنا
له نحو أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو « زيد عرف »
ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا فيكتسى
الحكم قوة (١) .

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من
الكلام يجيء :

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : « كأنك لا تعلم
بالذي تقول » ، فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، وعليه قوله
تعالى « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » لأن الكاذب لا سيما
في الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : كأنك لا تعلم
ما صنع فلان ، فيقول : أنا أعلم .

وفي تكذيب مدع ، كقوله تعالى : « واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد
دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجوا به » ، فان قولهم : آمنا دعوى منهم
أنهم لم يخرجوا به للكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون ، كقوله تعالى : « والذين تدعون
من دوان الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون » ، فان مقتضى الدليل أن
لا يكون ما يتخذها مخلوقا .

(١) ويعلل عبد القاهر سبب التقوى بأن تقديم ذكر المحدث عنه
يفيد تشبيه السامع لقصده بالحديث قبل ذكر الحديث تحقيقا للأمر
وتأكيدا له .

وفيما يستغرب كقولك : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو
يعيا باليسير ؟ .

وفي الوعد والضمان كقولك للرجل : أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا
الأمر . لأن من شأن من تعدد وتضمن له أن يعترضه الشك في انجاز
الوعد والوفاء بالضمان فهو من أحوج شيء الى التأكيد .

وفي المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين
من الشك فيما يمدح به ويبيدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر . أما المدح
فكقول الحماسي^(١) :

هم يفرشون اللبد كل طمرة (وأجرد سباح يذ المغاليا)
وقول الحماسية^(٢) :

هما يلبسان المجد أحسن لبسه (شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما)
وقول الحماسي^(٣) :

هم يضربون الكبش يبرق بيضه (على وجهه من الدماء سباب)
وأما الافتخار فكقول طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى (لا ترى الآدب فينا ينتقر^(٤))

(١) هو المعدل الليثي . الطمرة : الفرس الكريمة . الأجرد : الفرس
القصير الشعر . السباح : اللين العدو . المغالي : السهم .
(٢) هي عمرة الخثعمية .

(٣) هو الأخنس بن شهاب التغلبي من قصيدة يمدح بها قومه .
الكبش : الشجاع . البيض الأمة . السباب : الطرائق جمع سبية .
ومثل البيت في المعنى لحسان :

الضاربون الكبش يبرق بيضه ضربا يطيح له بنان المفصل
(٤) الجفلى : الدعوة العامة . الآدب : الداعي . يفتقر : أي يدعو
بعضا ويترك بعضا .

ومما لا يستقيم المعنى فيه الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى « إن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين » وقوله تعالى « وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا » ، وقوله تعالى « وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطيير فهم يوزعون » ، فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جرى في ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها .

* * *

وكذا اذا كان الفعل منفيًا^(١) ، كقولك « أنت لا تكذب » فانه أشبه لنفي الكذب عنه من قولك « لا تكذب » ، وكذا من قولك « لا تكذب أنت » ، لأنه لتأكيد المحكوم عليه إلا الحكم ، وعليه قوله تعالى « والذين هم بربهم لا يشركون » فانه يفيد من التأكيد في نفي الاشراك عنهم مالا يفيد قولنا والذين لا يشركون بربهم ولا قولنا والذين بربهم لا يشركون ، وكذا قوله تعالى « لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى : « فعصيت عليهم الأقباء يومئذ فهم لا يتساءلون » ، وقوله تعالى : « ان شر اللذباب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون » .

(١) أي بحرف نفي مؤخر عن المسند اليه ، أي فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يكون للتقوى ، فالأول كقولك « أنت ما سعيت في حاجتي » ، والثاني كالمثال الذي ذكره الخطيب . وابن السبكي يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر انه عنده للتقوى فقط . ويلاحظ ان « أنا ما قلت هذا » التقديم فيه يفيد التخصيص ، فهو مثل قولك « ما أنا قلت هذا » ، ولكنهما يفترقان في ان المثال الثاني انما يلقي لمن اعتقد ثبوت القول واصاب في ذلك لكنه اخطأ في نسبته للمتكلم أما انفراداً أو على سبيل المشاركة ، وأما المثال الأول فيلقى لمن اعتقد عدم القول واصاب لكنه اخطأ في نسبته لغير المتكلم .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف (١) .

(١) اي سواء كانت المعرفة ظاهرة ام ضميرا ووالله « هذا »
اي الذي ذكر في قوله « وقد يقدم الخ » كما ذكره المطول والدسوقي .
أما ابن يعقوب فقد جعل « هذا » اشارة الى ما ذكر من أن « ما لم يتقدم
فيه حرف النفي على المسند اليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص
وتارة يفيد التقوى » وتكون النكرة بعد النفي مثله من باب أولى ،
وهذا فهم ابن السبكي أيضا .

ويلاحظ أن « شر أهر ذا ناب » من قصر الخبر « الأهرار » على
المبتدأ « شر » قصر صفة على موصوف و « الشر أهر ذا ناب » من قصر
الشر - لأن ما فيه ال هو المقصور دائما تقدم أو تأخر - على الأهرار
قصر موصوف على صفة قصرا اضافيا . . كما أن « زيد جاني » مثلا
تقديمه للتقوية الناشئة من افادة التنبيه عند عبد القاهر وعند الجمهور
لما فيه من تكرار الاسناد ، ويرى السيد الأخراف بين الرأيين في
الحقيقة . ولا مانع عندي من تعليل سبب التقوى بهما .

هذا والنكرة عند عبد القاهر اذا وليت النفي كان الكلام للتخصيص
قطعا . وأن لم تل النفي احتمال الكلام للتخصيص أو التأكيد على حسب
قصد المتكلم . ومثل النكرة في ذلك المعرفة : ظاهرة أو ضميرا .
فمذهب الشيخ عبد القاهر التعويل على حرف النفي ، فان تقدم
على المسند اليه أفاد التقديم التخصيص مطلقا . وان لم يتقدم حرف
النفي أفاد التقديم التخصيص أو التقوى .

أما مذهب السكاكي فان كان المسند اليه المقدم نكرة فهو للتخصيص
ان لم يمنع منه مانع ، وان كان معرفة ظاهرة فلا يكون للتخصيص البتة
بل للتقوى (وقال ابن السبكي : يجيء للتقوى أيضا - كما في ص ١٤١/١
من شروح التلخيص حاشية ابن السبكي) ، وان كان ضميرا ، فان
قدر كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل في المعنى فقط لا اللفظ ثم قدم
فهو للتخصيص والا فالتقوى . وهذا عند السكاكي سواء ولي المسند اليه
حرف النفي أم لا .

فالسكاكي لا ينظر الى حرف النفي ولكن الى حالة المسند اليه من
كونه معرفة ظاهرة أو ضميرا ، أو نكرة ، بصرف النظر عن حرف النفي ،
وذلك أن افادة التقديم للاختصاص مشروط عنده بشروط ثلاثة : =

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

= الأول : أن يجوز تقدير كون المسند إليه المقدم في الأصل مؤخرا على
أنه فاعل في المعنى - لا في اللفظ .

الثاني : أن يقدر كونه كذلك . والشرط الأول غير لازم للثاني
لا العكس على التحقيق .

الثالث : أن لا يمنع من التخصيص مانع . فالنكرة يتحقق فيها
الشرطان بتأويل فتقيد الاختصاص بشرط أن لا يمنع منه مانع ، والمعرفة
لا يتحقق الأول فيها فلا تفيده ، والضمير قد وقد .

والسر في الشروط التي اشترطها السكاكي ان الاسم (المسند اليه)
اما أن يكون في موضعه فلا يفيد في هذه الحالة تخصيصا لعدم وجود
التقديم ، واما أن يكون مقدما من تأخير وفي هذه الحالة اما أن لا يلاحظ
التقديم فلا يفيد الاختصاص واما أن يلاحظ فلا بد أن يجوز تقدير كونه مقدما
على أنه فاعل في المعنى فقط دون اللفظ (اذ لو كان فاعلا في اللفظ لامتنع
تقديمه للتخصيص ، اذ تقديم الفاعل اللفظ لا يجوز) وان تقدر بالفعل
كذلك . وعلى ذلك فلا بد من ملاحظة هذه الشروط في افادة التقديم
التخصيص والا فلا يفيد الا التقوى . فالسر في هذه الشروط عند السكاكي :

أن النكرة في « رجل قام » لابد فيها من مسوغ للابتداء فلو حظ فيها
تقديرها متأخرة على أنها فاعل معنى بالبدلية لتفيد التخصيص عند التقديم
ليكون مسوغا للابتداء بها .

وهي المعرفة الظاهرة في مثل « زيد قام » فلا حاجة فيه الى هذا
التقدير فلم تقدره وبقيت المعرفة على حالها فقلنا أن تقديمها للتقوى فقط .

وأما الضمير في مثل « أنا قمت » فالسر في جواز افادته للتخصيص
أنه لو اخر لجاز العطف بالمشاركة وعند تقديم الضمير يمنع التقديم العطف
المصحح للمشاركة ، ونفى المشاركة تخصيص ، فمتى تراعى هذه الاعتبارات
في الضمير يكون تقديمه للتخصيص والا كان للتقوى فقط .

هذا وأما السر في الشرط الذي اشترطه عبد القاهر في افادة التقديم
للتخصيص فهو الذوق والاستعمال العربي الصحيح .

ويتجلى الفرق بين السكاكي وعبد القاهر في هذه الصور التسع ،
وهي :

=

التقديم هنا للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر
وعند السكاكي للتقوى فقط - وقال السبكي :
انه لا ينفي الاختصاص بل يبعده - والزمخشري
يوافق عبد القاهر على ظاهر كلامه . ويرى
السبكي ان « محمد لم يقم » عند عبد القاهر
للتقوى . راجع السبكي .

١ - محمد قام

٢ - محمد لم يقم

للتخصيص فقط عند عبد القاهر . وللتقوى
فقط عند السكاكي على ظاهر ما نقله عنه
المصنف .

٣ - ما محمد قام

للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر وعند
السكاكي للتخصيص بشرط الا يمنع منه مانع .

٤ - رجل قام

٥ - رجل لم يقم

للاختصاص عند الجميع - بلا شرط عند
القاهر وبشرط عند السكاكي - وهذه هي
الصورة الأولى التي اتفقا فيها .

٦ - ما رجل قام

للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر .
وللاختصاص عند السكاكي بشرطه المعروف فان
لم يوجد الشرط فهي للتقوى ، وبلا حظ ان السبكي
يرى ان كلام الشيخ عبد القاهر يدل على ان مثل
هذا للتقوى فقط - (راجع ١/٤١٤) . وهاتان
هما صورتان الثانية والثالثة التي اتفق فيهما
رأى الشيخين اذا تركنا رأى السبكي جانباً .

٧ - انا قمت

٨ - انا ما قمت

للاختصاص فقط عند عبد القاهر . وله بشرط
عند السكاكي فان لم يوجد الشرط كان للتقوى .

٩ - ما انا قمت

فالسكاكي يرى ان تقديم المسند اليه على خبره الفعلي لا يفيد
التخصيص الا بثلاثة شروط :

١ - جواز تقدير تأخير المسند اليه على انه فاعل في المعنى فقط
بان يعرب توكيداً أو بدلاً من الفاعل اللفظي .

٢ - اعتبار كونه في الأصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط فقدم
لافادة التخصيص .

٣ - الا يمنع من التخصيص مانع .

فاذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يفيد التقديم الا التقوى ، وخرج
بالشرط الأول المعرفة ، لانتفاء جواز تقدير كونها مؤخرة على أنها فاعل
معنى فقط ، فتقديمها مطلقا لا يفيد الا التقوى عنده . . واستثنى السكاكي
من هذا الشرط النكرة ، فتقديمها عنده لافادة التخصيص قطعا مطلقا الا اذا
منع من التخصيص مانع ، هذا ورايى أنا أن كلام عبد القاهر في الدلائل ،
وكما يدل عليه ظاهر كلام الخطيب أيضا مشعر انه اذا بنى الفعل على منكر
كان التقديم للتخصيص قطعا ، لا كما قيل من احتمال التخصيص والتأكيد
. . وأما الضمير فهو عند السكاكي يحتمل أن يكون تقديمه للتخصيص
او للتقوى ، فان لم يعتبر كونه مؤخرا في الأصل على انه فاعل معنى فقط
فلا يفيد تقديمه الا التقوى ، وان اعتبر ذلك كان تقديمه للتخصيص ،
أما الشرط الأول فموجود في الضمير ومتحقق فيه .

وخلاصة راي السكاكي في النكرة هو ان تقديم النكرة التي خبرها
فعلى (ومثلها عنده المشتق) للتخصيص مطلقا بشرط ان لا يمنع من
التخصيص مانع ، فرجل جاءني أو ما رجل جاءني أو رجل ما جاءني كل
هذه الصور الثلاث للتخصيص عنده . . « وشراهر ذا ناب » للتقوى فقط
عنده وذلك لأن هذا المثال قام به مانع يمنع افادته للاختصاص وذلك المانع
هو انتفاء فائدة القصر . أما امتناع كون التخصيص فيه فلامتناع ان يراد
أن المهر شر لا خير لأنه لا يكون الا شرا . وأما امتناع كون التخصيص فيه
للواحد فلنحو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه يقال
في مقام الحث على شدة الحزم عند الشدائد والتحريض على قوة الاعتناء
بدفع هذا الشر لعظمه فلا يقصد به أن المهر شر لا شران الآن كون المهر شرا
لا شرين مما يثبط العزائم . . . فلا يقصد من التقديم هنا الا التقوية والتعظيم
وقد علم مما تقدم أن عبد القاهر يرى أن التقديم فيه للتخصيص .

ويوفق الخطيب بين راي الشيخ والسكاكي بأن السكاكي يمنع كونه
لتخصيص الجنس أو الواحد والجمهور حيث يقولون : بأنه للتخصيص
يريدون التخصيص النوعي بجعل التنكير في شر للتعظيم والتهويل ، فلا منافاة
لعدم توارد الايجاب والتنفى على موضع واحد ، وفي مذهب السكاكي نظر =

فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل ،
كقولك : رجل جاءنى أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة
أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع بها تارة الى الجنس فقط كما
إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه
أرجل هو أو امرأة ، أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة الى الوحدة فقط :
كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر رجل هو
أم رجلان ، أو اعتقد أنه رجلان •

● مذهب السكاكى فى افادة التقديم للتخصيص :

واشترط السكاكى فى افادة التقديم الاختصاص أمرين :

أحدهما : أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا ، على أن يكون
فاعلا فى المعنى فقط كقولك « أنا قمت » ، فانه يجوز أن تقدر أن أصله
قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذى هو التاء فى قمت فقدم أنا
وجعل مبتدأ •

وثانيهما : أن يقدر كونه كذلك (١) •

فان اتفق الثانى دون الأصل كالمثال المذكور (٢) اذا أجرى على
الظاهر ، وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبني على المبتدأ والخبر ،

= لأن فى « شر أهر ذا ناب » التخصيص قد يكون لمجرد التوكيد أو لتزييله
منزلة المجهول ، وقد يجاب عن هذا بأن الأصل فى التخصيص أن يكون
فيما يمكن فيه الإنكار ، واستعماله فيما ذكر على خلاف الأصل •

(١) أى أن يعتبر ذلك أى يقدر بالفعل أنه كان فى الأصل مؤخرا •

(٢) وهو « أنا قمت » •

ولم يقدر تقديم وتأخير ، أو اتنفي الأول بأن يكون المبتدأ اسماً^(١) ظاهراً ، فإنه لا يفيد الا تقوى الحكم .

واستثنى^(٢) المنكر كما فى نحو رجل جاءنى ، ان قدر أصله جاءنى رجل ، لا على أن « رجل » فاعل جاءنى بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى ، كما قيل فى قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » ان الذين ظلموا بدل من الراو فى أسروا ، وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه اتنفي تخصيصه ، اذ لا سبب لتخصيصه سواه ، ولو اتنفي تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا : رجل جاءنى ، أى لا امرأة أو رجلان ، دون قولهم : شر أهر ذا ناب ، أما على التقدير الأول فلا ممتناع أن يراد المهر شر لا خير^(٤) وأما على

(١) أى معرفة نحو : زيد قام ، هذا ويلاحظ أن مثل « أنا قمت » على رأى السكاكى يفيد التقوى عند انتفاء الشرط الثانى ويفيد التخصيص عند وجود الشرط الثانى مع وجود الشرط الأول اللازم له .

(٢) أى السكاكى . هذا ومراد السكاكى بالمنكر الذى استثناءه هو المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ الابتداء به لأنه المحتاج الى اعتبار التخصيص والا بأن كان المنكر يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو : كوكب انقض « وو-بوه يومئذ ناضرة » فلا حاجة لاغتيال التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا يغيره .

(٣) أى السكاكى .

(٤) فيه نظر لأن التخصيص قد يكون فى المنزل منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التوكيد ، فاختصاص الشر بالهريز وان كان معلوما يجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد أو لجهل المخاطب عن ان المهر لا يكون الا شرا .

الثاني (١) فلكونه نائيا عن مكان استعماله (٢) ، واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا قاب الا شر ، فالوجه (٣) تقطيع شأن الشر بتكثيره كما سبق (٤) .

هذا كلامه (٥) ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر :

١ - لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي ، القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط ، لكنه لهم يمثل الا بالمضمرة . وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا اذا كان مضمرا ، أو منكرا بشرط تقدير التأخير في الأصل ، فنحو : ما زيد قام ، يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي ونحوه : « ما أنا قمت » يفيد على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط .

٢ - وظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل

(١) وهو أن يكون المراد شر لا شران والتقدير الأول أن يكون المراد شر لا خير .

(٢) أي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران .

(٣) أي فوجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقول السكاكي بالمانع من التخصيص أن الذي نفاه السكاكي هو تخصيص الجنس أو الواحد وما قاله النحاة تخصيص النوع وحاصل هذا الجمع أن التخصيص هنا نوعي فلا منافاة لعدم توارد النفي والإيجاب على شيء واحد .

(٤) أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى هو شر عظيم فتقطع أهر ذا ناب لا شر حقير ، فيكون تخصيصا نوعيا ، لكون المخصص نوعا من الشر ، لا الجنس ولا الواحد ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد .

(٥) أي كلام السكاكي .

الا بالمضمر ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيد الا المضمر فنحو
زيد قام ، قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد
عند السكاكى .

ثم فيما احتج به (١) لما ذهب اليه نظر :

١ - اذ الفاعل وتأكيده (٢) سواء فى امتناع التقديم ما دام الفاعل
فاعلا والتأكيد تأكيدا ، فتجوز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم
ظاهر (٣) .

٢ - ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر (٤) لولا تقدير
أنه كان فى الأصل مؤخرا فقدم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل

(١) أى السكاكى .

(٢) المراد أن الفاعل اللفظى والفاعل المعنوى - كالتأكيد والبدل -
سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى من امتناع تقديم الفاعل اللفظى لأن فيه
تقديمه على المتبوع وعلى العامل ، أما الفاعل اللفظى اذا قدم فيه تقديمه
على العامل فقط ، وهذا رد لقول السكاكى : التقديم يفيد التخصيص ان
جاز « الخ » فانه يفهم منه جواز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى .

(٣) وكذلك تجوز الفسخ فى التابع عن التابعة دون الفاعل تحكم
بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم ، فامتناع تقديم الفاعل انما هو
عند كونه فاعلا فقط والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى
الأصل قام زيد فقدم وجعل مبتدأ ، وامتناع تقديم التابع على المتبوع
والعامل - حال كونه تابعا - مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة
الشعر مثل « عليك ورحمة الله السلام » .

(٤) أى فى مثل رجل جاءنى .

وهذا رد لقول السكاكى « لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب سواه » .

كما ذكر^(١) - وغير التهويل^(٢) .

٣ - ثم لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر لا خير^(٣) ، قال الشيخ عبد القاهر : انما قدم شر الآن المراد أن يعلم (أن) الذي أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول « رجل جاءني » تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء أنه انما صلح الآفة بمعنى « ما أهر ذا ناب الا شر » بيان لذلك ، وهذا صريح في خلاف ما ذكره^(٤) .

ثم قال السكاكي : ويقرب من قبيل « هو عرف » في اعتبار تقوى^(٥) الحكم « زيد عارف » . وانما قلت « يقرب » ، دون أن أقول « نظيره » ، الآفة لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في : « أنا عارف » ، و « أنت عارف » ، و « هو عارف » أشبه الخالي عن

(١) أي السكاكي في شر أهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير ، فهو وان لم يصرح بأن سبب للنخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال « انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط المبتدأ » .

(٢) وقد يجب بأن مراد السكاكي تخصيص مخصوص هو الجنس أو الواحد مما لا يحصل بدون اعتبار التقديم .

(٣) إذ لا دليل عليه من العقل أو النقل .

(٤) أي السكاكي .

(٥) أي في افادة التقوى فقط على ما فهم الخطيب . وقال ابن السبكي : مراد السكاكي أنه يقرب منه في افادة التقوية التي هي أعم من التخصيص . لو فهم ذلك المذنب لما اعترض على السكاكي في تقريره الاختصاص في « وما أنت علينا بعزير » . والخطيب يفهم أن مراد السكاكي : في التقوية فتول ، لا في التخصيص لفقد شرطه عنده في مثل هذا من جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا . والتقوى راجع لتضمن المشتق وهو هنا « عارف » المشتق مثل « عرف » فيحصل للحكم تقوى بسبب تكرار الاسناد .

الضمير • ولذلك لم يحكم على « عارف » بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء^(١) حيث أعرب في نحو : « رجل عارف » ، « رجلا عارفا » ، « رجل عارف » وأتبعه في حكم الأفراد نحو « زيد عارف أبوه » ، بمعنى أتبع « عارف » « عرف » في الأفراد إذا أسند إلى الظاهر : مفردا كان أو متنى أو مجموعا^(٢) .

تم قال : وما يفيد التخصيص ما يحكيه - علت كلمته - عن قوم شعيب عليه السلام : « وما أنت علينا بعزير » ، أى العزيز علينا با شعيب رهطك لا أنت ، لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام فى جوابهم : « أرهطى أعز عليكم من الله » ، أى من نبي الله ، ولو كان معناه ما عززت علينا لم يكن مطابقا •• وفيه نظر : لأن قوله « وما أنت علينا بعزير » من باب « أنا عارف » ، لا من باب « أنا عرفت^(٣) » ، والتسك بالجواب^(٤) ليس شىء ، لجواز أن يكون

(١) المراد به عدم ظهور اعراب متبوعها عليها ، بل انه ثبت ظهور اعراب المتبوع على التابع المفرد دون الجملة فلم يثبت لها ذلك .

(٢) وقال صاحب المطول : معناه أتبع « عارف » المسند الى الظاهر « عارف » المسند للضمير وجعل كلام المصنف سهوا لا حاصل له .
والخلاصة ان قوله « ويقرب » يشمل أمرين : أحدهما المقاربة في التقوى ، والثانى عدم كمال التقوى . فالأول لتضمنه الضمير ، والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير . والحاصل أنه لما كان متضمنا للضمير ومنسأبها للخالى عنه روعيت فيه الجهتان : أما الأولى فبان جعل قريبا من « هو عرف » فى التقوى ، وأما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها فى البناء . وقوله « وأتبعه » معطوف على قوله « لم يحكم على عارف بأنا . جملة » . . هذا وأسم الفاعل الرافع الظاهر كالفعل فى ان كلا منزهما لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر ، وإنما وجه الحكم على « عارف » مع فاعله الظاهر بالأفراد هو الحمل على المسند للضمير فى « هو عارف » فاسم الفاعل مع فاعله المضمير أو المظهر مفرد . . وفى « يسن » أن صلة ال تشبه جملة لا جملة .

(٣) أى فلا يفيد تخصيصا بل يكون للتقوى فقط .

(٤) وهو قول شعيب « أرهطى أعز عليكم من الله ؟ » .

عليه السلام فهم كونه رهطه أعز عليهم ، من قولهم « ولولا رهطك لرجمناك » .

وقال الزمخشري^(١) : دل ايلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل ، كانه قيل « وما انت علينا بعزير ، بل رهطك هم الأعز علينا » . وفيه نظر : لأننا لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر . فان قيل : الكلام واقع فيه ، وأنهل الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » قلنا : قال السكاكي معناه « من نبي الله » فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : « وهو أن تهاونهم به وهو قبي الله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » ، ويجوز أن يقال : لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي للانكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » انكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه ، لاقتسابه اليهم ، دون الله تعالى ، مع انتسابه اليه أيضا ، أي أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب اقتسابي اليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابي الى الله تعالى بأني رسول ، والله أعلم .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

ومما يرى تقديمه كاللازم^(٢) لفظ مثل اذا استعمل كناية من

(١) كلام الزمخشري تأييد لرأى السكاكي في افادة الآية للتخصيص .

(٢) أي من المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند حال كون ذلك التقديم ممثلا للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة ، فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل في الاستعمال ، وانما يرى التقديم هنا كاللازم لكن التقديم أعون على المراد بهذا التركيب ، لأن الغرض منه اثبات الحكم وهو الجود وانفاء البخل عن المخاطب بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ، والتقديم لافادته ألتقوى أعون على ذلك .

غير تعريض^(١) كما في قولنا مثلك « لا يبخل » ونحوه ، مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف إليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل^(٢) ، ولكون المعنى هذا قال الشاعر^(٣) :

ولم أقل مثلك أعنى سواك يا فردا بلا مشبه

وعليه قوله :

(١) هذا من اطلاق الملزوم وارادة اللزوم ففي « مثلك لا يبخل » اطلق الملزوم وهو نفى البخل عن المماثل وأريد اللزوم وهو نفيه عن المخاطب ، والمسوغ الابتداء بمثل تخصيصها بالاضافة ، وان لم تعرف بها لتوغلها في الابهام .

والمراد من التعويض هنا التعريض اللغوي وهو الاشارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح . وبهذا يندفع ما يقال من ان التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل ، فالجواب أن التعريض لا يلزم أن يكون نوعا من الكناية بل هو اعم من ذلك اذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة . . هذا ولو أريد هنا التعريض لم يكن التقديم كاللزام لأن التقديم انما كاللزام عند ارتكاب الكناية لكونه على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو الكناية ، واذا أريد التعريض فلا كناية ، ذلك بأن يراد « بمثل » وكذلك « غير » انسان آخر معين مماثل للمخاطب (في مثل) أو غير مماثل له (في غير) ، لأنه لا يلزم من نفى البخل مثلا عن واحد معين نفيه عن المخاطب .

(٢) فالمراد نفى البخل عن المخاطب على طريق الكناية لأنه اذا نفى عن من كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره (اذا قلت غيرك لا يوجد) مع اقتضائه محلا يقوم به . هذا وليس معنى أن التقديم هنا كاللزام أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما في دلائل الاعجاز .

(٣) هو المتنبى .

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه (١)

وكذا قول القبصري للحجاج لما توعدده بقوله « الأحسنك على الأدهم » : مثل الأمير حصل على الأدهم والأشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد ان يجعل أحدا مثله (٢) :

وكذلك حكم غير ادا سلك به هذا المسلك (٣) ، فقيل « غيرى يفعل ذاك » على معنى أنى لأ أفعله فقط من غير ارادة التعريض بانسان ، ، وعليه قوله (٤) :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع (ان قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا)

فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس من ينخدع ، وكذا قول أبى تمام :

(١) هو للمتنبى أيضا . وهو والبت السابق من قصيدة واحدة :
والمزن : السحاب . الغرب : عرق في العين يجرى منه الدمع . يصفه أولا
بالكرم وتانيا بالشجاعة .

(٢) الحجاج التقى من ولاة بنى أمية المنصورين . والقبصري : من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من الخوارج . وهذا من الأسلوب الحكيم وسيأتي . والأدهم : القيد كما أراد الحجاج وهو في كلام القبصري الفرس الأدهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه . والأشهب : الفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده . ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه القبصري على أن الحمل على الفرس الأدهم هو أولى بان يقصده الأمير .

(٣) يعنى مسلك مثل ، يرد به سوى ما أضيف اليه فلفظ غير هنا كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب ، لأنه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا وقيل غيرك لا وجود يثبت للمخاطب لأن الجود ثابت ولا بد له من محل يقوم به .

(٤) هو للمتنبى .

« غيرى يأكل المعروف سححتا وتشحب عنده بيض الأيادي (١) »

فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذي قرف (٢) به
سند المسدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفي
عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلتوم لا غير .

واستعمال « مثل » و « غير » هكذا مركز في الطباع ،
وإذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا على الفعل إذا نحي بها
نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدم .

والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم به كما سبق
تقريره ، وسيأتي (٣) أن المطاوب بالكناية في مثل قولنا : « مثلك
لا يبخل » و « غيرك لا يجود » هو الحكم وأن الكناية أبلغ من التصريح
فيما قصد بها ، فكان تقديمها أعون للسعنى الذى جلبنا الأجله .

❶ موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

قيل وقد يقدم لأنه دال على العسوم ، كما تقول كل انسان
لم يقم (٤) . فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس ، لأن (٥)

(١) السحت الحرام . يشحب من الشحوب وهو تغير اللون .
الأيادي النعم .

(٢) أى أثم .

(٣) أى فى باب الكناية .

(٤) أى يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى .

(٥) هذا تعلييل بدر الدين ابن مالك فى كتابه المصباح فى علوم
البلاغة ص ١٣ . هذا ولا بد من أن يكون المسند اليه مسورا بكل والمسند
مقرونا بحرف النفى . وبقي شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث
او آخر كان فاعلا . بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فلا يجب فيه تقديم .
هذا والتقديم فى هذا الموضع أى فى مثل قولنا كل انسان لم يقم يدل على =

الموجبة المعدولة المهمة^(١) فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، فاذا سورت بـ « كل » وجب أن تكون لافادة العموم لا لتأكيد نفي الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خير من التأكيد .

ولو لم تقدم فقلت : « لم يقم كل انسان » كان نفيًا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، لأن السالبة المهمة^(٢) فى قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها^(٣) فى سياق النفي^(٤) ، فاذا سورت^(٥) بكل وجب أن تكون لافادة نفي

عموم النفي وشموله أى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما أضيف إليه لفظ كل . يعنى أن المسند إليه اذا استوفى الشروط اناذكورة وكان القصد فى تلك الحالة الى افادة العموم فيقدم المسند إليه لافادة ما قصده اذ لو آخر لم يطابق مقصوده لعدم افادته للعموم حينئذ لأنه يدل حينئذ على نفي الحكم عن جملة الأفراد (أى الأفراد المجملة التى لم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للأمرين) لا عن كل فرد . فالتقدم يفيد عموم السلب ، والتأخير يفيد سلب العموم .

(١) وهى « انسان لم يقم » . فهى موجبة لأن النفي لم يسلط عليها، ومعدولة لأن حرف النفي فيها جزء من المسند ، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض ولا بما مائلهما . فهى فى قوة القضية السالبة الجزئية مثل قولك « لم يقم بعض الانسان » ، فكل منهما لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من الأفراد .

(٢) وهى « لم يقم انسان » فهى فضية سالبة لأن النفي مسلط عليها، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض . فهى فى قوة السالبة الكلية مثل لا شيء من الانسان بقائم .

(٣) أى موضوع المهمة الغير المصدرة بلفظ كل .

(٤) وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي .

(٥) أى القضية السالبة المهمة « لم يقم انسان » والحاصل أن التقديم قبل كل لسلب العموم . فيجب أن يكون بعد كل لعموم السلب . لتكون لفظة كل للتأسيس . وذلك لأن لفظة كل لا تخلو عن افادة أحد هذين المعنيين . فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والتأكيد أن تكون =

الحكم عن جملة الأفراد ، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس •
وفيه نظر^(١) :

١ - لأن النفي عن جملة الأفراد فى الصورة الأولى - أعنى
الموجبة المعدونة المهملة كقولنا انسان لم يقم - وعن كل فرد فى
الصورة الثانية - أعنى السالبة المهملة كقولنا لم يقم انسان - انما
آفاده الاسناد الى انسان ، فاذا أضيف كل الى انسان وحول الاسناد
اليه ، فأفاد فى الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد وفى الثانية
نفيه عن كل فرد منها^(٢) ، كان كل تأسيسا لا تأكيدا^(٣) لأن التأكيد لفظ
يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر^(٤) وما نحن فيه ليس كذلك •

لغظة كل لتقرير المعنى الحاصل قبله ، والتأسيس ان تكون لافادة معنى
جديد ، والتأسيس أرجح لأن الافادة خير من الاعادة .. هذا والنظر فيهما
عموم السلب وسلب العموم) انما هو للأفراد لا للجملة (الهيئة الاجتماعية).
وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي فى الاول أو متعلقا
بعض وبعدم حصوله من نل واحد لانه رفع للايجاب الكلى فيصدق بكل من
السلب الجزئى والكلى ، وأياما كان يتحقق السلب الكلى ولذا نراهم يقولون
ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئى لأنه هو المحقق . وسلب العموم
لا يستلزم عموم السلب وهذا لا ينافى ما ذكر سابقا من أن سلب العموم
«سابق بصورتين .. وهذا البحث مكانه علم المنطق لا البلاغة .

(١) فى هذا التعليل الذى علل به صاحب المصباح .

(٢) أى كما كان مستفادا قبل دخول « كل » فيهما .

(٣) العترض بان هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين .

(٤) فى تركيب واحد واسناد واحد . وحاصل هذا الكلام اننا لا نسلم
أنه أو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان
كل للتأكيد . ولا يخفى أن هذا المنع انما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد
الاصطلاحي أما لو أريد بالتوكيد أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلًا بدونه
أى سواء كان الاسناد واحدا أو متعددا فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ فقط
يتوجه الاعتراض الثانى .

٢ - ولئن سلمنا أنه ييسى تأكيدا « فقولنا لم يقيم انسان »
اذا كان مفيدا للنفي عن كل فرد كان مفيدا للنفي عن جملة الأفراد
لا محالة فيكون « كل » في « لم يقيم كل انسان » اذا جعل مفيدا للنفي
عن جملة الأفراد تأكيدا لا تأسيسا^(١) كما قال في « كل انسان لم يقيم »
فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس^(٢) .

٣ - ثم جعله قولنا « لم يقيم انسان » سالبة مهسلة في قوة
سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده فكرة في سياق النفي
خطأ ، لأن النكرة في سياق النفي اذا كانت للعموم كانت القضية التي
جعلت هي موضوعا لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة مهسلة^(٣) ؟
ولو قال : لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيدا لخلاف ما يفيد
الخالي عنها لم يكن في الاتيان بها فائدة ، لثب مطلوبه في الصورة
الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم
عن جملة الأفراد بالمطابقة .

(١) لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ فلو جعلنا « لم يقيم كل
انسان » لعموم الساب مثل « لم يقيم انسان » لم يلزم ترجيح التأكيد على
التأسيس إذ لا تأسيس أصلا لأن لفظ كل للتأكيد على كل حال بل انما يلزم
ترجيح أحد التأكيدين (وهما تأكيد النفي عن كل فرد وتأكيد النفي عن
الجملة والمراد هنا بأحد التأكيدين هو الأول . والمراد بالآخر هو الثاني)
على الآخر .

(٢) والحاصل أن « لم يقيم انسان » لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد
ويلزمه النفي عن الجملة أيضا فكلا المعنيين حاصل قبل « كل » فعلى ايهما
حملت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح المسندل أنه يجب أن يحمل
على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس .

(٣) بدر الدين بن مالك يسير على اصطلاح المناطقة والخطيب يسير
على اصطلاح أهل العربية فيبينهما بون بعيد .

(٤) لأن قولنا « انسان لم يقيم » معناه المطابقى نفي الحكم عن
الأفراد أو بعضها ولا يحتمل المجموع إلا بدلالة الالتزام بخلاف « كل انسان
لم يقيم » فان دلالة على نفي الحكم عن المجموع بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل (١) - من كون كل فى النفى مفيدة
المعوم تارة وغير مفيدة أخرى - مشهور . وقد تعرض له الشيخ
عبد القاهر (٢) وغيره . . . قال الشيخ (عبد القاهر) : كلمة كل فى النفى
إن أدخلت فى حيزه ، - بأن قدم عليها : لفظا ، كقول أبى الطيب :

ما كل ما يتسنى المرء يدركه (تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن)

وقول الآخر : ما كل رأى الفنى يدعو الى رشد (٣) ٩

وقولنا « ما جاء القوم كلهم » وما جاء كل القوم ، « ولم آخذ
الدراهم كلها » ، ولم آخذ كل الدراهم . أو تقديرا ، بأن قدمت (٤)
على الفعل المنفى وأعمل فيها ، لأن العامل رتبته التقدم على المعمول
كقولك كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفى الى الشمول خاصة دون أصل
الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه (٥) ببعض . . . وإن أخرجت (٦)
من حيزه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معمولة للفعل المنفى توجه

(١) وهو بدر الدين بن ابن مالك .

(٢) عبد القاهر يحكم الذوق والأسلوب العربى الفصيح ، دون
تحكمات المنطق والمناطقة .

(٣) عجزه : اذا بدا لك رأى مشكل فقف - وهو لأبى العتاهية .

(٤) أى لفظة « كل » . . هذا ويلاحظ أن كلام عبد القاهر يؤيد
كلام صاحب المصباح وأن اختلفا فى التعليل ، إذ أن كلام صاحب المصباح
حق وتعليله باطل ، فأورد الخطيب رأى عبد القاهر ليشير الى التعليل
الصحيح . . وما ذكره عبد القاهر يخالف أيضا رأى صاحب المصباح إذ أن
« لم يقم كل انسان » صادق عند صاحب المصباح بصورتين (هما نفى
الحكم عن كل فرد ونفيه عن بعض دون بعض) وعند عبد القاهر لا يصدق
الا على الصورة الثانية .

(٥) أى تعلق الفعل : هذا والشاهد على ذلك الذوق . والحق أن
هذا الحكم أكثرى لا كللى بدليل قوله تعالى «والله لا يحب كل مختال فخور»
وما شابهه من الآيات .

(٦) أى لفظة كل .

النفى الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه^(١) كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله : كل ذلك لم يكن ، أى لم يكن واحدا منهما ، لا القصر ولا النسيان ، وقول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

ثم قال^(٢) : وعلة ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه وسلطت الكلية على النفى وأعملتها فيه ، واعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى أن لا يشذ شئ عن النفى ، فأعرفه .. هذا لفظه^(٣) . وفيه نظر^(٤) .

وقيل^(٥) انما كإز التقديم مفيدا للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب (لحوق) المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو اثبات .. وفيه نظر

(١) فالمسند اليه المسور بكل اذا أخر عن أداة الساب يفيد سلب لعموم ، وعلى مذهب عبد القاهر يفيد النفى عن بقاء الكل مع أصل الفعل .

(٢) أى عبد القاهر .

(٣) أى لفظ عبد القاهر

(٤) قال صاحب المطول : لانا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل كقوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور » ، « والله لا يحب كل بم » ، « ولا تطع كل حلاف مهين » ، فالحق أن هذا الحكم أكثرى . هذا ومن البدهى أنه قد سبق تعليان لهذه المسألة : تعلي المصباح وتعليل عبد القاهر . . ولابن السبكي تعليل آخر ارتضاه ، هو ان « لم يقم كل انسان » سألبة محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة عصلة وهى « قام كل انسان » حكما على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به سألبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله القيام عن بعضهم .

(٥) هذا تعليل آخر للمسألة التى نحن بصددنا .

أيضا : لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قولنا ليس كل إنسان كاتباً مفيدة لنفى كاتب ، هذا ان حمل كلامه على ظاهره وان تقول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة^(١) على المطلوب .

واعلم أن^(٢) المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم . وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه . والاحتجاج بالخبر^(٣) من وجهين : أحدهما أن السؤال يأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام ، فجوابه اما بالتعيين أو بنفى كل واحد منهما^(٤) ، وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليمين : بعض ذلك قد كان ، والايجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي ، ويقول^(٥) أبي النجم ما أشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر له وزفا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت

(١) لأن الدعوى عين الدليل .

(٢) هذا هو توجيه المصنف للمسألة بعد ان ناقش الآراء وعرضها .

(٣) وهو الحديث .

(٤) قال المطول بعد ان ذكر ذلك : ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما ، لا ينفي الجمع بينهما لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعا ، فيجب أن يكون قوله « كل ذلك لم يكن » نفيا لكل منهما .

(٥) أي والاحتجاج بقول أبي النجم وهو :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
برفع « كله » على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والضمير العائد
محذوف أي « لم أصنعه » . . وقال سيبويه بعد أن أنشد البيت بالرفع :
« فهذا ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت
ولا يخل به ترك الهاء فكانه قال غير مصنوع » .

عليه هذه المرآة ، فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل
عن النصب الى الرفع من غير ضرورة

● تنبيهه :

ومما يجب التنبيه له في فصل التقديم أصل ، وهو أن تقديم
الشيء على الشيء ضربان : تقديم على نية التأخير وذلك في شيء أقر
مع التقديم نطى حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ ،
والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمرا زيد ، فإن قائم
وعمرا لم يخرجوا بالتقديم عما كان عليه من كوان هذا مسندا ومرفوعا
بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله . . . وتقديم لا على نية التأخير
ولكن أن ينقل الشيء عن حكم الى حكم ويجعل له اعراب غير اعرابه
كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم
تارة هذا على هذا ، وأخرى هذا على هذا ، كقولنا « زيد المنطلق »
و « المنطلق زيد » ، فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه
الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن ينقل
عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذا القول في تأخير زيد .

● تأخير المسند اليه :

وأما تأخيره : فلاقتضاء المقام تقديم المسند (١) .

● خروج المسند اليه على خلاف الظاهر :

هذا كله (٢) مقتضى الظاهر :

(١) وسيجيء بيان ذلك في احوال المسند .

(٢) أي ما سبق من احوال المسند اليه ، هو مقتضى ظاهر الحال .
والحال هو الأمر الداعي لايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة سواء كان =

وقد يخرج المسند إليه على خلافه (١) :

١ - فيوضع المضمرة موضع المظهر :

كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظنا ، أو قرينة حال - :
« نعم رجلا زيد (٢) » ، وبئس رجلا عسرو ، ومكان : « نعم الرجل »
و « بئس الرجل » . على (٣) قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلا » .

== ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع أم كان ثبوته بالنظر إلى ما عند المتكلم .
أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا في الواقع
فقط . فظاهر الحال أخص من الحال ، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص
من مقتضى الحال ، فاذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائرا
على مقتضى الحال .

(١) وذلك لاقتضاء الحال آياه .

(٢) أي مكان نعم الرجل زيد فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو
الإظهار دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه .
وهذا الضمير عائد إلى شيء معقول معهود في الذهن ، وهذا أحد قولين في
الضمير ، والقول الثاني أنه للجنس ، والقولان يأتیان في « آل » من قولنا
« نعم الرجل زيد » ، فقد قيل إنها للعهد وقيل إنها للجنس - هذا وقد
التزم تفسير الضمير بنكرة ليعلم جنس المتعقل .

(٣) أي وانما يكون هذا من وضع المضمرة موضع المظهر في أحد
القولين أي في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله
مبتدأ و « نعم رجلا » خبره :

١ - فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو مقدم
تقديرا ويكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقم : « نعمنا » و « نعموا » من
خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة المشابهة للأسماء الجامدة فهي
ضعيفة فلا تتحمل بارزا لثلا يثقلها . وعلى القول الثاني لا يكون من وضع
المضمرة موضع المظهر .

٢ - ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على المتعقل الذهني لا على زيد
المبتدأ وعليه فيكون من هذا الباب والرابط العموم الذي في الضمير
الشامل للمبتدأ .

و « عمرو بئس رجلا » ، وقولهم : « هو زيد عالم » وهى عمرو^(١) شجاع ، مكان : الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع :

ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه^(٢) فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام : كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن^(٣) ، وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ، قال الله تعالى : « قل هو الله أحد » ، وقال : « انه لا يفلح الكافرون » ، وقال : « فانها لا تعصى الا بصار » .

٢ - وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمرة :

(أ) فان كان المظهر اسم اشارة :

فذلك اما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع^(٤) كقوله^(٥) :

(١) ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان الكلام مؤنثا غير فضلة ، والمثال مجرد قياس على قولهم هى هند مليحة بجامع ان الضمير فى كل عائد للقصة . فهو لم يرد به الاستعمال والسماع فالمثال غير صحيح .

(٢) هذا تعليل لوضع المضمرة موضع المظهر فى البابين وقوله « ما يعقبه » أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه .

(٣) لا يخفى أن هذا التعليل لا يحسن فى باب نعم وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم ، لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار لأنه يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يحصل له تشويق لأنه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء .

(٤) الضمير فى « تمييزه » وفى « لاختصاصه » للمسند اليه .

(٥) هو لابن الراوندى م ٢٤٥ هـ . عاقل وكذلك جاهل الثانية صفة الأولى . أعيت مذاهبه أى أعيتته وأعجزته طرق معاشبه . الأوهام : العقول . التحرير : المتقن للأمور من نحر الأمور علما اتقنها . الزنديق =

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلماه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقا

واما للتهكم بالسامع ، كما اذا كان فاقد البصر ، أو لم يكن
ثم مشار اليه أصلا .

واما للنداء على كمال بلاذته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ،
أو على كمال فطاقته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند
غيره .

واما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كانه محسوس بالبصر .
ومنه (١) في غير باب المسند اليه قوله :

تعالت كى أشجى وما بك علة تريدن قتلى ، قد ظفرت بذلك (٢)

واما لنحو ذلك . . .

== الكافر بالله . فقوله « هذا » اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مضمر لكنه
لما اخص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة والعالم
التحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فأبرزه في معرض المحسوس . . .
وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ،
ومعنى كونه بديعا أنه ضد ما كان ينبغى : فمعنى اختصاص المسند اليه
بحكم بديع أنه عبارة عنه مع كونه ضد ما كان ينبغى . وهو فهم ضعيف
خلاف الظاهر .

(١) أى من وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور .

(٢) هو لابن الدمينة وفي الأمالى نسبتة لمرة السعدى الشاعر
الأموى . ونسب صاحب العقد الفريد البيت لعليّة بنت المهدي .
تعالل : ادعى العلة والمرض . أشجى : أحزن من شجى بالكسر
يشجى بالفتح ، وقوله بذلك أى بقتلى ، ولم يقل به لادعاء أن قتله قد اظهر
ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة .

(ب) وان كان المظهر غير اسم اشارة :

فالعِدول اليه عن المضمَر اما لزيادة التمكن^(١) ، كقوله تعالى :
« قل هو الله أحد الله الصمد^(٢) » ، ونظيره^(٣) من غيره^(٤) قوله
« وبالحق أنزلناه وبالحق نزل^(٥) » ، وقوله : « فبدل الذين ظلموا قولا
غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا » ، وقول الشاعر^(٦) :

ان تسألوا الحق نعط الحق سائله (والدرع محقبة والسيف مقروب)

بدل نعطكم اياه :

واما لادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة • واما لتقوية
المأمور ، مثالهما قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمر بكذا • وعليه
من غيره^(٧) « فاذا عزم فتوكل على الله » •

(١) أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع لأن فى الاظهار من التفخيم
والتعظيم ما ليس فى الضمير ، والمقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض
من الخطاب تعظيم المسند اليه .

(٢) أى الذى يصمد اليه ويفصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد
لزيادة التمكن .

(٣) أى نظيره « قل هو الله أحد الله الصمد » فى وضع المظهر موضع
المضمَر لزيادة التمكن .

(٤) أى من غير باب المسند اليه .

(٥) الضمير فى أنزلناه للقرآن . فأعاد ذكر الحق مظهرا دون ان
يقول : وبه نزل .

(٦) هو عبد الله بن عنمة الضبى . وسيأتى شرح البيت قريبا .

(٧) أى على وضع المظهر موضع المضمَر لتقوية داعى المأمورا من
غير باب المسند اليه .

واما للاستعطاف كقوله :

الهي عبدك العاصي أتاكا (مقرا بالذنوب وقد دعاكا)^(١)

واما لنحو ذلك •

٣ - الالتفات :

قال السكاكي : « هذا ^(٢) غير مختص بالمسند اليه ، ولا بهذا القدر ^(٣) ، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا^(٤) ينقل كل واحد منها الى الآخر ^(٥) ، ويسى هذا النقل الالتفاتا ^(٦) عند علماء المعاني :

(١) قال « عبدك العاصي » ولم يقل « انا » لما في لفظ « عبدك للعاصي » من الخضوع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

(٢) فوله « هذا » أعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه اى بل يكون في المسند اليه مثل « الهى » وفي غيره مثل « فاذا عزمت فنوكل على الله » وهذا محل اتفاق .

(٣) اى ولا النقل من الحكاية الى الغيبة . ولا شك ان العبارة على هذا تكون واهية ، ولذلك قدر السعد مطلقا ، اى ولا النقل حال كونه مطلقا من التقييد بكونه من التكلم الى الغيبة مختص بهذا القدر - أعنى النقل من التكلم الى الغيبة ، اى بل يكون في غيره ككونه من الخطاب الى التكلم او الغيبة او من الغيبة الى التكلم او الخطاب ، او من التكلم الى الخطاب .

(٤) اى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده .

(٥) فتصير الأقسام عند السكاكي ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين . هذا ولفظ « مطلقا » ليس - كما قلنا - من عبارة السكاكي بل قدره السعد لأنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الأمثلة .

(٦) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او العكس . هذا والالتفات من حيث انه يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني ، ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع . والسكاكي أورده في علم المعاني والبديع . هذا وللالتفات معنى آخر عند المتقدمين سيأتى ذكره وراجعته في ص ٨٧ من نقد الشعر ، ٣٨٣ من الصناعتين .

كقول ربيعة بن مقروم^(١) :
يا فت سعاد فأمسى القلب معمودا وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى ، حيث لم يقل « وأخلفتني^(٢) » ، وقوله^(٣) :

تذكرت والذكرى تهيجك زينا وأصبح باقى وصلها قد تقضبا
وحل بفلح فالأباتر أهلنا وشطت فحلت غمرة فستقبا

فالتفت فى البيتين^(٤) .

والمشهور عند الجمهور^(٥) أن الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه^(٦) بطريق آخر منها^(٧) .

(١) شاعر اسلامى شهد القادسية . معمودا : حزينا . وابنة الحر
هى سعاد وهو من وضع المظهر موضع المضمير .

(٢) ففيه التفات من التكلم الى الخطاب . ويجوز أن يكون الخطاب
فى « وأخلفتك » من التجريد لا من الالتفات بناء على أن بينهما فرقا هو أن
مبنى التجريد على المضايحة ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وقيل
لا منافاة بينهما .

(٣) ربيعة بن مقروم أيضا ، تقضب : تقطع . فلح والأباتر وغمرة
ومثقبا أسماء أمكنة . شطت بعدت .

(٤) فى قوله تذكرت بناء الخطاب ، وقوله نهيجك بكاف الخطاب .

(٥) هذا هو مقابل رأى السكاكى فى معنى الالتفات .

(٦) أى عن ذلك المعنى وهذا صريح فى أنه لا بد من اتحاد معنى الظرفيين
فى ما صدق .

(٧) أى بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر
ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج : مثل قولنا « أنا زيد »
« وأنت عمرو » و « نحن الدين صبوحوا الصباحا » ومثل قوله تعالى : وإياك
نستعين واهدنا وأنعمت ، فان الالتفات إنما هو فى إياك نعبد ، والباقى
جار على أسلوب إياك نعبد فلما التفت للخطاب صار الأسلوب له . ومن
زعم أن مثل : يا أيها الذين آمنوا - التفاتا - لأن الذين هو هو المنادى =

وهذا (١) أخص من تفسير السكاكي ، لأنه أراد بالنقل (٢) أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها (٣) ، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس .

مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى : ومالي لا أعبد
الذي فطرني واليه ترجعون (١) .

في الحقيقة فهو المخاطب والمناسب له « آمنتم » - فقد سها على ما تشهد به كتب النحو من أن عائد الموصول قياسه ان يكون بلفظ الغيبة لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء .

(١) أي الالتفات بتفسير الجمهور

(٢) المسمى التفاتا .

(٣) فيتحقق الالتفات عند السكاكي بتغيير واحد . فهو لا يشترط تقدم التعبير والجمهور يشترطونه ، فكل التفات عندهم التفات عنده ولا عكس . .
فالسكاكي يوافق الجمهور في تسمية ما تقدم التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة التفاتا ، ويخالفهم في جعل ما لم يتقدم التعبير عنه بطريق آخر مما كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيرها منها من باب الالتفات .

(٤) قال السكاكي في المفتاح ص ١٠٦ « ولولا التعريض لكان المناسب واليه أرجع » ، فقوله « ترجعون » مكان أرجع التفات عند الجمهور والسكاكي معا . هذا والتحقيق أن المراد « ما لكم لا تعبدون » لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر سياق الكلام اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فهو التفات على المذهبين . . هذا وحاصل القول الثانى المذكور فى التحقيق أن الضميرين للمخاطب فكان مقتضى الظاهر ان يقال « وما لكم لا تعبدون » فعدل عن ذلك وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر عن ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العبارة ، فعبر اولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات ، وهذا هو التحقيق لأن قوله « ومالى لا أعبد » تعريض بالمخاطبين لجرهم على عدم الايمان ، لانهم المقصودون بالذات من ذلك القول ، وعلى هذا التحقيق ففى « ومالى لا أعبد » التفات عند الجمهور ايضا ، إذ سبق الخطاب فى قوله « اتبعوا المرسلين » ، وأما على خلاف التحقيق فهو التفات واحد فى « ترجعون » . ويرى عبد الحكيم أن التعبير بقوله تعالى « ومالى » تعريض لا التفات .

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى : أنا أعطيناك الكوثر فصل
لريك وانحر (١) .

ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة (٢) :

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلي وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك
وجرمان بهم » (٣) .

ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى : « والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه » (٤) .

(١) ومقتضى الظاهر « فصل لنا » .

(٢) طحا : ذهب . وقوله في الحسان طروب أي أن له طربا في طلب
الحسان ونشاطا في مرادتهن . بعيد تصغير « بعد » للقرب ، أي حين ولي
الشباب وكاد ينصرم . « عصر » ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية
بعده . حان : قرب . شط : بعد . وليها : أي قربها « عادت » يجوز أن
تكون من « عادى معاداة » كأن الخطوب والصوارف صارت تعاديه ، أو أن
تكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل . . وقوله يكلفني بالياء وفيه التفات من الخطاب في « بك » الى
التكلم ، ومقتضى الظاهر « يكلفك » وفاعل « يكلفني » ضمير القلب ويلي
مفعوله الثاني ، والمعنى : يطالبني القلب يوصل ليلي . ويروي تكلفني بالتاء
على أنه مسند الى ليلي والمفعول محذوف أي شدائد فراقها أو على أنه
خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب و « بك » فيها
التفات على مذهب السكاكي لا على مذهب الجمهور . ولذلك قال
السكاكي « التفت في البيتين » .

(٣) الشاهد في قوله « بهم » مكان « بكم » .

(٤) أي مكان ساقه .

ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى : « مالك يوم الدين اياك
نعبد » (١) .

وقوله عبد الله بن (٢) عبة :

ما (٣) ابن تری السيد زيدا في نفوسهم
أن تسألوا الحق نعط الحق سائله
كما يراه بنو كوز ومرهوب
والدرع محقبة والسيف مقروب

وأما قول امرئ القيس (٤) :

تطاول ليلك بالأثمد
وبات ويات له ليلة
وذلك من نبأ جاءني
ونام الخلى ولم ترقد
كليلة ذي العائر الأرمد
وخبرته عن أبي الأسود

فقال الزمخشري : فيه ثلاث الالتفات (٥) ، وهذا ظاهر على تفسير
السكاكي (٦) ، لأذ على تفسيره في كل بيت الالتفات ، لا يقال الالتفات

(١) مكان اياه نعبد

(٢) شاعر مخضرم . والسيد وزيد وكوز ومرهوب احياء من ضبة .

(٣) المعنى أن بني السيد لا يوجبون لبني زيد في نفوسهم من الحرمة
والنصرة ما يوجب له بنو كوز وبنو مرهوب . والضمير في « تسألوا »
لبني زيد والالتفات فيه . محقبة : مشدود في الحقيبة . مقروب : موضوع
في قرابه .

(٤) الأثمد : اسم موضع . العائر : قذى العين . وقوله « وبانت له
ليلة » من الاسناد المجازي كصام نهاره . وأبو الأسود هو أبو حجر .
وقوله « وبات » الأولى تامة بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم ،
« وبات » الثانية يجوز أن يكون تامة أو ناقصة .

(٥) أي « في ليلك » وفي « بات » وفي « جاءني » .

(٦) قال السكاكي : « التفت في الأبيات الثلاثة » فمذهب السكاكي

موافق لرأى الزمخشري

عنده (١) من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون فى البيت الثالث التفتات لوروده على مقتضى الظاهر ، لأننا نمنع انحصار التفتات عنده فى خلاف المقتضى لما تقدم وأما على المشهور (٢) فلا التفتات فى البيت الأول (٣) ، وفى الثانى التفتاة واحدة (٤) ، فيتعين أن يكون فى الثالث التفتاتان (٥) ، فقل هما فى قوله جاءنى ، احدهما باعتبار الانتقال من البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى ، وفيه نظر لأن الانتقال إنما يكون من شىء حاصل ملتبس به واذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول الى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلًا ملتبسًا به فيكون الانتقال الى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعًا فلم يكن فى البيت الثالث الا التفتاة واحدة ، وقيل احدهما فى قوله وذلك لأنه التفتات من الغيبة (٦) الى الخطاب والثانية فى قوله جاءنى لأنه التفتات من الخطاب (٧) الى التكلم وهذا أقرب (٨) .

(١) أى عند السكاكى .

(٢) أى على رأى الجمهور .

(٣) أى فى قوله « ليلك » ، وذلك لأنه لم يتقدم التعبير عنها بطريق غير طريق الخطاب ، وهى عند السكاكى فيها التفتات لأنه لا يشترط ذلك ولذلك صرح بأن فى قوله « ليلك » التفتات لأنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر « ليلى » بالتكلم .

(٤) أى فى قوله « وبات » .

(٥) أى على رأى الزمخشري من أن فى الأبيات الثلاثة ثلاث التفتات

(٦) أى فى قوله « وبات » فى البيت الثانى .

(٧) أى فى قوله « وذلك » فى البيت « الثالث » .

(٨) قال الدسوقي : فى هذه الأبيات التفتاتان باتفاق ، فى « بات » لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب ، وفى « جاءنى » لعدوله بعدها الى التكلم . وأما قوله « ليلك » فالسكاكى يجعله التفتات من التكلم الى الخطاب ان لم يكن تجريدًا ، وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريدًا .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، ووجه حسنه على ما ذكر
الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك
أحسن نظرية (١) لنشاط السامع ، وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه (٢)
من اجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقفه بلطائف : كما في
سورة الفاتحة ، فان العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيقي بالحمد عن
قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه ، بقوله « الحمد لله » الدال على
اختصاصه بالحمد وانه حقيق به ، وجد من نفسه لا محالة محركا
للاقبال عليه ، فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله « رب العالمين »
الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته ،
قوى ذلك المحرك ، ثم اذا انتقل الى قوله « الرحمن الرحيم » الدال
على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها ، تضاعفت قوة المحرك ،
ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله « مالك يوم
الدين » الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب
الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى
المهمات (٣) ، وكما فى قوله تعالى « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم

(١) أى تجديدًا واحداً من « طريت التوب » .

(٢) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة . وهذه وجه حسن الالتفات
على الاطلاق . وهذا هو كلام السكاكى أيضا .

(٣) وهذا فى معنى كلام السكاكى ايضا (٨٧ من المفتاح) .

هذا وبين التجريد والالتفات عموم وخصوص من وجه : يجتمعان فى
« فصل لربك » ، وينفرد الالتفات دون التجريد فى « تكلفنى ليلى » ، وينفرد
التجريد دون الالتفات فى « رأيت منه أسدا » ومثل « تطاول ليلك » عند
الجمهور . ولا يوجد واحد منهما كما فى غالب القرآن . وقالوا : لا يكون
الالتفات الا فى جملتين أى كلامين مستقلين . واعترض على هذا السبكى . .

والتجريد اخلاص الخطاب لفرك وانت تريد به نفسك لا المخاطب
نفسه . وفائدته طلب التوسع فى الكلام وتمكن المخاطب من اجراء الأوصاف
المقصودة من مدح او غيره على نفسه اذ يكون مخاطبا بها غيره ليكون اعذر
وابرا من العهدة فيما يقوله محجور عليه . فالتجريد قسمان : =

جاءوك فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول » ، لم يقل « واستغفرت لهم » ، وعديل عنه الى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله

١ - محض . مثل . لا خيل عندك تهديها ولا مال .

٢ - غير المحض .

اقول لها وقد جشبات وجاشب مكانك تحمدي أو تسنريحي

وقال أبو علي الفارسي : العرب تعتقد أن في الانسان معنى كامنا فيه كأنه حقيقته ومحصوله فتخرج ذلك المعنى الى الفاظها مجردا من الانسبان كأنه غيره . وهو هو بعينه نحو قولهم : لئن لقيت فلانا لتلقين به الأسد ، وهو عينه الأسد ، لا أن هناك شيئا منفصلا عنه أو متميزا منه . . ثم قال : وعلى هذا النمط كون الانسان يخاطب نفسه . حتى كأنه يقاوم غيره كقول الأعمى : وهل تطيق ودأعا ايها الرجل . . هذا وابن الأثير يرى الأول تشبيها مضمرا الأداة والثاني تجريدا .

والالتفات عند قدامة والعسكري على ضربين :

أحدهما : أن يفرغ المتكلم من المعنى فاذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت اليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره . قال محمد بن يحيى الصولي قال الأصمعي : أتعرف التفاتات جرير ؟ قلت : لا ، قال :

أتسى إذ تودعنا سليمي يعود بتامة سقى البشام

ألا تراه مقبلا على شعره ثم التفت الى البشام فدعا له وقوله :

طرب الحمام بذى الاراك فشاقتني لا زات في علل وأيك . ناصر

فالتفت الى الحمام فدعا له .

والثاني : أن يكون الشاعر آخذا في معنى وكأنه يعترضه شك . أو ظن أن رادا يرد قوله أو سائلا يسأله عن سببه فيقول راجعا الى ما قدمه فاما أن يؤكد أو ينكر سببه أو يزيل الشك عنه مثل قول عبد الله بن معاوية :

وأجمل إذا ما كنت لا بد مانعا وقد يمنع الشيء الفتى وهو مجمل

(٣٨٣ صناعتين ، و ٨٧ نقد الشعر) .

والالتفات عند السكاكي : التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة (التكلم والخطاب والفيبة) سواء عبر عن معنى بغيره قبله أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره . . وعند الجمهور هو التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره . ورأى المبرد في الالتفات يوافق رأي الجمهور راجع ص ٣٩ ج ٢ الكامل .

صلى الله عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتثبيها على أن شفاعته
من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكى لالتفاتات امرىء القيس فى الأبيات الثلاثة على
تفسيره وجوها :

١ - أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستنظاعه . فنبه فى
التفاتة الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت واه الشكلى ،
فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع الملوك نه
وتحزنهم عليه ، وخاطبها (١) بـ « تطاول ليلك » تسلية ، أو على أنها
لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك ، فشك فى
أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية ، وفى الثانى على
أنه صادق فى التحزان خاطب أولا ، وفى الثالث على أنه يريد نفسه .

٢ - أو نبه فى الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن
معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر فى
مجارى أموره الكبار : أمرا ونهيا . وفى الثانى على أنه بعد الصدمة
الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة . وفى
الثالث على ما سبق .

٣ - أو نبه فى الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه
ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ
والتعبير بذلك ، وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان
هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه
وهو يدمدم قائلا « وبات وبات له » . وفى الثالث على سبق .

(١) فالكاف فى قوله « ليلك » مكسورة : ويصح الفتح نظرا لكون
النفس يراد بها الشخص .

هذا كلامه (١) ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف (٢) .

٤ - الأسلوب الحكيم (٣) :

ومن خلاف المقتضى (٤) ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم ، وهو تلقى المخاطب (٥) بغير ما يترقب (٦) بحمل كلامه على خلاف مراده (٧) تنبيها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل (٨) بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحالته أو المهم له :

أما الأول فكقول القبعثرى للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد :
لأحملنك على الأدهم « مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب » ،
فانه أبرز وعيده فى معرض الوعد ، وآراه بالطف وجه أن من كان على

(١) أى كلام السكاكى .

(٢) لأنه فهم بعيد ليس فيه أثر للذوق بل فيه تحميل لكلام الشاعر أكثر مما أراد به منه .

(٣) راجع ١٤٠ من المفتاح . ويدخل فيه الضرب الثانى من القول بالموجب ويدخل فيه بعض مثل المشاكلة كما يرى السبكى

(٤) أى من خلاف مقتضى الظاهر وأن لم تكن من مباحث المسند اليه .

(٥) من اضافة المصدر للمفعول أى تلقى المتكلم للمخاطب أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى للمخاطب به (وهو المتكلم بالكلام الأول) . والتلقى اللووجهة .

(٦) أى المخاطب . والباء فى بغيره للتعدية ، وفى « بحمل كلامه » للسببية .

(٧) أى يحمل الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراد المخاطب .

(٨) عطف على المخاطب أى تلقى السائل . والفرق بينه وبين تلقى المخاطب . أن هذا مبنى على السؤال بعكس ذلك . والأول قريب من أسلوب تجاهل العارف ومن أسلوب القول بالموجب .

صفتة فى السلطان وبسطة اليد فجدير أن يصفد لا أن يصفد (١) ،
وكذا قوله له لما قال له فى الثانية « انه حديد » لأن يكون حديدا خير
من أن يكون بليدا ، وعن سلوك هذه الطريقة فى جواب المخاطب عبر
من قال مفتخرا :

أتت تشتكى عندى مزاوله القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كأنى ما سمعت كلامها : هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى (٢)

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة :

وأما الثانى فكقوله تعالى « يسألونك عن الأهلة قل : هى مواقيت
للناس والحج » قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد
قليلا قليلا حتى يستلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود
كما بدأ ؟ (٣) وكقوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من
خير فملوا الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، سألوا
عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف (٤) .

(١) أى جدير به أن يعطى لا أن يقيد . أصفد : أعطى . وصفد :

أوثق

(٢) البيتان لحاتم . القرى : اطعام الضيف . ينحو : يقصد .

(٣) سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة ضوئه ونقصانه
فأجيبوا ببيان الحكمة من ذلك .

(٤) رواية سبب النزول انهم سألوا عنه وعن المصرف فلا تكون الآية
على هذا من تلقى السائل بغير ما يتطلب

وسأل رجل بلالا - وقد أقبل من الحلبة فقال له : من سبق لا قال :
سبق المقربون ، قال : انما أسألك عن الخيل قال : وأنا أجيبك عن الخير -
فترك بلال جوابه بلفظه الى خير هو به انفع له كما يقول الجاحظ (٢/٢٠١)
بيان) . واستقبل عامر بن عبد القيس رجل فى يوم حلبة فقال : من سبق
يا شيخ ؟ قال : المقربون (٣/٩٤ بيان) .

٥ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي :

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، تنبيها على تحقق وقوعه . وأن ما هو للوقوع كالواقع ، كقوله تعالى « ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السماوات ومن فى الأرض الا من شاء الله » ، وقوله : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب النار » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب الأعراف » جعل المتوقع الذى لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع (١) . . . وعن حسان (٢) أن ابنه عبد الرحمن لسعة زنبور وهو طفيل فجاء اليه يبكى ، فقال له : يا بنى مالك قال : لسعنى طوير (٣) كأنه ملتف فى بردى حبرة ، فضمه الى صدره وقال : يا بنى قد قلت الشعر (٤) .

ومثله التعبير عنه (٥) باسم الفاعل كقوله تعالى : « وابن الدين لواقع » ، وكذا اسم المفعول كقوله تعالى : « ذلك يوم مجموع له

(١) وفى السيد على المطول ص ٣٧٥ جعل ذلك من باب الاستعارة . هذا ومن الخروج على مقتضى الظاهر أيضا التعبير عن الماضى بلفظ المستقبل احضارا للصورة العجيبة كقوله تعالى : « والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا » والبابان يحملان على المجاز المرسل وتكون العلاقة ما بين الماضى والمضارع من التضاد ، والأولى أن يكونا من مجاز التشبيه وهو أبلغ .

(٢) راجع القصة فى ١٦٧ من أسرار البلاغة .

(٣) تصغير طائر - ويستشهد بقول حسان على أن الشعر هو الكلام الذى فيه خيال وتصوير جميل وان لم يكن موزونا ، وعليه فلا يكون هذا شاهدا على ما ذكر . .

(٤) والشاهد « قد قلت الشعر » أى ستقول الشعر ، أى أدوات الشعر قد تجمعت فىك وستقوله .

(٥) أى عن المستقبل .

الناس وذلك يوم مشهود (١) » .

٦ - القلب (٢) :

ومنه القلب (٣) ، كقول العرب « عرضت الناقة على الحوض (٤) »

(١) قوله تعالى « لواقع » أى يقع . وقوله تعالى « مجموع » أى يجمع . . وهنا بحث وهو أن كلا من أسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وأن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه وأردا على حسب مقتضى الظاهر . . والجواب عنه أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا ، تنبيها على تحقق وقوعه

(٢) قال سيبويه : قوله « أدخل فوه الحجر » هذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : أدخل فاه الحجر ص ٩٢ ج ١ الكتاب .

والقلب جعل أحد أجزاء مكان الآخر ، والآخر مكانه ، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ، والظاهر أنه من الحقيقة وربما يدعى أنه من المجاز العقلى ، وهو من مباحث المعنى والبديع باعتبارين . والقلب نوعان: لفظى فقط مثل « قطع الثوب المسمار » تعنى أن الثوب مفعول وترفعه والمسمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية أو مفعولية . . ومعنوى ومثاله : « قطع الثوب المسمار » تريد أن الثوب لمبادرته بالتقطيع هو كأنه قطع المسمار ، فهذا قلب معنوى . . هذا والقلب اللفظى يتعلق بالنحو لا بالبيان ، والظاهر أنه حينئذ ضرورة لا ينبغى حكاية خلاف فيه ، وما من محل يدعى فيه ذلك ألا جاز أن يكون القلب فيه معنويا . أما القلب المعنوى فينبغى القطع بجوازه ، ولا شبهة لمنعه ، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شد ؟ وكلام النحاة جريان قولين فيه : المنع مطلقا والجواز مطلقا ، والقول الثالث جواز المعنوى لا اللفظى .

(٣) أى من خلاف مقتضى الظاهر القلب .

(٤) أى مكان « عرضت الحوض على الناقة » أى أظهرته عليها لتشرب ، ويرى ابن السكيت أن « عرضت الناقة على الحوض » هو الأصل وأن المقلوب « عرضت الحوض على الناقة » فكأنه لاحظ أن المعروض عليه يكون أمرا مستقبرا .

ورده مطلقا (١) قوم ، وقبله مطلقا قوم منهم السكاكى (٢) ، والحق أنه ان تضمن اعتبار لطيفا قبل والا رد . . أما الأول (٣) فكقول رؤبة :

(ومهمه مغيرة أرجاؤه) كأن لون أرضه سماؤه (٤)

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم المدوح :

لعاب الأفاعى القبايلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل (٥) .
وأما الثانى (٦) فكقول القطامى (٧) :

(١) أى سواء تضمن اعتبارا لطيفا أم لا . وذلك لأنه عكس المطلوب ونفيض المقصود .

(٢) لأنه مما يورث الكلام لطافة وملاحة .

(٣) أى ما تضمن اعتبارا لطيفا .

(٤) المهمة : المفازة . مغيرة : مملوءة بالغبرة . الأرجاء : الأطراف والأرجاء جمع الرجا مقصورا . وسماؤه أى لو سمائه .

والشاهد المصراع الأخير فإنه من باب القلب . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه . هذا ونجد البيت فى ٩٦ الموازنة و ٩١ المفتاح .

(٥) الأفاعى : الحيات . أرى الجنى : العسل . اشتار : جنى . أيد عواسل : أى عارفة بجنيه . أى هذا القلم على الأعداء سم زعاف وعلى الأصدقاء شهد شهى . والشاهد فى البيت الشطر الأول فهو من القلب ، والأصل : لعابه لعاب الأفاعى القبايلات . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة وبعكس التشبيه .

(٦) وهو ما لم يتضمن اعتبارا لطيفا وهو على المذهب الحق مردود غير مقبول .

(٧) من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى . وروايته « بطنت » بيدل طينت . الفدن بالتحريك : القصر . السيع : الطين بالثبن . والمعنى :
أكما طينت الفدن بالسيع ، يقال : طينت السطح والبيت . ولقائل أن يقول

(فلما أن جرى سمن عليها) كما طينت بالفدن السباعا

وقول حسان :

(كأن سبيئة من بيت رأس) يكون مزاجها غسل وماء (١)

وقول عروة بن الورد :

فديت بنفسه نفسى ومالى (وما آلوك الا ما أطيق (٢))

وقول الآخر (٣) :

(قفى قبل التفرق يا ضبعا) ولا يك موقف منك الودعا

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى « وكم من قرية أهلكناها فجاءها
يأسنا » ليس واردا على القلب ، إذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار
لطيف . وكذا قوله تعالى « ثم دنا فتدلى » وكذا قوله تعالى « اذهب

انه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله
« كما طينت الفدن بالسباع » لابهامه أن السباع بلغ مبلغا من العظم والكثرة
الى أن صارت بمنزلة الأصل والقدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى
القدن . . . والحق انه تكلف محض .

(١) السبيئة : الخمر . بيت رأس : موضع بالشام . . . وبعد البيت :

على أنيابها أو طعم غض من التفاح عصره اجتناء

يشبه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل وماء أو بماء تفاح طرى فى وقت
اجتنائه ونضجه . ويروى برفع « مزاج » مبتدا وما بعده خبر له والجملة
خبر يكون واسمها ضمير الشأن . . . والبيت من قصيدة لحسان .

(٢) لا آلوك أى لم أقصر فيك .

(٣) هو القطامى الشاعر . ويقول خداش بن زهير :

فانك لا تبالى بعد حوالى اظبى كان أمك أم حمار

وكتابتى هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون (١) » •

فأصل الأول أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا أى اهلاكنا ، وأصل الثانى ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه نبي اليراء ، ومعنى الثالث تنح عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من

(١) فى كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » ذكر لآية « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولى القوة » وأسلوب القلب فيها حيث سماه « التحويل » . . . وفى الكامل للمبرد ، قال المبرد : والكلام اذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار . هذا وفى ٩٦ ، ٩٧ من الموازنة كلام على أسلوب القلب خلاصته أن الأمدى :

١ - لا يرخص للمتأخر فى القلب انما جاء فى كلام العرب على السهو ، والمتأخر وان احتذى بهم على أمثلتهم فلا ينبغى له أن يتبعهم فيما سهواً فيه .

٢ - ما ورد فى القرآن من القلب : مثل « دنا فتدلى » وانما هو تدلى فدنا ، ومثل « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولى القوة » ، وانما العصبة تنوء بالمفاتيح أى تنهض بثقلها ، ومثل « وانه لحب الخير لشديد » ، أى وان حبه الخير لشديد ، فليس كله بقلب وانما هو صحيح مستقيم لا قلب فيه ، والمعنى ان تدليه كان عند دنوه واقترابه ، وأراد الله بما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أى تميلها من ثقلها ، وقوله : انه لحب الخير لشديد : أى انه لحب المال لشديد أى بخيل . وكان الأمدى ينفى عن تلك المثل القاب بمعنى أنها لا غلط فيها وأنها على تشبيهها بالأصل المقلوبة عنه ، لا أنها لا قلب فيها مطلقاً .

٣ - ما ورد فى الشعر من القلب قسمان :

سائغ مقبول مثل « كأن لون أرضه سماؤه » وقبيح غير حسن لا يجوز فى الشعر ولا فى القرآن . وهو ما جاء فى كلامهم على سبيل الغلط مثل « كما كان الزنا فريضة الرجم » ، و « تشقى الرماح بالضياطرة الحمر » .
٤ - المبرد أيضاً يقصر استعمال أسلوب القلب على المتقدمين دون المتأخرين ولكنه يجعل فائدة القلب الاختصار .

٥ - وبرى الأمدى أنه قد يكون لاصلاح الوزن أو للضرورة أو السهو .

كوة فألقى الكتاب إليها وتوارى في الكوة (١) . . وأما قول خدش :

(وتركب خيلا لا هوادة بينها) وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر (٢)

فقد ذكر له سوى القلب وجهان :

أحدهما : أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها
بطعنهم بها .

والثاني : أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم
ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها كما يقال شقى الخز بجسم فلان إذا لم يكن
أهلا للبسه . وقيل في قول قطري بن الفجاءة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الاقدام (٣)

انه من باب القلب ، على أن لم أصب بمعنى لم أجرح ، أي قارح

(١) حمل السكاكي كل هذه الآيات على القلب ص ٦١ المفتاح .
(٢) الضياطرة جمع ضيطر وهو العظيم أو الضخم اللثيم العظيم
الاست ، الحمر جمع أحمر اللون وقيل هو الذي لا سلاح معه . . هذا
والشاهد في الشطر الثاني وكان أصل الكلام : وتشقى الضياطرة الحمر
بالرماح . وعلى أنه لا قلب فيه يكون قوله « وتشقى » استعارة جعل كسر
الرماح في حربهم شقاء لها ، أو يكون جعل نفس الطعن شقاء لها وتحقيرا
لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها . وقال السكاكي :
في البيت قلب أراد تشقى الضياطرة بالرماح ، ولك إلا تحمله على
القلب بواسطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعان .

(٣) راجع البيت في صفحة ١١٩ من أسرار البلاغة . . وجملة « وقد
أصبت ولم أصب » اعتراضية أي جرحت ولم أجرح . « وأصبت » بالبناء
للفاعل « وأصب » بالبناء للمفعول . وفلان جذع أي حديث السن ،
وقارح أي كبيره ، وجذع البصيرة أي غير مجرب للأمور ، وقارح الاقدام
أي له اقدام أهل العقول والسن القديم . وهذا عكس المراد لأن المقصود
وصفه بأنه قارح البصيرة أي مجرب قتل الأمور علما وأنه جذع الاقدام أي
شجاع قوى شديد . فالأصل أن يقول : ثم انصرفت قارح البصيرة جذع
الاقدام ، ولكنه قلب فأوهم خلاف المراد .

البصيرة جذع الاقدام ، كما يقال « اقدام غر ورأى مجرب » وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم الف أى لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على أن قوله « جذع البصيرة قارح الاقدام » حال من الضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه (١) قوله قبله :

لا يركن أحد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
فلقد أرانى للرماح دريئة من عن يسينى مرة وأممامى
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكفاف سرجى أو عنان لجمامى

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضا فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يست ، اعلاما أن الاقدام غير معلقة للحمام ، وحثا على الشجاعة وبغض الفرار .

* * *

(١) وهو أن « لم أصب » بمعنى « لم الف » .

القول في احوال المسند

● حذف المسند :

أما تركه^(١) : فلنحو ما سبق في باب المسند اليه من تخييل العدول الى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة ، أو مقدار تنبهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر :

١ - اما مع ضيق المقام كقوله :

(ومن يك أمسى بالمدينة رحله) فاني وقيار بها لغريب^(٢) :

(١) عبر هنا بالترك وفي المسند اليه بالحذف اشعارا بأن المسند اليه وكن لا يستغنى عنه في الكلام والاحتياج اليه دون الاحتياج الى المسند بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج ويجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض .

(٢) البيت لضابئي بن الحارث البرجمي ، ومعه أبيات في الكامل للمبرد (١٨٨ : ١) وروايته « وقيارا » ، وتجدده في ٣٨ ج ١ من الكتاب لسيبويه . . الرحل : المنزل . قيار : اسم فرس أو جمل للشاعر . ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع . فالمسند الي « قيار » محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع والمحافظة على الوزن ولا يجوز أن يكون « قيار » عطفاً على محل اسم ان و « غريب » خبر عنهما ، لامتناع العطف على محل اسم أن قبل مضي الخبر لفظاً أو تقديراً ، وذلك لما يلزم عليه من توجه العاملين - المبتدأ ، وان - الى معمول واحد هو الخبر . واما اذا قدرنا « لقيار » خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم ان لأن الخبر مقدم تقديراً فلا يكون مثل « ان زيدا وعمرا ذاهبان » بل مثل « ان زيدا وعمرو لذاهب » وهو جائز . ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها .

أى وقيار كذلك ، وكقوله^(١) :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

أى نحن بما عندنا راضون^(٢) . . . وكقول أبى الطيب :

قالت وقد رأى اصفر ارى من به؟ وتهدت ، فأجبتها : المتهد

أى المتهد هو المطالب^(٣) به ، دون المطالب به هو المتهد ، إن فسر
بمن المطالب به ، لأن مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين
بأنه المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالتعيين ، وقيل
معناه « من فعل به » ، فيكون التقدير : فعل به المتهد .

٢ - وأما بدون الضيق ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن
يرضوه » على وجه ، أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز
أن يكون جملة واحدة ، وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله
ورضا رسوله ، فكانا فى حكم مرضى واحد ، كقولنا : احسان زيد واجماله
تعشنى وجبر منى ، وكقولك « زيد منطلق وعمرى » ، أى عمرو كذلك^(٤) ،
وعليه قوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم
نعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضن » ، أى واللائى لم يحضن

(١) هو لقيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس الأنصارى
الخرجى ، ونسبة الجاحظ لعمرو ، وهو جد عبد الله بن رواحة ، وكان
شاعرا فحلا من حكام العرب وقضاةهم ، وهو يخاطب بهذا البيت مالك بن
العجلان حين رد قضاءه فى واقعة من وقائع الأوس والخرج . . . وقبله :
يا مال والسيد المعمم قد يبطره بعد رايه اسرف

(٢) نحن مبتدا محذوف الخبر لما ذكرنا اى نحن بما عندنا راضون
فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس .

(٣) فيكون من حذف المسند لا من حذف المسند اليه .

(٤) فيكون من حذف المسند للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام .

مثلهن • وقولك : خرجت فاذا زيد^(١) • وقولك لمن قال هل لك أحد ، ان
الناس الب عليك : ان زيدا وان عمرا ، أى ان لى زيدا وان لى عمرا ،
وعليه قوله^(٢) : ان محلا وان مرتحلا • أى ان لنا محلا فى الدنيا وان
لنا مرتحلا عنها الى الآخرة • وقوله تعالى : « قل لو أتمت تسلكون
خزائن رحمة ربي » ، تقديره لو تملكون تسلكون مكررا لفائدة التوكيد ،
فأضمر « تملك » الأول اضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير
المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو أتم لسقوط ما يتصل به من
اللفظ ، فأتم فاعل الفعل المضمر وتلكون تفسيره^(٣) قال الزمخشري :
هذا ما يقتضيه علم الاعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن « أتمت
تلكون » فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون

(١) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك .
فحذف للاحتراز عن العبت من غير ضيق المقام مع اتباع الاستعمال . لأن
إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود . وقد ينضم اليها قرآن تدل على نوع
-خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو
ذلك . والفاء قيل انها للسببية المجردة من العطف وقيل انها للعطف على
المعنى ، وأما اذا فظرف زمان وقيل ظرف مكان وقيل حرف دال على
المفاجأة .

(٢) أى قول الأعشى وبيته :

ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا

وهو فى صفحة ٢٤٧ دلائل الاعجاز ، وراجع نقد ابن عبد ربه للبيت
فى العقد الفريد ص ١٤ ج ٤ . والشاهد فى البيت حذف المسند الذى هو
ظرف قطعا لقصد الإختصار والعدول الى أقوى الدليلين اعنى العقل والضيق
المقام اعنى المحافظة على التسعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل
« أن مالا وان ولدا » وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال « هذا باب
ان مالا وان ولدا » .

(٣) فقوله : أنتم ليس بمبتدأ لأن لو انما تدخل على الفعل ، بل هو
فاعل فعل محذوف ، والأصل « لو تملكون » فحذف الفعل الاول احترازا عن
العبت لوجود المفسر ثم عوض من الضمير المتصل ضمير منفصل على القاعدة
عند حذف الفاعل . فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة .

بالشح المتبالغ ونحوه قول حاتم « لو ذات سوار لطنتى » ، وقول
المتلسس :

ولو غير اخوانى أرادوا نقيصتى (جعلت لهم فوق العرازين ميسسا^(١))

وذلك لأن الفعل لما سقط الأجل المفسر برز الكلام فى صورة
المبتدأ والخبر ، وكقوله تعالى « أفسن زين له سوء عمله فرآه حسنا » ،
أى كمن لم يزين له سوء عمله ، المعنى أفسن زين له سوء عمله من
الفريقين اللذين تقدم ذكرهما - الذين كفروا والذين آمنوا - كمن
لم يزين له سوء عمله ؟ ثم كإن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما قيل له ذلك قال : لا ، فقيل : « فان الله يضل من يشاء ويهدى من
يشاء ، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، وقيل المعنى : أفسن زين له
سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب للدلالة
« فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، أو أفسن زين له سوء عمله كمن
هداه الله ؟ فحذف للدلالة « فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء » .
وأما قوله تعالى « بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل » ، وقوله
تعالى « سورة أنزلناها » ، وقوله : « وأقسوا بالله جهد أيمانهم لئن
أمرتهم ليخرجن ، قل لا تقسوا طاعة معروفة » ، فكل منها يحتمل
الأمرين : حذف المسند اليه وحذف المسند ، أى فأمرى صبر جميل
أو فصبر جميل أجبل ، وهذه سورة أنزلناها أو فيما أوحينا اليك
سورة أنزلناها ، وأمركم أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة ،
لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلق من المؤمنين ، الذين طابق باطن
أمرهم ظاهره ، لا أيمان تقسون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ،
أو طاعتكم طاعة معروفة أى بأقوالها دون الفعل . أو طاعة معروفة
أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

(١) العرازين جمع عرين وهو الأنف كله أو ما صلب منه . الميسم :
العلامة .

ومما يحتفل الوجهين^(١) قوله سبحانه وتعالى : « ولا تقولوا
ثلاثة » ، وقيل : التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، ورد بأنه تقرير
لثبوت آلهة ، لأن النفي انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى
المبتدأ ، كما تقولون : ليس أمراؤنا ثلاثة فانك تنفى به أن تكون عدة
الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكل أمراء ، وذلك اشراك ، مع أن قوله
تعالى بعده « انما الله اله واحد » يناقضه ، والوجه أن « ثلاثة » صفة
مبتدأ محذوف ، أو يكون مبتدأ محذوفا مبيزه ، لا خبر مبتدأ ، والتقدير :
ولا تقولوا لنا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ، ثم حذف الخبر
كما حذف الخبر من : « لا اله الا الله » « وما من اله الا الله » ،
ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان فى غير هذا الوضع ، فيكون
النهى عن اثبات الوجود لآلهة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت الهين مع أن
ما بعده أعنى قوله « انما الله اله واحد » ينفى ذلك ، فيحصل : النهى
عن الاشراك ، والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يتبع نفي
الاثنين فيقال : ولا تقولوا لنا : آلهة ولا الهان ، لأنه كقولنا « ليس
لنا آلهة ثلاثة ولا الهان » ، وهذا صحيح . ولا يصلح
أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنين ، لأنه
كقولنا : ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر
والا تقولوا الله المسيح وأمه^(٢) ثلاثة : أى لا تعبدوهما كما تعبدونه
لقوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » ، فيكون
المعنى : ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبة ، فانه قد استقر فى العرف
أنه اذا أريد الحاق اثنين بواحد فى وصف وأنهما شبيهان له أن يقال
« هم ثلاثة » ، كما يقال اذا أريد الحاق واحد بآخر وجعله فى معناه
« هما اثنان » .

(١) راجع ص ٢٩٠ - ٢٩٤ من دلائل الاعجاز .

(٢) وعلى هذا يكون من حذف المسند اليه . والمعنى صحيح بخلاف
الوجه الأول .

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جواباً عن سؤال :

١ - اما محقق : كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » ، وقوله : « ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله » .

٢ - واما مقدر نحو :

ليك يزيد ضارع لخصومه (ومختبب ما تطيح الطوائح^(١))

وقراءة من قرأ « يسبح له فيها بالعدو والآصال^(٢) رجال » ، وقوله : « كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك ، الله العزيز الحكيم » ، وبناء الفعل للسفعلول . . . وفضل هذا التركيب على خلافه ، أعنى ليك يزيد ضارع ، وبناء^(٣) الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن

(١) البيت لنهشل بن حرى بن زمره ويروى للبيد ، ونسبه الزمخشري لمزرد أخى الشماخ وفى ابن السبكي أنه لمرة بن عمرو النهشلى فى يزيد بن نهشل . وقبل للحارث بن ضرار النهشلى ، وفى ابن يعقوب لضرار بن نهشل فى أخيه يزيد . هذا ونهشل بن حرى شاعر اسلامى . وفى الكتاب لسبيويه أن البيت للحارث بن نهيك . . . ويزيد هو يزيد بن نهشل . الضارع : الدليل . المختبب : الذى ياتى اليك للمعروف من غير وسيلة . الاطاحة . الأذهاب والاهلاك . الطوائح : جمع مطيحة على غير قياس وجمعها القياسى « مطاوح او مطيحات » . هذا « وليبك » بالبناء للمفعول كأنه قيل « من يبكيه ؟ » فقال : يبكيه « ضارع » ثم حذف الفعل وهو المسند . فهنا حذف المسند بقرينة وقوعه فى جواب سؤال مقدر . . ومعنى البيت : ليبيكه ذليل فى الخصومة لأنه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وليبيكه طالب للمعروف من أجل أذهاب الاحداث لماله ونسبه لأنه كان عون الفقراء والمحتاجين .

(٢) والآية شاهد فى باب الفصل ايضا .

(٣) هذا تفسير لقوله « خلافه » .

هذا التركيب^(١) يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا^(٢) ، والثاني أن نحو « زيد » فيه ركن الجملة^(٣) لا فضلة ، الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل ، فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب ، وخلافه بخلاف ذلك .

ومن ذلك الباب ، أعنى الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر : قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء الجن » على وجه ، فإن « الله شركاء » إن جعلوا مفعولين لجعلوا ، فالجن يحتسب وجهين : أحدهما : ما ذكره الشيخ^(٤) عبد القاهر ، من أن يكون منصوبا بحذف دل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل من جعلوا لله شركاء ؟ فقيل الجن ، فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الأفكار ، دخول اتخاذه من الجن ، والثاني : ما ذكره الزمخشري ، وهو أن ينتصب « الجن » بدلا من شركاء فيفيد انكار الشريك مطلقا أيضا كما مر . وإن جعل لله « لغوا » كأن « شركاء الجن » مفعولين قدم ثانيهما على الأول ، وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ « لله » شريك : ملكا كان أو جنيا أو غيرها ولذلك قدم اسم « الله » على الشركاء ، ولو لم يبين الكلام على التقديم وقيل « وجعلوا الجن شركاء لله » لم يفد الا أفكار جعل الجن شركاء ، والله أعلم .

(١) وهو قولنا « لبيك يزيد ضارع » ببناء الفعل للمفعول .

(٢) أما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلأنه لما قيل « لبيك » علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لأن المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس .

(٣) لكونه المسند اليه لا مفعولا .

(٤) راجع ٢٢٢ من الدلائل ، ص ٩٩ من المفتاح .

ومنه ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس على أحد القولين^(١)

● ذكر المسند :

وأما ذكره : فأما لنحو ما مر فى باب المسند اليه : من زيادة التقرير ،
والتعريض بعبارة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والاهانة ، وبسط
الكلام^(٢) وأما ليتعين كونه : اسما فيستفاد منه الثبوت^(٣) ، أو كونه
فعلا فيستفاد منه التجدد^(٤) ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت
والتجدد ، وأما لنحو ذلك .

قال السكاكى : وأما للتعجب من المسند اليه بذكره ، كما اذا قلت
زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال ، وفيه نظر^(٥) : لخصون
التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة .

(١) أى ومن حذف المسند بقرينة وقوع الكلام جوابا عن السؤال
المقدر ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس مثل « نعم رجلا زيد » ، و « بئس
رجلا عمرو » ، على أحد القولين فى ذلك ، وهو أن يكون المخصوص مبتدأ
محذوف الخبر فيكون السؤال المقدر « من هو الممدوح ؟ » فقيل « زيد »
أى « زيد الممدوح » .

(٢) ومن كون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للحذف مثل زيد قائم ،
ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل : « ولئن سألتهم من خالق
السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم » ، والتعريض بعبارة
السامع مثاله « محمد نبينا » فى جواب من قال : من نبيكم .

(٣) أى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ،
ويفيد مع الثبوت الدوام بالقرينة ، أو من حيث العدول عن الفعل اليه .
(٤) أى تجدد الحدث أى وجوده بعد أن لم يكن . وافادة الفعل ذلك
بالوضع لتضمنه الزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار . ويفيد مع
التجدد الحدوث أى حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستمرار .

(٥) أى فى كلام السكاكى - من افادة ذكر المسند للتعجب - نظر
واعترض ، ورد صاحب المطول على هذا النظر بأن حصول التعجب بدون
الذكر ممنوع لأن القرينة تدل على نفس المسند ، وأما تعجيب المتكلم للسامع
فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر .

● أفراد المسند (١) :

وأما أفرادها : فلكونه غير سببي^(٢) مع عدم افادة تقوى^(٣) الحكم ، كقولك : زيد منطلق ، وقام عمرو . والمراد بالسببي نحو : (زيد أبوه منطلق) . قال السكاكي : وأما الحالة المقتضية لأفراده فهي إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعني

(١) أي جعل المسند غير جملة .

(٢) السببي هنا جملة أخبر بها عن مبتدأ بعائد ليس مسندا له في تلك الجملة والسببي نسبة إلى السبب الذي هو الضمير الذي يقع الربط به .

(٣) إذ لو كان سببيا نحو « زيد قام أبوه » أو مفيدا للتقوى نحو « زيد قام » فهو جملة قطعا . وأما نحو « زيد قائم » فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من « زيد قام » في ذلك ، وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو « عرفت عرفت » أو بحرف التأكيد نحو « إن زيدا عارف » . أو نقول : أن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص - وهو تكرير الاسناد مع وحدة المسند إليه - مثل زيد قام . فان قيل : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا « أنا سعيت في حاجتك » و « رجل جاءني » و « ما أنا فعلت » ، هذا عند قصد التخصيص . قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى . ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو « رجل كريم » وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه نحو « رجل كريم أبوه » ، وصفا سببيا ، وسمى في علم المعاني المسند في نحو « زيد قام أبوه » مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو من صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثل . وهذا الاصطلاح غير موجود لأحد قبل السكاكي . . والمسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام : جملة اسمية خبرها فعل مثل « زيد أبوه ينطلق » ، أو اسم فاعل مثل « زيد أبوه منطلق » ، أو اسم جامد مثل « زيد أخوه عمرو » أو جملة فعلية الفاعل فيها مظهر مثل « زيد انطلق أبوه » .

بالمسند الفعلى ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
أم بالانتفاء عنه كقولك : أبو زيد منطلق ، والكر من البر بستين (١) ،
وضرب أخو عسرو ، ويشكر بكرا ان تعطه ، وفى الدار خالد . اذ تقديره
استقر أو حصل فى الدار على أقوى الاحتمالين (٢) ، لتنام الصلة
بالظرف كقولك : الذى فى الدار (٣) أخوك وفيه نظر من وجهين :

أحدهما أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيراً
المسند مطلقاً (٤) ، والظاهر أنه إنما قصد به الأختراز عن المسند
السببى ، اذ فسر المسند السببى بعد هذا بما يقابل تفسير المسند
الفعلى ، ومثله بقولنا « زيد أبوه منطلق » ، أو « انطلق » ،
« والبر الكر منه بستين » ، فجعل كما ترى أمثلة السببى مقابلة لأمثلة
الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى .

والثانى أن الظرف الواقع خبراً اذا كان مقدرًا بجملته كما اختاره
كان قولنا : « الكر من البر بستين » ، تقديره الكر من البر استقر بستين
فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر ، وكذا اذا كان
« فى الدار خالد » تقديره « استقر فى الدار خالد » كان المسند جملة
أيضاً ، لتكون استقر مسنداً الى ضمير خالد لا الى خالد (٥) على الأصح ،
لعدم اعتماد الظرف على شيء .

-
- (١) الكر بضم الكاف : مكيال قيل أنه اربعون اردبا .
 - (٢) وهو تقدير المتعلق فعلا لا اسما .
 - (٣) فان تقديره الذى استقر أو حصل فى الدار أخوك ولا يصح تقدير
« حاصل » أو « مستقر » لأن الصلة لا تتم به .
 - (٤) لأن كل مسند فهو محكوم بالثبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه
ضرورة أن الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه .
 - (٥) أجيب عن هذا بأن المنال الأول مبنى على أن الظرف مقدر باسم
الفاعل لا بالفعل ، والثانى مبنى على مذهب الأخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا فى عمل الظرف الاعتماد على شيء ، فيكون « خالد » فاعلاً
واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل فى خالد .

● فعلية المسند واسميته :

وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة^(١) على أخصر
أما يمكن، مع افادة التجدد^(٢) :

وأما كونه اسما فلا فادة عدم التقييد والتجدد^(٣) ومن البين
فيهما قول الشاعر^(٤) .

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا . لكن يمر عليها وهو منطلق
وقوله^(٥) :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عرينهم يتوسم
اذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار
تجدده وحدوثه ، ومعنى الثانى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من
العريف هناك .

(١) الماضى والحال والمستقبل .

(٢) للتجدد معنيان : أحدهما الحصول بعد ان لم يكن ، والثانى
الحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار . والمعتبر فى مفهوم الفعل
التجدد بالمعنى الأول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى .
(٣) أى لافادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك .

(٤) هو جؤبة بن النضر ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٤ ، والصرة
ما يجمع فيه الدراهم .

(٥) هو طريف بن تميم أحد بنى عمرو بن جندب ، والبيت فى الدلائل
ص ١٣٥ ، وعكاظ : سوق مشهورة للعرب . عريف القوم : التيم بأمرهم
الذى شهر وعرف بذلك ، يتوسم : أى يصدر عنه نفوس الوجوه وتأملها
شيئا فشيئا .

٥٠ تقييد الفاعل وعدمه :

وأما تقييد الفعل (١) بمفعول (٢) ونحوه :

فلتربية الفائدة (٣) : كقولك : ضربت ضربا شديدا ، وضربت زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأديبا ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكبا ، وطاب زيد نفسا ، وما ضرب الا زيد ، وما ضربت الا زيدا .

والمقيد فى نحو : كان زيد قائما هو قائما لا كان (٤) :

(١) أى وما أشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .

(٢) أى مطلق أو به أو فيه أو لله أو معه . ونحوه الحال والتمييز والاستثناء .

(٣) لأن الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة .

(٤) لأن « قائما » هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة .

هذا والكلام اما جملة اسمية واما جملة فعلية : فالجملة الاسمية تفيده بأصل وضعها الثبوت أى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ، وقد تفيده الدوام بالقرينة ، ومن حيث العدول عن الفعل إليها . فالقرينة كما فى مقام المدح أو الذم أو ما أشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت ، فالاسم كعالم يدل على ثبوت العلم الذى يدل عليه وليس فيه تعرض لحدوثه أصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضى أو لا ، وأما الدوام فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ . والجملة الفعلية تفيده الحدوث - أى حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستمرار - والتجدد - أى تجدد الحدوث وعدم الاستقرار .

هذا ودلالة الفعل على الاستمرار التجددى بالقرائن مثل قول المتنبي :
تدير شرق الأرض والغرب كفه
وليس لها يوما عن المجد شاقل

وأما ترك تقييده : فلما نفع من تربية الفائدة (١) .

٣ - فان المدح قرينة دالة على ان التدبير امر مستمر متجدد آنا بعد آن
والجملة هي ما تركيب من مسند (محكوم به) ومسند اليه (محكوم
عليه) ، أو ما كانت مستقلة بالفهم . ولها ركنان : محكوم عليه ومحكوم به
ويسمى الأول مسندا اليه والثاني مسندا . فالمسند اليه هو الفاعل ونائبه
والمبتدأ الذي له خبر وما أصله المبتدأ كاسم كان واخواتها ، ومواضع المسند
هي الفعل التام والمبتدأ المكتفى بمرفوعه وخبر المبتدأ وما أصله خبر المبتدأ
كخبر كان واخواتها ، واسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل الأمر .
وما زاد على المسند اليه والمسند فهو قسمان :

١ - قيود وهي معمولات المسند كالمفعول ونحوه من المتعلقات كالحال
والتمييز والاستثناء ، وفعل الشرط كذلك مقيد للجواب ، وكذلك الأفعال
الناقصة (ككان واخواتها) قيود للأخبار أو الوصف .

٢ - مخصصات وهي الاضافة والوصف والصلة الخ حيث قالوا :
« وأما تخصيص المسند بالاضافة » وقالوا : « وأما تقييده بمفعول ونحوه » .

قال السعد : وهذا - أي جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من
المتعلقات ، والاضافة والوصف من المخصصات - مجرد اصطلاح . وقيل
لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوخ أي العموم ، ولا شيوخ للفعل لأنه
انما يدل على مجرد المفهوم - أي على الماهية والحدث ، والمطلق لا يكون
فيه تخصيص بل تقييد - والحال تقيده ، والوصف يجيء في الاسم الذي
فيه الشيوخ فيخصصه .

فالخلاصة أن القيود هي أدوات الشرط والنفى والمفاعيل والحال
والتمييز والتوابع والنواسخ . . هذا وتنقسم الجملة عند علماء المعاني الى :

١ - جملة رئيسية وهي المستقلة التي لم تكن قيودا في غيرها .

٢ - جملة غير رئيسية وهي ما كانت قيودا في غيرها وليست مستقلة
بنفسها .

(١) مثل خوف انقضاء الفرصة ، أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون
على زمان الفعل أو مكانة أو مفعولة ، أو عدم العلم بالمقييدات
أو تحسه ذلك . .

❶ تقييد الفعل بالشرط :

وأما تقييده بالشرط^(١) : فلا اعتبارات^(٢) لا تعرف الا بمعرفه ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك فى علم النحو ، ولكن لا بد من النظر ههنا فى « أن » و « اذا » ، و « لو » .

(١) راجع ١٠٤ من المفتاح . والشرط يطلق على فعل التشرط وعلى الاداة وعلى التعليق - راجع شروح التلخيص فى باب الانشاء عند قوله « وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها » ، والمراد هنا بالشرط جملة الشرط . والمراد بالفعل الواقع مستندا فى جملة الجزاء .

(٢) وتلك الاعترافات هى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى : فى الماضى كـ « لو » ، او فى الاستقبال اما مع الجزم كما فى اذا ، او مع النك فى ان ، او فى جميع الزمان كما فى مهما ، او المكان كما فى أين . والشرط فى عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولاك « ان جئتني اكرمك » بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياى ، ولا يخرج الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الاصل خبرا او انشاء - هو مجموع خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك ، وان كان انشائيا فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجه الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب . وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر - هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ، فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو موجود .

وباعتبار النقطتين بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار . . وينقد السيد هذا الراى موقفا بين رأبى اهل العربية والمنطقيين - راجع ص ١٥٢ شرح السيد على المطول .

● ان واذا الشرطتان :

أما : ان ، واذا ، فهما للشرط في الاستقبال^(١) لكنهما يفترقان في شيء ، وهو أن الأصل في أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه^(٢) كما تقول لصاحبك « ان تكرمنى أكرمك » ، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه^(٣) ، كما تقول اذا زالت الشمس آتيك ، ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان ، لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر ، وغلب لفظ الماضى مع اذا لكونه أقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ قال الله تعالى : « فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بسوسى ومن معه » ، أتى فى جانب الحسنة بلفظ اذا لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ، ولذلك عرفت تعريف الجنس^(٤) ، وجوز السكاكى أن يكون تعريفها للعهد^(٥) ، وقال : وهذا أقضى لحق

(١) أى ان فعل الشرط فيهما لا بد ان يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضى اللفظ أو مضارعه . ويلزم من حصول مضمون الشرط فى الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه .

(٢) أى بوقوعه فى الاستقبال ، وعدم القطع — أى عدم الجزم — يشمل الشك فى الوقوع وتوهم الوقوع . . ولذلك لا تقع أن فى كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل . هذا وسائر أدوات الشرط كان فى حكمها المذكور . ويقول عبد القاهر « يجاء بان فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون » وبأذا فيما علم أنه كائن « (٦٤ من الدلائل) .

(٣) أى بالجزم بوقوعه وكذلك بظن وقوعه . . فان واذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو . ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به . كما يشتركان أيضا فى عدم الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه إلا لشكته ، فيشترط فى مدخولهما أن يكون غير مجزوم بعدم وقوعه ، فالضابط أن الراجح الوقوع موقع لاذا والمتساوى الطرفين موقع لأن ، وأما الذى رجح عدم وقوعه فليس موقعا لشيء منهما إلا بتأويل .

(٤) أى الحقيقة فى ضمن فرد غير معين فال فى الحسنة للعهد الذهنى .

(٥) أى أن يكون للجنس — راجع ١٠٥ من المفتاح .

البلاغة ، وفيه نظر (١) ، وأتى في جاذب السيئة بلفظ إن لأن السيئة قادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت • ومنه قوله تعالى : « واذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بسا قدمت أيديهم اذا هم يقنطون » ، أتى باذا في جانب الرحمة • • وأما تنكيرها فجعله السكاكي للنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة ، وجعله التقليل نظرا الى نمط الاذاقة كما قال أقرب • وأما قوله تعالى « واذا مس الناس ضر » بلفظ اذا مع الضر ، فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد فى المقام التويخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر ، وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر للأمثال مؤثرا لى حقه أن يكون فى حكم المقطوع به • وأما قوله تعالى : « واذا مسه الشر فذو دعاء عريض » ، بعد قوله عز وجل : « واذا أنعنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه » ، أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضير فى مسه للسعرض المتكبر ، ويكون لفظ اذا للتنبية على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به •

قال الزمخشري : وللجهل بموقع إن واذا يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض اولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها :

ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتى تولى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأى مقصر ونفس أضاق الله بالخير باعها

(١) لأنه أن أراد العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح لعدم تقدم ذكر الحسنه لا تحقيقا ولا تقديرا ، وأن أراد العهد على مذهبه بناء على أن الحسنه المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه .

إذا هي حشته على الخير مرة عصاها وإن همت بشر أطاعها (١)
فلو عكس لأصاب .

وقد تستعمل (٢) ان فى مقام القطع بوقوع الشر لنكتة :
كالتجاهل لاستدعاء المقام (٣) اياه . وكعدم جزم المخاطب (٤)
كقولك لمن يكذبك (٥) فيما تخبر : إن صدقت فقل لى ماذا تفعل . وكتنزيه
منزلة الجاهل (٦) لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذى
أباه : أن كان أباك فلا تؤذه . وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام
لاشتماله على ما يقلعه (٧) عن أصله لا يصلح الا لفرضه كما يفرض
المحال لغرض ، كقوله تعالى « أفنضرب عنكم الذكر صفحا إن كنتم قوما
مسرفين » فيمن قرأ إن بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب
الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل فى هذا المقام واجب الاتفاء
حقيق أن لا يكون ثبوته له الا على مجرد الفرض ، وكتغليب غير المتصف
بالشرط على المتصف (٨) به ، ومجىء قوله تعالى « وإن كنتم فى ريب

(١) فى البيان ص ١١٣ ج ٣ : أتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان
أبا بكر بن محمد عامل سليمان بن عبد الملك فسأله أن يكلم سليمان فى حاجة
له فوعده أن يقضيها له فلم يفعل ، وأتى عمر بن عبد العزيز فكأمله فقضى
حاجته فقال سعيد : « الأبيات » . فهى اذا لسعيد بن عبد الرحمن ،
لا لعبد الرحمن . . وفى الأمالى الأبيات منسوبة الى عبد الرحمن وكذلك فى
العقد الفريد .

(٢) راجع ١٠٥ من المفتاح . كما أن « اذا » قد تستعمل أيضا فى
مقام الجزم بعدم وقوع الشرط على خلاف الأصل .

(٣) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار ، وهو يعلم أنه
فيها فيقول ان كان فيها أخبرك يتجاهل خوفا من سيده .

(٤) أى بوقوع الشرط فيجربى الكلام على سنن اعتقاده .

(٥) أى لا يعتقد صدقك بأن شك فى صدقك وتردد فيه .

(٦) أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط .

(٧) الضمير للشرط . (٨) كما اذا كان القيام قطعى الحصول

لزيد غير قطعى الحصول لعمر وفتقول « ان قمتما كان كذا » .

مما نزلنا على عبدنا « بأن يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتغال المقام على ما يقلعها عن أصلها ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، وكذلك قوله تعالى « وإن كنتم فى ريب من البعث (١) » .

والتغليب (٢) باب واسع يجرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى : « لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن فى ملتنا » ، أدخل شعيب عليه السلام فى لتعودن فى ملتنا بحكم التغليب ، إذ لم يكن شعيب فى ملتهم أصلا ، ومثله قوله تعالى : « إن عدنا فى ملتكم » وكقوله تعالى : « وكانت من القاتنين » عدت الأتشى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى : « فسجدوا إلا إبليس » عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب وكقوله تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون » بناء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ، ومثله « وما ربك بغافل عما تعملون »

(١) وههنا بحث ، وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللام وقوع ، فلا يصح استعمال أن فيه ، كما إذا كان قطعى الوقوع ، لأنها إنما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب فى المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن (أن) ههنا بمعنى إذا ، ونص المبرد والزجاج على أن لا تقلب إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالة على الماضى ، فمجرد التغلب لا يصح استعمال أن ههنا ، بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعى الانتفاء ، فاستعمل فيه أن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى : « فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا » ، « قل أن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين » .

(٢) قال صاحب البيان : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى إطلاق لفظه عليهما ، والقييد الأخير لإخراج المشاكلة : وهو عند صاحب المطول من باب المجاز المرسل الذى ترجع علاقته إلى المجاورة ، أو من قبيل عموم المجاز ، وقال غيره أنه : « أعطاه أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له فى الهيئة أو المادة . . هذا والتغليب ليس بحقيقة ولا مجاز كما فى الدسوقى ، وأن صرح البعض بأنه من باب المجاز .

فيمن قرأ بالتاء وكذا قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون » غلب المخاطبون فى قوله لعلكم تتقون على الغائبين فى اللفظ ، والمعنى على ارادتهما جميعا لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ، وهذا من غوامض التغليب * وكقوله تعالى : « وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام ، وقوله تعالى : « يذروكم فيه » أى يشركم ويكشركم فى هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدين كالمتبع والمعدن للثب والتكثير ولذلك قيل يذروكم فيه ولم يقل به كما فى قوله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة » *

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان^(١) لتعليق أمر^(٢) بغيره ، أعنى الجزاء بالشرط فى الاستقبال^(٣) ، امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت^(٤) وفى أفعالهما المضى ، أعنى أن يكونا كلمتا الجملتين أو احدهما

(١) أى « ان » و « اذا » ، وراجع فى ذلك ١٠٦ من المفتاح ، ٢١٤ الدلائل .

(٢) هو حصول مضمون الجزاء ، بغيره يعنى بحصول مضمون الشرط .

(٣) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال . ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأن التعليق إنما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ، إلا ترى أنك اذا قلت « ان دخلت الدار فانت حر » فقد عقلت فى هذه الحال قرينة على دخول الدار فى الاستقبال .

(٤) فامتنع أن تكونا اسميتين .

اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا^(١) ، ولا يخالف ذلك لفظا^(٢) -
نحو ان أكرمتنى أكرمتك وان أكرمتنى أكرمك وان تكرمنى أكرمتك
وان تكرمنى فأنت مكرم وان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس -
الا لنكتة ما مثل ابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل : اما لفوة الأسباب
المتأخذة فى وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب فى ذلك ،
واما الآن ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كما سبق .
واما للتفاؤل ، واما لاظهار الرغبة فى وقوعه نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة فهو المرام ، فان الطالب اذا تبالغت رغبته فى حصول أمر يكثر
تصوره اياه ، فربما يخيل اليه حاصله وعلية قوله تعالى « ولا تکرهوا
فتياتکم على البغاء ان اردن تحصنا »^(٣) . وقد يقوى هذا التخيل

(١) اما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع تبوته
ومضيه ، واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال
ويمتنع تعاقب حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل .

(٢) قوله لفظا ، اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احدهما
اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى
الآن فقد اكرمتك أمس معناه ان تعند باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك .
أمس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم
فى ريب كما مر وكذا اذا جىء بها فى مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل
والربط دون الشرط نحو « ريد وان كثر ماله بخيل » و « عمرو وان أغطى
جاهلا لئيم » ، وفى غير ذلك قليلا كقول المعرى :

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعيم لساكنك البسال

فقد دخلت ان على غير كان وهو ماض على وجه القلة .

(٣) حيث لم يقل ان يردن . فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن
المنحصن يتسعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق
بالشرط ، اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند
انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته فى الآبة المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالولى
احق بارادتها .

عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلظه تارة ،
واستخرج له محملا أخرى وعليه قول أبي العلاء المعري :

ما سرت إلا وطيف منك يصحبنى سرى أمامى وتآويا على أثرى^(١)

يقول : لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين
يدى مغلطا للبصر بعلة الظلام اذا لم يدركك ليلا أمامى ، وأعدك خلفى
اذا لم يتيسر لى تغليظه حين لا يدركك بين يدى نهارا . . . واما لنحو
ذلك ، قال السكاكى : أو للتعريض : كما فى قوله تعالى : « لئن أشركت
ليحبطن عملك » وقوله تعالى « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك
من العلم انك اذا لمن الظالمين » وقوله تعالى « فان زللتهم من بعد
ما جاءتكم البينات » . ونظيره فى التعريض^(٢) قوله : « وما لى لا أعبد
الذى فطرنى واليه ترجعون » ، المراد ومالكهم لا تعبدون الذى فطركم ،
والمنبه عليه ترجعون ، وقوله تعالى « أتأخذ من دونه آلهة ان يردن
الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون انى اذا لفى ضلال
مبين » ، اذ المراد أتأخذون من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر
لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لفى ضلال مبين ،
ولذلك قيل « آمنت بربكم » دوان برهبي ، واتبعه « فاسمعون » .
ووجه حسنه^(٣) تطلب اسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق

(١) السرى : سير الليل . التاويب : سير النهار كله .

(٢) جعله فيما سبق من الالتفات وهنا جعله من التعريض . ويقول
السكاكى « ولولا التعريض لكان المناسب واليه أرجع ١٠٦ من المفتاح . .
واذا كان الميل تعريضا لم يكن التفاتا بل يكون عبر فى الأول ببيان المتكلم عن
المخاطبين . والجواب ان التعريض ليس من شرطه ان يراد به غير ظاهر
اللفظ بل يراد ظاهره لا لقصد بل يكون المقصود بالكلام غيره ، والآية المراد
بها المتكلم ولكنه اذا اراد ذلك لنفسه لم يرد لهم الا ما اراده لها .

(٣) أى حسن هذا التعريض .

على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ، ويعين على قبوله لكونه أدخل في امحاض النصح لهم ، حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه . ومن هذا القبيل قوله تعالى « قل لا تسألون عما أجرنا ولا نسال عما تعملون » فان حق النسق من حيث الظاهر « قل لا تسألون عما عملنا ولا نسال عما تجرمون » ، وكذا ما قبله « وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » . قال السكاكى رحمه الله : وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله تعالى « وودوا لو تكفرون » عطفاً على جواب الشرط فى قوله تعالى « ان يثقفوكم يكونوا نكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون » ، وقال : « الماضى وان كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل شيء كفركم وارتدادكم ، يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً ، من قتل الأتفس وتمزيق الأعراض وردكم كفاراً ، وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها ، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذالون لها دونه ، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه » هذا كلامه ، وهو حسن دقيق ، لكن فى جعل « وودوا لو تكفرون » عطفاً على جواب الشرط نظر ، لأن وادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وان لم يظفروا بهم ، فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة ، فالأولى أن يجعل قوله « وودوا لو تكفرون » عطفاً على الجملة الشرطية ، كقوله تعالى « وان يقاتلوكم يولوكم الأذبار ثم لا ينصرون »

* * *

● لو الشرطية :

وأما لو (١) فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط (٢) فيلزم انتفاء الجزاء (٣) كاتفاء الاكرام في قولك : لو جئتني لأكرمك ،

(١) لو كما يقول المبرد « تدل على وقوع الشيء لو وقوع غيره » .

ومعنى كون لو للشرط انها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً .

(٢) أى فى الواقع .

(٣) أى يلزم بالنظر لعرف أهل اللغة انتفاء الجزاء من حيث ترتيبه على ذلك الشرط ، كما تقول « لو جئتني أكرمك » ، معلقاً الاكرام بالمجيء . مع القطع بانتفائه ، فيلزم انتفاء الاكرام . . فهي لامتناع الثانى أعنى الجزاء لامتناع الأول أعنى الشرط ، يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط ، هذا هو المشهور بين الجمهور ، والعتراض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب على انتفاء أسبابه ، فهي لامتناع الأول لامتناع الثانى ، ألا ترى قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس ، وأستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثانى ، أما لما ذكره ، واما لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم .

واقول : منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لأنه ليس معنى قولهم « لو لامتناع الثانى لامتناع الأول » أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثانى ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الأول ، فمعنى « ولو شاء لهداكم » ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ، الا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الأول نحو « لولا على لهلك عمر » معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا « لو جئتني =

ولذلك قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره ، ويلزم كون جملتها فعليتين واكوين الفعل ماضيا ، فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى « لو يطهركم في كثير من الأمر لعنتكم » ، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتنا فوقتنا كما في قوله تعالى « الله يستهزئ بهم » بعد قوله « انما نحن مستهزون » وفي قوله تعالى « فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون » ، ودخولها عليه^(١) في نحو قوله تعالى « ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم » وقوله تعالى « ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم » ، لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عن لا خلاف في اخباره كما نزل « يود » منزلة « ود » في قوله تعالى « ربما يود الذين كفروا^(٢) » ، ويجوز أن يرد الغرض

== لاكرمتك لكنك لم نجىء « اعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجيء ، قال الحماسى :

« ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر »

يعنى ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء المعرى :

« ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام »

واما المنطقيون فقد جعلوا « ان » « ولو » أداة للزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللزوم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى ؟ وقوله تعالى « لو كان شيها آلهة الا الله لفسدتا » وارد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض .

(١) أى على المضارع .

(٢) وانما كان الاصل ههنا الماضى لانه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم أهوال القيامة «يبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ، وقيل هى مستعارة أى منقولة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم . واما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدرىا ، فمفعول « يود » هو قوله « لو كانوا مسلمين » .

من لفظ ترى ويؤد الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤوس
قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين
بتلك المقاولات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، كما فى قوله تعالى
« والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا
به الأرض بعد موتها » اذ قال فتثير سحابا استحضار لتلك الصورة
البيديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب مسخرا بين السماء
والأرض تبدو فى الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تنضام متقابلة بين
أطوار حتى يعدن ركاما ، وكقول تأبط شرا (١) .

| | |
|--------------------------|-------------------------|
| ألا من مبلغ فتیان فهم | بما لا قيت عند رجا بطان |
| بأنى قد لقيت الغول تهوى | بسهب كالصحيفة صحصحان |
| فقلت لها : كلانا نضو أرض | أخو سفر فخلى لى مكاني |
| فشدت شدة نحوى فأهوت | لها كفى بمصقول يمانى |
| فأضربها بلا دهش فخرت | صريعا لليدين وللجران |

اذ قال : فأضربها ليصور لقومه الحالة التى تشجع فيها على ضرب
الغول ، كأنه يبصرهم اياها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جراته
على كل هول وثباته عند كل شدة ، ومنه قوله تعالى « ان مثل عيسى
عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » ، دون كن
فكان ، وكذا قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء ،
فتخطفه الطير ، أو تهوى به الريح فى مكان سحيق » .

(١) وتنسب لآبى الغول الطهوى ، فهو قبيلة تأبط شرا ، رجا بطان :
موضع بالبادية . تهوى : تسرع . السهب . المستوى من الأرض فى
سهولة ، وكذلك الصحصحان . النضو : المهزول من كل شىء . الصريع
يستوى فيه المذكر والمؤنث . الجران فى الأصل : مقدم عنق البعير من
مذبحه الى منخره .

● تنكير المسند :

وأما تنكيره : فاما لارادة عدم الحصر والعهد ، كقولك : زيد
كاتب وعمرو شاعر ..

واما للتنيه على ارتفاع شأنه او انحطاطه^(١) على ما مر فى المسند
اليه كقوله تعالى « هدى للمتقين » ، اى هدى لا يكثنه كنهه .

● تخصيص المسند وعدمه :

وأما تخصيصه بالاضافة^(٢) أو الوصف^(٣) : فلتكون الفائدة أتم
كما مر^(٤) :

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق .

(١) وفى شرح السعد : او للتفخيم نحو هدى للمتقين – بناء على أنه
حبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب – او للتحقير نحو ما زيد شيئاً ،
وما هنا وما فى السعد عبارتان متقاربتان .

(٢) مثل محمد صاحب مروءة .

(٣) مثل زيد رجل عالم .

(٤) أى فى باب المسند اليه من أن زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة . وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة
والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح ، وقيل لأز التخصيص
عبارة عن نقص الشيوخ والعموم ولا شيوخ فى الفعل لأنه انما يدل على مجرد
المفهوم ، أى على الماهية المطلقة وهو الحدث والمطلق لا يكون فيه
تخصيص بل تقييد ، والحال تقيده ، والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه
الشيوخ فيخصصه . واعتراض على ذلك باعتراض ذكره المطول وحاصله
أنه ان اريد بالشيوخ العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون
وصفها مخصصاً ، وأن اراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل .
واجيب باختيار الأول وأن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى
الجملة ناسبه التخصيص الذى هو نقص العموم الشمولى بخلاف الفعل
فلا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم فناسبه التقييد .

● تعريف المسند :

وأما تعريفه (١) : فإفادة السامع : إما حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم نه كذلك (٢) ، وإما لإلزام حكم بين أمرين كذلك (٣) . تفسير هذا أنه قد يكون للشئ صفتان من صفات التعريف (٤) ويكون السامع عالماً باتصافه بإحدهما دون الأخرى (٥) ، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعتمد إلى

(١) راجع ص ٩٢ من المفتاح ، وص ١٣٦ - ١٥٣ من دلائل الإعجاز .

(٢) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية وقوله بأمر آخر إشارة إلى أنه يجب مفارقة المسند إليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيداً ، فنحو « شعري شعري » مؤول بحذف مضاف اعتبارى في الحالين أى شعري الآن مثل شعري فيما كان أى المعروف المشهور بالبلاغة والسحر .

(٣) يعنى لازم حكم على أمر معلوم بأمر آخر معلوم ، ويعنى بهذا ما سبق سماه لازم فائدة الخبر ، وهذا غير علم المخاطب بالحكم ، كان تقول للذى مدحك بقصيدة أنشدها أياك : أنت المادح لى بهذه القصيدة الرائعة .

(٤) ككونه مسمى بزید وكونه أخا لعمرو .

(٥) أى مع كونه عالماً بكل منهما في ذاته كما هو أصل المسألة من كون السامع عالماً بكل من المسند إليه والمسند . وقوله بإحدهما دون الأخرى أى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزید ولا يعرفها بكونها أخا له .

وظاهر لفظ متن التلخيص في قوله « بأخر مثله » أن نحو « زيد أخوك » إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور هنا في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء عرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والأخر نكرة ، لكن كثيراً ما يقال جاءنى غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة فما في المتن بالنظر إلى أصل الوضع وما هنا إلى خلافه .

فانظر الدال على الأولي ونجدله مبتدأ وتعود الى اللفظ الدال على
 الثانية ونجدله خبرا . ثم يد السامع ما كان يجراه من اتصافه بالثانية .
 كما اذا كان السامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه ببيته واسمه ولكن
 لا يعرف انه اخوه ، وارشد ان تعرفه انه اخوه ، فتقول : له زيد
 شهيد ، سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف
 ان له اخا أصلا ، وان عرف ان له اخا في لفظه وارشد ان تعينه عنده
 قلت « اني زيدا » ، اما اذا لم يعرف ان له اخا أصلا فلا يقال ذلك
 لاسماع السامع بالبيته ، على من لا يعرفه المنطوق أصلا ، فظهر الفرق
 بين قولنا : زيدا أخوك وقولنا : زيدا ، وذلك اننا عرفنا السامع
 انما ناسنا يسمى زيدا ببيته واسمه ، ورف انه دان من انسان انطلق
 ولم يعرف انه دان من زيد أو غيره فاردت ان نعرفه ان زيدا هو ذلك
 المنطوق فتقول : زيد المنطوق ، وان اردت ان نعرفه ان ذلك المنطوق
 هو زيد قلت المنطوق « زيد » ، وذلك اذا عرف السامع انما ناسنا يسمى
 زيدا ببيته واسمه وهو يعرفه منسما المنطوق وارشد ان نعرفه ان
 زيدا منسما به فتقول : زيد المنطوق ، وان اردت ان نعرفه عنده جنس
 المنطوق قلت : المنطوق « زيد » ، لا يتناهي زيد دال على الذات فهو متعين
 الابتداء تقسداً أو تأخر ، والمنطوق دال على امر سمي فهو متعين
 الخبرية تقسداً أو تأخر ، لأننا نقول : المنطوق لا يبطل مبتدأ إلا بمعنى
 الشئ نفس الذي له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب ان يكون خبرا .
 وزيد لا يبطل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى
 لا يجب ان يكون مبتدأ .

(١) والتعريف هنا للمهد الخارجي .

(٢) والتعريف هنا للجنس أي للحقيقة . . والاقصود هنا ما فيه
 اللام . فان دخا ال على البنداء والخبر احتمال بل منيها أن يكون هو
 الاقصود ، وويل البنداء هو المتصور ، وويل الاقصود هو الأعم مطلقا .

ثم (١) التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به ، كقول الخنساء (٢) :

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت نكاءك الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره : أما تحقيقا (٣) كقولك : زيد الأمير ، إذا لم يكن أمير سواه ، وأما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك « عمرو الشجاع » أي الكامل في الشجاعة (٤) فتخرج الكلام في صورة توهم

(١) راجع ص ١٤٠ من الدلائل . هذا وأما التعريف بلام العهد فلا يفيد القصر . لأنه إنما يتصور في ما يكون فيه عموم كالجنس ، فيحصر في بعض الأفراد ، وأما المعهود الخارجي فلا عموم فيه فلا حصر ، ولكن هذا في قصر الأفراد ، أما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا .

(٢) البيت في الدلائل ص ١٤٠ ، والبيت لا يفهم القصر والمعنى ليس عليه ، لأن البيت للرد على من يتوهم قبح البكاء على هذا المرثى كغيره وليس الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر إذ لا يلائمه الشطر الأول من البيت .

(٣) أي قصرا حقيقيا .

(٤) كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغة ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، وعدم التفاوت إنما هو على مذهب السعد أما على ما ذهب إليه السيد - من أنه لا يكون محمولا وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزید - فلا بد من التفاوت ، فالمقصود عليه الامارة على الأول الذات المشخصة المعبر عنها بزید وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزید .

والحاصل أن المعرف بلام الجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو تكرة ، وان جعل خبرا فهو مقصور على =

أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها
عن رتبة الكمال .

ثم المقصود قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار
تقييده بشيء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ،
كقولك « هو الوفى حين إلا تظن نفس بنفس خيرا » ، فإن المقصود
هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقا ، وكقول الأعشى (١) :

هو الواهب المائة المصطفىة أما مخاضا وأما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الأبل فى إحدى الحالتين ، لا هبتها
مطلقا . ولا الهبة مطلقا . وهذه الوجوه الثلاثة : أعنى العهد ، والجنس
للقصر تعقيقا ، والجنس للقصر مبالغة ، تمنع جواز العطف بالفاء
ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف ، بخلاف المنكر فلا يقال : زيد المنطلق
وعسرو ، ولا " زيد الأمير وعسرو ، ولا زيد الشجاع وعسرو .

== المبتدأ ، والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال
أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك على ما ذكره الخطيب نحو هو الرجل الكريم
وهو السائر راكبا وهو الأمير فى البلد وهو الواهب ألف قنطار ، وجميع
ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء .

هذا ومعانى الخبر المعرف بأل عند عبد القاهر : القصر مبالغة -
القصر حقيقة - الاعلام بأن هذا منه كان الشيء الذى يعلمه انه كان كزيد
هو المنطلق - اظهار كمال الأمر مثل رأيت بكاءك الحسن الجميلا - اعلام
المخاطب بأن هذا الرجل هو الرجل المنشود مثل هو البطل المجامى .

(١) راجع البيت فى الدلائل ص ١٣٩ والمخاض : الحوامل من النوق
لا واحد له من لفظه . العشار : جمع عشاء كنفساء ، وهى من النوق
كالنفساء من النساء أو التى مضى على حملها عشرة أشهر .

● جملة المسند :

واما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق (١) ، واما لكونه سببا (٢) وقد تقدم بيان ذلك (٣) وفعاليتها لافادة التجدد ، واسميتها لافادة الثبوت ، فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة « واذا لقوا الذين آمنوا قالو آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم » وقوله تعالى « قالوا سلاما قال سلام » ، اذ أصل الأول نسلم عليك سلاما وتقدير الثانى سلام عليكم ، كأن ابراهيم

(١) نحو زيد قام . وقوله للتقوى أى بنفس التركيب .

(٢) نحو زيد أبوه قائم .

(٣) حيث ذكر ان أفراد المسند يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفناح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء ، فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ، ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتقد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم ، صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو « زيد ضربته » ويجب أن يجعل سببيا . واما على ما ذكره الشيخ فى « دلائل الاعجاز » وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه ، فاذا قلت « زيد » فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به ، فاذا قلت « قام » دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة لبس الاعلام بالشىء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة . فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والأحكام ، فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مرتت به . ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر نسمير الشأن ولم يتعرض له للشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق . واما صورة التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى فهى داخلة فى التقوى على ما مر .

عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى « واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها » . وقد ذكر له وجد آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق ، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الانسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدرج فناسب أن يحيى بما يدل على التجدد دون الثبوت . وفيه نظر . وقوله تعالى « سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون » ، أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم . ففيه لم يفترق الحال بين أحدثكم دعاءهم وما أقمتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم . وقوله تعالى « قالوا أجتنا بالحق أم أنت من اللاعين » أى أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسعه منك أم اللعب ، أى أحوال الصبا بعد مستمرة عليك ، وأما قوله تعالى « وما هم بمؤمنين » ، فى جواب « آمنا بالله وباليوم الآخر » فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله « مؤمنين » وأكد نفيه بالباء ، ونصروه « يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها » .

وشرطيتهما : لما مر (١) ، وظرفيتها لاختصار الفعلية ، اذ هى مقدره بالفعل على الأصح (٢) .

(١) يعنى للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط .

(٢) لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو « الذى فى الدار أخوك » وأجيب بأن الصلة من مغان الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال « اذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح » لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدره باسم الفاعل على القول الغير الأصح ولا يخفى فساده .

● تأخير المسند :

وأما تأخيره : فلأن ذكر المسند إليه أهم كما سبق •

● تقديم المسند :

وأما تقديمه : فاما لتخصيصه بالمسند إليه (١) ، كقوله تعالى : « لكم دينكم ولي دين » ، وقولك « قائم هو » لمن يقول (زيد اما قائم أو قاعد) فيرده بين القام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، ومنه قولهم « تسيى أنا » . وعليه قوله تعالى « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » أي بخلاف خور الدنيا فانها تغتال العقول (٢) ، ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى « لا ريب فيه » لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى (٣) .

(١) أي قصر المسند إليه المؤجر على المسند فمعنى « تسمى أنا » هو أنه مقصور على التسمية لا يتجاوزها إلى القيسية .

(٢) فإن قلت : المسند هو الظرف أعني « فيها » ، والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه انتهى الضمير المجرور الراجع إلى خور الجنة ، قلت : المقصود أن عدم الغول مقصور على الانساف بنى خور الجنة (قصر موصوف على صفة) لا يتجاوزها إلى الانساف بفي خور الدنيا ، فتكون القضية معدولة الموضوع ، وإن اعتبرت أنفى في جانب المسند تكون معدولة المحمول ، فإما أنى أن الغول مقصور على عدم الحصول بن خور الجنة لا يتجاوزها إلى عدم الحصول في خور الدنيا فالمسند إليه مقصور على المسند قصرًا غير حقيقي . وكذلك القياس « في لكم دينكم ولي دين » أي أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزها إلى الاتصاف بكونه لى ، ودينى مقصور على لا عليكم . ونظيره ما ذكره السكاكى في قوله تعالى « ان حسابهم الا على ربي » من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزها إلى الاتصاف بعلى ، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهمه الخاخالى .

(٣) فإنه لو قدم لأفاد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن . وإنما قال سائر كتب الله لأنه المعتبر في مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها .

واما للنتيبه من أول الأمر على أنه (١) خبر لا نعت (٢) كقوله (٣) :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله تعالى « ولَكُمْ فى الأرض مستقر ومتاع الى حين » •

واما للتفاوت (٤) •

واما للتشويق الى ذكر المسند (٥) اليه كقوله (٦) :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهما شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

وقوله :

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان

قال السكاكى رحمه الله : وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام فى

المسند وإلا لم يحسن ذلك الحسن •

(١) أى المسند .

(٢) اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى والنظر الى أنه لهم يرد للكلام خبر للمبتدأ .

(٣) ينسب لحسان فى مدح الرسول . والصحيح أنه ليس له بل هو البكر بن النطاح فى أبى دلف وهو فى الدلائل ص ١١٧ . والشاهد فيه تقديم المسند فى قوله « له همم » .

(٤) مثل : سعدت بفرقة وجهك الأيام .

(٥) بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب كما يقولون .

(٦) هو لمحمد بن وهيب فى المعتصم الخليفة والشاهد فى البيت تقديم « ثلاثة » وهو المسند ، والمسند اليه المتأخر هو « شمس الضحى الفخ » . وسيأتى البيت فى الايضاح أيضا فى الجامع وفى « الجمع » فى فن البديع .

● تبيينه :

كثير مما فى الباب (١) ،والذى قبله (٢) غير مختص بالمسند اليه
والمسند ، كالذاكر والحذف وغيرهما (٣) مما تقدمت أمثلته ، والفظن
اذا أئقن اعتبار ذلك فيهما (٤) لا يخفى عليه اختباره فى غيرهما (٥) .

* * *

(١) يعنى باب المسند .

(٢) يعنى باب المسند اليه .

(٣) من التعريف والتنكير والتقديم والناحير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك .

(٤) أى فى البابين .

(٥) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه ، وانما قال « كثير
مما فى هذا الباب الخ » ولم يقل « كل ما فى هذا الباب » . لأن بعضها
مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون
المسند مفردا فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما . وقيل هر
اشارة الى أن جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى فى
الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجرى فى المضاف اليه . وفيه نظر .
لأن قولنا « جميع ما فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بهما » لا يقضى
أن يجرى شىء من المذكورات فى كل واحد من الأمور التى هى غير المسند اليه
والمسند فضلا عن أن يجرى كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوته فى شىء مما يغيرهما .

القول في متعلقات أحوال الفعل

حال الفعل مع المفعول (١) كحال مع الفاعل ، فكما أنك اذا أسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك اذا عديته الى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما انما كان ليعلم التباسه بهما (٢) :

(١) قد اشير في التنبيه الذي ذكره الخطيب قبل هذا الباب الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة تجرى في متعلقات الفعل لكن ذكر في الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد من البحث . هذا وراجع المفتاح ص ٩٧ وما بعدها والدلائل ص ١١٨ وما بعدها في هذه البحوث .
والمراد المفعول به بدلالة قول الخطيب « من جهة وقوعه عليه » وتوله « نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم » . وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك ، فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة ، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة ، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة .
والمراد كما قال الشربيني ان الفعل بالنظر للمفعول كالفعل بالنظر للفاعل فلما كان المقصود في التمهيد بيان حال الفعل بالنظر لهما كانا متبوعين له ولما كان قيدين له لبيان حاله قال السعد « من ذكره معه » أي ذكر كل الخ .

(٢) المراد بالتلبس التعلق والارتباط وقوله « بهما » أي بالمفعول والفاعل . والمراد افادة التلبس نفيًا أو اثباتًا فدخل ما ضرب زيد وما ضرب زيدا . وفي العبارة مسامحة إذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر أن يقول : أي تلبس الفعل بما ذكر معه . وقال عبد الحكيم : أي تلبس الفعل بكل منهما والمعنى أن الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل أي واحد كان منهما تلبس الفعل بذلك الواحد أي واحد كان ، لأن الضمير المفرد اذا كان راجعا الى التعدد باعتبار كل واحد يكون المراد أي واحد لا كل واحد على سبيل الشمول ، فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وأن خفي على بعض الأذكياء وقالوا انها تفيد أن الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وهذا لا يصح .

فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما اذا أريد الاخبار بوقوعه فى نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع فى نفسه أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد (١) . . . واذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدى اذا أسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على

ضربين :

الأول أن يكون الغرض اثبات المعنى فى نفسه للفاعل على الاطلاق

أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا « على الاطلاق » أى من غير اعتبار عمومه

(١) ويقول عبد القاهر فى الدلائل ص ١١٨ : « واذا قد بدأنا فى الحذف بذكر المبتدأ فأنى أتبع ذلك ذكر المفعول به اذا حذف خصوصا ، فان الحاجة اليه أمس ، وهو بما نحن به أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن أعجب وأظهر . وههنا أصل يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذى يتعدى اليه حاله مع الفاعل ، وكما أنك اذا قلت ضرب زيد فأسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له لا أن تفيد وجود الضرب فى نفسه وعلى الاطلاق ، كذلك اذا عدت الفعل الى المفعول فقلت ضرب زيد عمرا ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثانى ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما انما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذى اشتق منه بهما ، فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب فى نفسه ، بل اذا أريد الاخبار بوقوع الضرب ووجوده فى الجملة من غير أن ينسب الى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب أو وقع ضرب وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد فى الشيء » اهـ عبد القاهر . وقد نقل الخطيب فى الايضاح كلام الدلائل بالنص .

وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه (١) ، فيكون المتعدى حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ، ولا يقدر أيضا لأن المقدر في حكم المذكور (٢) .

(١) زاد « على الإطلاق » المفسر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي المتعلق ولو كان التنزيل إنما يترتب على إرادة مجرد نبوته للفاعل ليلائم قوله بعد « ثم إن كان المقام خطابيا لا استداليا الخ » لأن تفصيله إلى إفاده العموم أو الخصوص إنما يتأني في الفعل المطلق عن التقييد بكل منهما . كذا قيل . وألحق أن إسقاط لفظ الإطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنسب على ما أتى تحفيقه أهد ابن يعقوب . . هذا والعموم في الفعل بأن يراد جميع أفرادها والخصوص فيه بأن يراد بعضها . وقوله : ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه أي فضلا عن عمومه وخصوصه .

(٢) وسيأتي ذكر الضرب الثاني بعد قوله « والضرب الثاني إن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ أما للبيان بعد الإيهام الخ » .

وقال العصام والمراد بالإطلاق أن لا يتقيد بالمفعول به . لكن فسره المصنف في الإيضاح بالإطلاق عن المفعول عاما كان أو خاصا والإطلاق عن عموم نفس الفعل - بإرادة جميع أفرادها - وعن خصوصه - بإرادة بعض أفرادها - وفيه أن التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الإطلاق بهذا المعنى فإن لك أن تقول : فلان يعطى كل أعطاء أو إعطاء كذا . . ثم قال العصام : « نزل الفعل منزلة اللازم » . لم يقل جعل لازما لأنه في معنى المتعدى لأن « يعطى » بمعنى يفعل الإعطاء إلا أنه لما كان المفعول داخلا في معناه لم يختج إلى ذكر مفعول فصار كاللازم في أنه يطلب منصوبا .

هذا واعتبار العموم أو الخصوص في الفعل لازم للعموم أو الخصوص في المفعول ، فالمدار إذا على العموم أو الخصوص في المفعول إذ عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ليس شأن بأمر تنزيل المتعدى منزلة اللازم ، يدل على ذلك كلام عبد القاهر ونصه : اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها الفاعلين من غير أن يتعرضوا الذكر المفعولين . فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى مثلا في أنك =

== لا ترى له مفعولا لا لفظيا ولا تقديرا ومثال ذلك قول الناس فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع وكقولهم هو يعطى ويجزل ويقرى ويضيف، المعنى فى جميع ذلك على اثبات المعنى فى نفسه للشئ على الاطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع . وعلى ذلك قوله تعالى : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، المعنى هل يستوى من له علم ومن لا علم له من غير أن يفصد النص على معلوم . وكذلك قوله تعالى : وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا ، وقوله : وأنه هو أغنى وأقنى - أى أعطى ما يقنى - المعنى هو الذى منه الاحياء والامانة والاغناء والاقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه ان يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشئ وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون الا منه (أى على افادة التقوى أو التخصيص) أو لا يكون منه فان الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى . الا ترى أنك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل فى عطائه أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء فى نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجود بل مع من أنبت له اعطاء الا أنه لم يثبت اعطاء الدنانير فاعرف ذلك فانه أصل كبير عظيم النفع . فذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو الا يكون له مفعول يمكن النص عليه (١١٨ و ١١٩ دلائل) .

وكلام السكاكى أيضا فى هذا الموضوع على نهج كلام عبد القاهر حيث جعل من أسباب ترك ذكر المفعول : القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاا للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق وعليه قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » المعنى وأنتم من أهل العلم والمعرفة .

وقد فسر الخطيب وغيره « الاطلاق » هنا بتبيين : عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل ، وعدم اعتبار التعليق بالمفعول . . واعتراض على الخطيب بأن عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل لا دخل له فى تنزيله

• • • • • • • • • •

=
منزلة اللازم لأن مناط التنزيل هو عدم اعتبار التعلق بمفعول فضلا عن أن عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ينافي إفادته التعميم كما سيأتي عن السكاكي والاعتراض الأول للعصام والثاني للسعد ، وقد أجاب السعد ، إن الثاني بجواب عده السيد ضعيفا . . وخلاصة الاعتراض الثاني هو أن التعميم في أفراد الفعل ينافي كون الغرض من الفعل اثباته أو نفيه مطلقا . وقد رد هذا الاعتراض السعد بأن المفاد غير الغرض ، واستضعف السيد هذا بدليل أن الخارج عن القصد لا يعد من الخصوصيات ، ورد العصام على السيد بأن الذي لا يكون من الخصوصيات هو الذي لا يتعلق به الغرض أصلا لا ما كان غرضا من حاق الكلام ، وكذلك رد عبد الحكيم على السيد بأن التعميم من مستتبعات التركيب .

أما السيد فرد بأنه لا منافاة : لأن التعميم لم يستفد من الفعل وحده بل منه بمعونة المقام فيكون عند السيد - كما فهم العصام والبناني وابن يعقوب - كناية ، أي أن الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام . والانبأبي لا يراه كناية لعدم اللزوم هنا بين المعنى الحقيقي والكنائي ولأنه لا داعي لاعتبار الكناية . والعصام يقول هذا ينافي أصل الموضوع وهو أن الفعل لم يجعل كناية . والبناني يرد عليه بأن الكناية هنا في نفس الفعل وأصل الموضوع المنفى هنا هو الكناية في المفعول وأما البناني وابن يعقوب فيقولان يمكن حمل كلام السعد على كلام السيد بأن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به إلى العموم بواسطة دفع التحكم . . . أما عبد الحكيم فيرد رأي السيد بأنه يلزم على ما ذكره السيد أن يكون منشأ القصد لمجرد الإثبات والنفي مغايراً للمنشأ القصد للعموم ، والاختلاف باعتبار المنشأ لا يدفع التنافي بل الدافع له الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما لا في منشأهما ورد معاوية كلام عبد الحكيم هذا بأن المتنافيين اللذين لا يدفع اجتماعهما اختلاف المنشأ هنا هما قصد العموم وقصد عدمه ، لا قصده وعدم قصده كما هو فرض مسألتنا ، فالدافع للتنافي هنا هو الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما (لا في منشأهما كما فهم عبد الحكيم) لأن المثبت كونه مقصودا من الكلام والمنفى كونه داخلا في الغرض .

ورد الانبأبي على المنافاة بجواب السعد ، وبجواب آخر ، خلاصته

=

أن التعميم هنا مستفاد من ذات الفعل اجمالاً وعدم اعتبار العموم والخصوص هناك مستفاد من عموم المفعول وخصوصه كما ذكره عبد الحكيم .

هذا وعبد القاهر : لم يعول في تنزيل المتعدى منزلة اللازم الا على عدم اعتبار تعلقه بالمفعول ، قال في « هو يعطى ويمنع » : المعنى في ذلك على اثبات المعنى في نفسه على الاطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لتحديث المفعول .

أما السكاكي فلم يذكر قيد الاطلاق في كلامه « أو للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم » .

على أن تفسيرهم الاطلاق هنا بما ذكره السعد مخالف لتفسيرهم الاطلاق الأول .

وقال السعد في شرح قول الخطيب في متن التلخيص « نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور » ما نصه : كالمذكور أي في أن السامع يفهم منهما أن الفرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فان قولنا « فلان يعطى الدنانير » يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطياً ، ويكون كلاماً مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع نفى أن يوجد منه اعطاء . . وفي هذا خطأ في العبارة مثل الخطأ السابق في تفسير الاطلاق بالعموم في أفراد الفعل أو الخصوص فيه .

ملاحظة : المثال « هو يعطى الدنانير » :

١ - فيه قصر ، قصر صفة على موصوف ، قصر اعطاء الدنانير على « محمد » مثلاً المقدم ، وهو اما :

(أ) قصر قلب أي لا غيره .

(ب) أو قصر أفراد أي وحده .

(ج) أو قصر تعيين لنفى تردد المخاطب في أنه هو هل الذي يعطيها

أو غيره . ويصبح أن يكون المثال للتقوى لا للتخصيص فيخاطب به اما :

• • • • • • • • • •
=

(أ) من ينكر نبوت الفعل (اعطاء الدنانير) له .

(ب) أو من يتردد في نبوت الفعل له .

وقال عبد القاهر في المثال : المعنى على أنك قصدت اعلام السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو انه يعطيها خصوصا دون غيرها ، وكان فرضك بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء في نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى ان يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل من اثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت له اعطاء الدنانير أى بان اثبت له اعطاء غير الدنانير أو اثبت له الدنانير مع غيرها . . فهو يرى انه للاعلام بان الدنانير تدخل في عطائه ، أو لتخصيصها دون غيرها بالاعطاء بطريق فحوى الكلام وسيافه لا من طريق القصر ، وانها تلقى لمخاطب لا يثبت له اعطاء الدنانير . وهى عنده لقصر القلب أو للانكار ، ولنا ان نقول ان عبارة عبد القاهره فيها تسامح وليست نصا قاطعا في افادة القصر .

ويرى السيد أن المثال يلقي لمخاطب يثبت له اعطاء ولا يدري ما المعطى فهى عنده ليس فيها ملاحظة قصر باعتبار القيد .

ويرى السعد أن المثال هو كلام مع من بثبت انه اعطاء غير الدنانير ؟ مع من نفى أن يوجد منه اعطاء .

وكلام السعد (كعبد القاهر) لا يقتضى ملاحظة القصر باعتبار القيد بطريق التقديم بل بطريق الفحوى ، وتكون لقصر القلب عنده (أى فقط كما هى كذلك عند عبد القاهر) ، وذلك فهم البنائى ، ويخالف السعد عبد القاهر فى أن السعد قصر حال المخاطب بهذه العبارة ، أى شىء واحد هو أن يكون مثبتا للمقدم اعطاء غير الدنانير .

وعبد الحكيم والشريينى قد صرحا بأن العبارة للتقوى لدفع الانكار أو التردد أو لتخصيص المسند اليه بالمسند باعتبار قيده قصر قلب أو افراد أو تعيين ، وهذا تكلف منهما فى حملهما كلام السعد على غير ظاهره ، ومخالف للمعروف فى القصر فلا بد أن يكون المخاطب مثبتا للفعل المتعلق بغير ذلك القيد المسند اليه المقدم . . فعلى رأيهما نستنتج أن « هو يعطى الدنانير » اما :

=

● وهذا الضرب قسمان :

١ - لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً (١) كناية (٢) عن الفعل متعلقاً بمفعولٍ مخصوصٍ دلت عليه قرينة (٣) .

(أ) لقصر القلب فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى غير الدنانير وأن غيره يعطى الدنانير .

(ب) لقصر الافراد فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) وأن غيره يعطى الدنانير (أى أو غيرها) .

(ج) لقصر التعيين فالمخاطب بها من يتردد في أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) أو أن غيره يعطى الدنانير (أى غيرها) .

(د) لدفع الإنكار فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى غير الدنانير .

(هـ) لدفع التردد فالمخاطب بها من يتردد في أنه يعطى الدنانير أو غيرها .

١ - أى من اعتبار عموم أو خصوص في الفعل ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول .

(٢) وجعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم الى اللازم والمقيد ليس لازماً للمطلق ، بناء « على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فيدعى أن المطلق ملزوم للمقيد وكونه « كناية عنه » أى معبراً به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملاً فيه على طريقة الكناية .

(٣) قال العصام : « ولا بد للمعنى أيضاً من قرينة » ، والاقتصار هنا على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقيم عليه دليل لأنه قد يوجد في تركيب قرينة مانعة فيكون مجازاً لا كناية وان كانت القرينة وهى مقام المدح فى مثال المصنف غير مانعة ، فالكناية ليس معها قرينة تمنع ارادة المعنى الحقيقى وحينئذ لا يجوز ارادته من اللفظ مع لازمه ، وهذا القيد مخرج للمجاز اذ لا تجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف . . ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام كما يرى العصام فتقول « فلان يعطى » أى كل أحد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحداً . وقوله « والله يدعو الى =

== دار السلام « يحتمله . . والحق أن العموم مستفاد من القرائن . وقال الأنبا بى : قد يقال الفعل المتعلق بمفعول عام داخل فى كلام المصنف لانه مخصوص من حيث اعتبار العموم فقول المصنف بمفعول مخصوص أى معين .

(١) أى أو لا يجعل ذلك .

ويلاحظ أن عبد القاهر لم يقسم هذا الضرب الى قسمين بل الذى جرى عليه أن هذا الضرب هو القسم الثانى فقط وهو ألا يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أما القسم الآخر وهو أن يجعل كناية فقد جعله من الضرب الثانى الآتى لان له عنده مفعولا مقصودا محذوفا لدلالة الحال ونحوه عليه . . ويقول عبد القاهر : أعلم أن أغراض الناس تختلف فى ذكر الافعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتضوا على اثبات المعانى المشتقة منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين فيكون الفعل المتعدى كغير المتعدى فى أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا . وعلى ذلك قوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم الى : جلى لا صنعة فيه مثل أصفت اليه أى اذنى ، وحتى تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع :

أ - فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه اما لجرى ذكر أو دليل حال الا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لان تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شىء أو تعرض فيه لمفعول ومثاله شجو حساده البيت .

ب - ونوع آخر وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده قد علم أنه ليس للفعل الذى ذكرت مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام الا أنك تطرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذى مضى وذلك الغرض أن تتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل وتخلص له وتنصرف بجملتها وكما هى اليه ومثاله قول عمرو بن معد يكرب : « فلو أن قومي أنطقتنى رماحهم » البيت ، ومثله قول جرير :

أمنيت المنى وخليت حتى تركت ضمير قلبى مستهما =

الثاني كقول تعالى « قل هل يسئولون الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ، أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

= وقول طفيل : جرى الله عنا جعفرا . الابيات : وقوله تعالى « ولما ورد ماء مدين » الآية ، وقول البحتري :

إذا بعدت أبلت وان قربت شفت فهجراتها يبلى ولقيانها يشفى

ج - الاضمار على شريطة التفسير أو البيان بعد الابهام كما يقول الايضاح ، مثل « ولو شاء لهداكم أجمعين » . . وجعل من هذا الضرب ما حذف لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهرا لكمال العناية بوقوعه عليه مثل قول البحتري :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ دد والمجد والمكارم مثلا

د - ويحذف المفعول لدفع ايهام غير المراد مثل :

وكم زدت عنى من تحامل حادث وسورة أيام حزن الى العظم

فهذا صنيع عبد القاهر ، أما السكاكى فقد سبق أنه جعل أسباب الحذف فى المفعول عدة أمور منها :

١ - القصد الى التعميم مع الاختصار - والله يدعو الى دار السلام .

٢ - القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم - فلا تجعلوا لله اندادا وأنتم تعلمون .

٣ - القصد الى مجرد الاختصار - أهذا الذى بعث الله رسولا - أرنى أنظر اليك - ولما ورد ماء مدين الآية - ولو شاء لهداكم أجمعين . ثم قال : ولك أن تنظم « فلا تجعلوا لله اندادا وأنتم تعلمون » فى هذا السلك . ومنه « لو شئت عدت بلاد نجد عودة » البيت .

٤ - الرعاية على الفاصلة مثل : ما ودعك ربك وما قلى .

٥ - استهجان ذكره مثل ما رأيت منه ولا رأى منى الخ .

قال السكاكي (١) : ثم اذا كان المقام خطايا (٢) لا استدلاليا ،
آفاد (٣) العموم في أفراد الفعل ، بعله ايهام أن القصد الى فرد دون
فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكهم ، ثم جعل قولهم في المبالغة

(١) ذكر السكاكي في بحث أفادة اللام للاستفراق أنه اذا كان المقام
خطايا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمن غر كريم والمنافق خب لثيم »
نحمل المعزف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستفراق بعله ايهام أن القصد
الى فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر .
ثم ذكر في بحث حذف المفعول - ص ٩٩ من المفتاح - أنه قد يكون « للقصد
الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى
معنى الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايها للمبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام للاستفراق » فجعل المصنف قوله « بالطريق المذكور » اشارة الى
قوله « ثم اذا كان المقام خطايا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على
الاستفراق » . . وقول السكاكي « ثم » أي بعد كون الفرض ثبوت أصل
الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية .

(٢) أي يكتفى فيه بمجرد الظن - والاستدلال ما يطلب فيه اليقين .
(٣) أي المقام أو الفعل . فمعنى « يعطى » حينئذ يفعل الاعطاء
المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استفراق الاعطاءات
وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر . لا يقال :
افادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الفرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا
أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لأننا نقول : لا نسلم ذلك (أي التنافي)
فإن عدم كون الشيء معتبرا لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم
مفاد غير مقصود .

قال السيد الاعتذار المذكور ركيك جدا فان المعتبر عند البلاغيين هو
المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة ، وما لا يكون مقصودا لا يعتد
به ولا يعد من خواص التركيب .

ثم قال السيد فالتعميم في أفراد الفعل اذا لم يكن معتبرا مقصودا في
الفرض لم يكن مما يعتد به عندهم ، والظاهر في الاعتذار أن يقال : ان الفيد
العموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون
الفرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور ، غاية ما في الباب
أن لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام :

« فلان يعطى ويمنع ويوصل ويقطع » محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتى ، وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير اشعار بشيء من ذلك .

والأول (١) كقول البحتري يمدح المعتز بالله ويعرض بالمستعين

بالله :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واعى (٢)

(١) راجع ١٢٠ من الدلائل : والبيت من قصيدة في ديوان البحتري، والمعتز والمستعين من خلفاء بنى العباس . تولى المستعين عرش الخلافة من ٢٤٨ الى ٢٥٢ هـ ، وتولى المعتز العرش بعده من ٢٥٢ الى ٢٥٥ هـ .

(٢) الشجو : الحزن . العدى : جمع عدو . وقوله أن يرى مبصر عن اقامة السبب مقام المسبب لأن الرؤية والسمع المذكورين ليسا نفي الشجو ونفس الفيظ بل سببهما وعطف « وغيظ » على « شجو » عطف مرادف : و « أن يرى » خير عن شجو حساده . وقد جعل عبد القاهر هذا القسم مقابلا للقسم الذى جعل فيه المتعدى كغير المتعدى ، قال ما نصه : وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم ألا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه وينقسم الى جلى لا صنعة فيه مثل أصغيت اليه أى أذنى ، وخفى تدخله الصنعة وهو يتنوع : فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه اما لجرى ذكر أو دليل حال ، الا انك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شيء أو تعرض فيه بالمفعول ومثاله قول البحتري :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع

المعنى - لا محالة - أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع اخباره بأوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ليحصل على معنى شريف وغرض خاص . وقال : أنه يمدح خليفة وهو المعتز ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول ، أن محاسن المعتز فضائله المحاسن والفضائل يكفى فيها أن يقع عليها بصر =

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع . يقول : محاسن المدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، ويكفى فى معرفة أنها سبب استحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور دلالتها على ذلك الكل أحد ، فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كى يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها . فجعل كما ترى مطلق الرؤية

= ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها . فأنت ترى حساده وليس شىء اشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعا يعى ، حتى لىتمنون أن لا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يعى معها كى يخفى استحقاقه لشرف الامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها - ١٢٠ دلائل - فالخطيب يخالف عبد القاهر هنا فى أمرين :

١ - أنه يرى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم وعبد القاهر يراه مما له مفعول مقصود محذوف .

٢ - أنه يجعل الفعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص وعبد القاهر لا يراه كناية . والحق رأى عبد القاهر . . والدليل على هذه الكناية جعلهما خبراً عن الشجى والغيظ . قال الدسوقي وقوله « اللدالة » علة لجعلهما كناية ، أى جعلهما كنايتين ، ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر أو يلاحظ تقديره لللدالة الخ ، وهذا جواب عما يقال لا حاجة إلى اعتبار الاطلاق أولاً ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص ، وهل هذا الاطلاع ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقا بمفعول مخصوص ، وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة فى المدح لانها لا تحصل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص اذ المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من أفراد الرؤية أو السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هى امتناع الخفاء .

هذا وعبد القاهر لا يجعل فى الفعل فى مثل « يرى مبصر » كناية لأن الشاعر على رايه يكون قصده من أول الأمر : أن يرى مبصر محاسنه ولكنه يحذفها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر لا تقع الا عليها .

كناية عن رؤية مجاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره ،
وكقول عمرو بن معد يكرب (١) :

فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت (٢)

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح اجرار وحبس للألسن .
عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه
وهو أنها أجرتة • وكقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب :

(١) شاعر مخضرم فارس اليمن قدم على النبي سنة ٩ هـ فأسلم
وشهد القادسية في عهد عمر وشهد واقعة نهاوند وبها قتل .

(٢) من أبيات في الدلائل ص ١٢٢ :

ولما رأيت الخيل زورا كأنها جداول زرع أرسلت فاسبطرت
فجاشت الى النفس أول مرة فردت على مكروهاها فاستقرت
ظللت كأني للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت
فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت

قال التبريزي : الاجرار هو شق لسان الفصيل لئلا يرضع أمه ويجعل
فيه عويد . يقول : لو أنهم ابلوا في الحرب بلاء حسنا لمدحتهم وذكرت بلاءهم :
ولكن قصروا فأجروا لساني فما انطلق بمدحهم . وقال الجاحظ (٢/١٥٤)
البيان) : (الجرار عود يعرض في فم الفصيل أو يشق به لسانه لئلا يرضع
أمه فيقول : قومي لم يطعنوا بالرماح فأثنى عليهم ولكنهم هروا فأمسكت
كالفصيل الذي في فمه جرار .

وقد جعل عبد القاهر البيت مثالا لنوع من أنواع حذف مفعول الفعل
(الذي له مفعول مقصود قصده معلوم الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال
عليه) .

والخطيب يخالف عبد القاهر في هذا البيت في أمرين :
١ - أنه ذهب الى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم . ويراه عبد القاهر
«منعديا الا أن مفعول محذوف .

٢ - أنه يرى الفعل مطلقا كناية اصطلاحية عن نفسه متعلقا بمفعول
«مخصوص بخلاف عبد القاهر .

جزى لله عنا جعفرا حين أزلفت بنا نعلنا فى الواطئين فزلت
أبو أن يسلونا ولو أن أمنا تلاقى الذى لاقوه منا مللت
هم خلطونا بالنفوس وألجأوا الى حجرات أدفأت وأظلت

فإن الأصل لملتنا وأدفأتنا وأظلتنا إلا أنه حذف المفعول من هذه
المواضع ليبدل على مطلوبه بطريق الكناية (١) ، فإن قلت لا شك أن قوله
« ألجأوا » أصله « ألجأونا » فلأى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت

(١) قال عبد القاهر : ومن بارع ذلك - أى حذف المفعول لتوفر
العناية على اثبات الفعل للفاعل - ونادره ما تجده فى هذه الأبيات ، ثم قال :
ففيها حذف مفعول مقصود قصده فى أربعة مواضع ، قوله : مللت وألجأوا
وادفأت وأظلت ، لأن الأصل : « ملتنا وألجأونا الى حجرات أدفأتنا
وأظلتنا » إلا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه فى حد المتناهى ، حتى كان
لا قصد الى مفعول ، وكان الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع
عليه ، كما يكون اذا قلت « قد مل فلان » تريد دخله الملل من غير أن
تخص شيئا ، بل لا تزيد على أن تجعل الملل من صفته ، وإنما تقول : هذا
بيت يدفىء ويظل ، تريده أنه بهذه الصفة . . واعلم ان ذلك فى قوله « أجزت »
و « مللت » فائدة اخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على اثبات
الفعل ، وهى أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال
ما يجبر مثله وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم
يستطع نطقا ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لأنك اذا قلت « أجزتنى »
لم يمكن ان يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله ان يجز قضية مستمرة
فى كل شاعر قوم ، بل يجوز أن يوجد مثله فى قوم آخرين فلا يجز شاعرهم ،
وهكذا قوله « مللت » ، يتضمن أن من حكم مثله فى كل أم - العموم
فى الفاعل وهو ضمير الأم ليس مقصودا إنما هو من مستتبعات التراكيب وقد
ذكره عبد القاهر هنا عرضا لما فيه من مبالغة وسحر - أن تمل وتسام
وإن المشقة فى ذلك الى حد يعلم أن الأم تمل له الابن وتتبرم به مع ما فى طباع
الأمهات من الصبر على المكارة فى مصالح الأولاد ، وذلك أنه وان قال
« أمنا » فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع اولادها ، ولو قلت « ملتنا »
لم يحتمل لأنه يجرى مجرى أن نقول : ادخلها ما يملها منا ، واذا قلت
« ما يملها » فقيدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كل أم
من كل ابن . وكذلك شأن « حجرات أدفأت وأظلت » ، والمعنى : من شأن =

الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله خلطونا (١) .

الضرب الثاني : أن يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول (٢) فيجب

= مثلها أن تدفء وتظل ولا يجيء هذا المعنى مع اظهار المفعول ، إذ لا تقول حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا ، هذا لغو من الكلام ، فهذه النكتة تجدها مضمومة الى المعنى الآخر الذى هو توفير العناية على اثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسه بمفعول (١٢٢ - ١٢٤ دلائل) . . ومن توفير العناية على اثبات الفعل عند عبد القاهر : لما ورد ماء مدين الآية (١٢٤ دلائل) . ومنه أيضا قول البحتري :

إذا بعدت أبلت وان قربت شفت فهجرانها يبلى ولقيانها يشفى

المراد « أبلتنى » و « شفتنى » الا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ويوجب اطراحه ، وذلك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعادها أن يوجهه ويجلبه وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك حال الشفاء مع القرب (١٢٥ دلائل) .

والظاهر أن هذه المثل كلها عند السكاكى من حذف المفعول لقصد مجرد الاختصار وقد صرح بأن الآية « ولما ورد ماء مدين » من هذا النوع (٩٩ مفتاح) .

(١) وان كان عبد القاهر يجعله متل ما عطف عليه في « توفير العناية على اثبات الفعل » .

(٢) هذا الضرب مقابل للضرب الأول السابق وهو ما كان « الغرض فيه اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الاطلاق أو نفيه عنه كذلك » . . وفي مختصر المطول : « ان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن . . وفي اندسوقى أن الاطلاق هنا في عبارة المختصر المراد به من غير قصد الى تعلقه بمفعول . وليس المراد به (أى بالاطلاق هنا) هو المراد بالاطلاق السابق . . وهذه ملاحظة لها أهميتها .

تقديره بحسب القرائن (١) .

● حذف المفعول :

ثم حذفه من اللفظ :

١ - أما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة (٢) إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة . كقولك : لو شئت جئت أو لم أجد ، أي لو شئت المجيء أو عدم المجيء ، فانك متى قلت « لو شئت » علم السامع أنك علقك المشيئة بشيء ، فيقع في نفسه أن هنا شيئا تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فاذا قلت « جئت أو لم أجد » عرف ذلك الشيء . ومنه قوله تعالى « فلو شاء لهداكم أجمعين » وقوله تعالى « فإن يشأ الله يختم على قلبك » وقوله تعالى « من يشأ الله يضلله » وقول طرفة :

فان شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت مخافة ملوى من القد محصد (٣)

(١) أي الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص :
ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض
فأشار إلى تفصيل الغرض .

(٢) أي وبالارادة ونحوها . اذا وقع شرطا فان الجواب يدل على
ذلك المفعول ويبينه . وأكثر ما يقع ذلك بعد لو لان مفعول المشيئة مذكور
في جوابها وكذلك غيرها من ادوات الشرط ، وقد يكون مع غيرها استدلالا
بغير الجواب .

(٣) أي لو شاء الله تعالى هدايتكم لهداكم اجمعين .

(٣) الارقال : الاسراع . ملوى : مفتول ، وكذلك محصد أي سوط
مفتول . القد : الجلد المشقوق ، والبيت في الدلائل س ١٢٧ وفي المفتاح
ص ١٠٠ .

وقال البحتري :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده (١)

وقوله :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرما ولم تهدم مآثر خالد (٢)

فإن كان في تعليق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره في نفس السامع وتؤنسه به ، يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد علي الأمير رددت وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته ، وعليه قول الشاعر (٣) :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء
الصاحب ابن عباد :

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا (٤)

فليس منه (٥) ، لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا

(١) العقيق والزرود من نجد : موضعان بها . والبيت في ص ١١٠
مفتاح و ١٢٨ من الدلائل .

(٢) هو للبحتري أيضا . حاتم المراد به حاتم الطائي . خالد هو
خالد بن أصبغ النبهاني الذي نزل عليه امرؤ القيس . والبيت في ١٢٦
من الدلائل .

(٣) هو الخزيمي يرثي ابنه ونسبه المدسوقي لأبي لهندم الخزيمي
يرثي ابنه الهمندام ، والبيت في ١٢٦ من الدلائل .

هذا والشاهد في بيت الأيضاح ذكر المفعول « ان أبكى دما » فان تعلق
فعل المشيئة بقاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به .

(٤) البيت في الدلائل ص ١٢٨ .

(٥) هذا رد علي المطرزي صاحب ضرام السقط ، وقوله فليس منه
أي ليس مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على
ما ذهب اليه المطرزي من ان المراد لو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا لأن
تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم .

بكيت تفكرا ، ولكته أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق منى وفى غير
خواطر تجول ، وحتى لو شئت البكاء فسريت جفونى وعصرت عيني
ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج منها بدل الدمع التفكير ، فالمراد
بالبكاء فى الأول الحقيقى وفى الثانى غير الحقيقى (١) ، فالثانى لا يصلح
لأن يكون تفسيرا للأول .

٢ - واما لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر ارادة شىء غير
المراد كقول البحتري :

وكم ذدت^(٢) عنى من تحامل حادث وسورة أيام حزين الى العظم
اذ لو قال حزن اللحم لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده
أن الحز بان فى بعض اللحم ولم ينته الى العظم ، فترك ذكر اللحم

(١) فالمذكور فى جواب لو خلاف الشرط فالبكاء الاول حقيقى والثانى
سجازى فالبتاء الذى اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير فلا يصلح ان يكون
تفسيرا للأول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت
درهمين ، كذا فى دلائل الاعجاز . ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم
وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد أن البيت ليس من قبيل
ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام ، بل انما حذف لغرض آخر
الاختصار وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا
اى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل
ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته . وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على
قوله لم يبق منى الشوق غير تفكرى يابى هذا المعنى عند التأمل الصادق
لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير .

(٢) زاد : دفع . سورة الأيام : شدتها وصواتها . كم خبرية مفعول
« ذدت » . ومميزها قوله « من تحامل » . وتحامل فلان على فلان
اذا لم يعدل . حزن : قطع . والشاهد قوله « حزن الى التعظم »
اى حزن اللحم الى العظم فحذف المفعول وهو اللحم لدفع السامع فى أول
الأمر لارادة شىء غير المراد .

ليبرىء السامع من هذا الوهم ، ويصور فى نفسه من أول الأمر أن
العز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم .

٣ - واما الأفة أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل (١)
على صريح لفظه (٢) ، اظهارا لكمال العناية بوقوعه (٣) عليه كقول
البخترى أيضا فى مدح المعتز بالله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ دد والمجد والمكارم مثلا (٤)

أى قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثل
اذ كان غرضه أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل . ولأجل هذا
المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئىما أن يكون أصاب مالا (٥)

فانه أعمل الفعل الأول الذى هو أمد فى صريح لفظ « اللئيم » ،
والثانى الذى هو أرضى فى ضميره ، اذا كان غرضه ايقاع نفى المدح
على اللئيم صريحا دون الارضاء ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت
البخترى قصد المبالغة فى التأدب مع الممدوح ، بترك مواجهته بالتصريح

(١) أى يتضمن اعمال فعل آخر فى صريح لفظ ذلك المفعول .

(٢) أى لفظ المفعول لا على الضمير العائد عليه .

(٣) أى بوقوع الفعل على المفعول .

(٤) البيت فى الدلائل ص ١٢٩ . أى قد طلبنا لك مثلا ، فحذف
« مثلا » اذ لو ذكره لكان المناسب « فلم نجدد » نظرا الى الكثير وهو
عدم الاظهار فى موضع الاضمار - فيفتوت الغرض اعنى ايقاع بدم الوجدان
على صريح لفظ المثل .

(٥) البيت فى الدلائل ص ١٣٠ ، وهو من فصيحة طويلة لذي الرمة .
والشاهد فيه اعمال الفعل الأول فى صريح لفظ المفعول واعمال الثانى
فى ضميره الذى هو كناية عنه .

بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فإن العقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده .

٤ - وأما للقصد الى التعميم فى المفعول ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، مع الاختصار . كما تقول « قد كان منك ما يؤلم » أى ما الشربط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل انسان (١) . وعليه قوله تعالى « والله يدعو الى دار السلام » أى يدعو كل أحد .

٥ - وأما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى « والضحى والليل إذا سجدى ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك .

٦ - وأما لاستهجان ذكره كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « ما رأيت منه ولا رأى منى » تعنى العورة .

٧ - وأما لمجرد الاختصار (٢) ، كقواك « أصغيت اليه » أى

(١) وقرينة العموم فى المفعول المحذوف هى ان المقام مقام المبالغة . وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصفة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ . فالعموم فى هذا المثال مبالغة أما العموم فى الآية « والله يدعو الى دار السلام » فحقيقة .

(٢) أى من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ، وبعضهم يزيد « عند قيام قرينة » وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه « وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ومع هذا جار فى سائر الأقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار .

وفى قول المصنف وأما للتعميم مع الاختصار بحث ، وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار أن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار ، هكذا قالوا وفى رأى ان الحذف لمجرد الاختصار أمر لا يمس البلاغة الا من طرف ضئيل .

أدنى ، « وأغضيت عليه » أى بصرى ، ومنه قوله تعالى « أرفى
أنظر اليك » أى ذاتك ، وقوله تعالى « أهذا الذى بعث الله رسولا » ،
أى بعثه الله ، وقوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون »
أى أنه لا يماثل ، أو ما بينه وبينها من التفاوت ، أو أنها لا تفعل كفعله
كقوله تعالى « قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شئ »
ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أى وأنتم من أهل
العلم والمعرفة ثم ما أقم عليه فى أمر دياتكم من جعل الأصنام لله
أندادا غاية الجهل . ومما عد السكاكى الحذف فيه لمجرد الاختصار
قوله تعالى « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون
ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال : ما خطبكما قالتا : لا نسقى حتى
يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما (١) » ، والأولى أن يجعل

(١) الآية الكريمة جعل عبد القاهر حذف المفعول فيها للنوفر على
اثبات الفعل للفاعل أو كما قال السعد : للقصد الى نفس الفعل بتنزيله منزلة
اللازم ، أو كما قال الخطيب : لاثبات المعنى فى نفسه للشئ على الاطلاق . .
قال الخطيب * وهو ظاهر كلام الزمخشرى (فانه قال « ترك المفعول لأن
الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى انه رحمهما لأنهما كانتا على الديات وهم
على السقى ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا » ، وكذا
قولهما « لا نسقى » المقصود منه السقى لا المسقى ، وكلام الزمخشرى
على نهج كلام عبد القاهر . قال عبد القاهر : حذف المفعول فى أربعة
مواضع فى الآية ، اذ المعنى يسقون أغنامهم أو مواشيهم ، وامرأتين تذودان
غنمهما ، ولا نسقى غنمنا ، فسقى لهما غنمهما ، ثم أنه لا يخفى على
ذى بصر انه ليس فى ذلك كله إلا أن بترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا ،
وما ذاك إلا ان الغرض فى أن يعلم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى
ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ،
وأنه كان من موسى من بعد ذلك سقى . فأما ما كان المسقى ؟ أغنما أو ابلا
ام غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافه ، وذلك انه لو قيل : وجد
من دونهم امرأتين تذودان غنمهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو
ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم ينكر الذود ،
ففى حذف المفعول وترك ذكره فائدة جليلة ، والغرض لا يصلح الا على =

لا ثبات المعنى فى نفسه للشئ على الاطلاق كما مر ، وهو ظاهر قول
الزمخشري ، فانه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ،
ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كاتتا على الذايد وهم على السقى ،
ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا ، وكذلك قولهما
لا نسقى حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقى لا المسقى (١) .

واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل
معنى الفعل كما فى قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ،
أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، فانه يظن أن الدعاء فيه بمعنى
النداء فلا يقدر فى الكلام محذوف ، وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه
لزم اما الاشارة أو عطف الشئ على نفسه ، لأنه ان كان مسمى أحدهما

= تركه (١٢٤ دلائل) وقد جعل السكاكى الحذف فى الآية للاختصار
لانصباى الكلام الى أن المراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما . ولا نسقى
غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم .

ويتلاقى رأى الخطيب مع رأى الشيخين عبد القاهر والزمخشري ،
وان خالف رأى السكاكى . ولكن السعد قال فى مطوله : ورأى السكاكى
أقرب الى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور
السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى
لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس بسقون غير مواشيهم لم يصح
الترحم فليتأمل ففیه دقة اعتبرها السكاكى بعد التأمل فى كلام الشيخين
وفغل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما .

قال السيد : تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبروا أن المفعول هو ابل
أو الغنم واحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف الى أحدهما خارجا عن
المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول
لأن تقديره يؤدى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما - فرضا
... لكان الترحم باقيا على حاله . فصاحب المفتاح نظر الى أن المفعول هو
الغنم المضاف اليهما وألواشى المضاف اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر
فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وأوضح معنى .

(١) يرجع السعد فى المطول رأى السكاكى على رأى الزمخشري .

غير مسمى الآخر لزم الأول ، وإن كان مسماهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء فى الآية بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أيا ما تسمونه فله الأسماء الحسنى ، كما يقال « فلان يدعى الأمير » أى يسمى الأمير • وكما فى قراءة من قرأ وقالت اليهود عزيز ابن « الله » بغير تنوين ، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعه بين علسين ، كما فى قولنا « زيد بن عمرو قائم » ، فانه قد يظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله ، فقيل الكلام « عزيز ابن الله معبودنا » ، وهذا باطل ، لأن التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع فى الكلام موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان أنه قال « زيد بن عمرو سيد » ثم كذبت فيه ، لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ، ولكن أن يكون زيد سيدا ، فلو كان التقدير^(١) ما ذكر لكان الانكار راجعا الى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيزا ابن الله ، تعالى الله عن ذلك • فالقول فى الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى الرسوخ فى الجهل والشرك الى أنهم كانوا يذكرون عزيزا هذا الذكر ، كما تقول فى قوم تريد أن تصفهم بالغلو فى أمر صاحبهم وتعظيمه ، انى أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما فهم يقولون أبدا زيد الأمير ، تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له اذا ذكروه •

واعلم أن لحذف التنوين من عزيز فى الآية وجهين : أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجسته وتعريفه كعازر ، والثانى أن يكون لالتقاء الساكنين^(٢) ، كقراءة من قرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » بحذف التنوين من أحد ، وكما حكى عن عسارة بن عقيل أنه قرأ « ولا الليل سابق النهار »

(١) أى فى الآية الكريمة « وقالت اليهود » .

(٢) راجع حذف التنوين لالتقاء الساكنين فى الكامل للمبرد ص ١٢٠ ج ١ وص ٢٨٧ من الدلائل •

بحذف التنوين من سابق ونصب النهار ، فقبل له وما تريد ؟ فقال سابق
النهار ، فالمعنى على هذين الوجهين^(١) كالمعنى على اثبات التنوين ، فعزير
مبتدأ وابن الله خبر ، وقال على أصله والله أعلم •

● تقديم المفعول على الفعل :

وأما تقديم مفعوله ونحوه^(٢) عليه :

فلرد الخطأ فى التعيين^(٣) ، كقولك « زيدا عرفت » لمن اعتقد أنك
عرفت انسانا وأنه غير زيد وأصاب فى الأول دون الثانى ، وتقول
لتأكيد^(٤) وتقريره زيدا عرفت لا غيره ، ولذلك^(٥) لا يصح أن يقال :

(١) أى المذكورين انفا فى حذف التنوين من عزير •

(٢) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والعتال وما أشبه
ذلك •

(٣) أى يكون القصر قصر تعيين أو قلب ، وكذلك يأتى اقصر الأفراد ،
والأولى أن يقال لافادة الاختصاص قلبا كان أو أفرادا أو تعيينا •

(٤) أى لتأكيد هذا الرد • وفى قصر الأفراد نقول « زيد عرفت »
لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيد زيدا عرفت وحده • ورد
الخطأ فى قصرى القلب والأفراد كما يكون فى الخبر يكون فى الانشاء باعتبار
ما تضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا نقول • زيدا أكرم ، وعمرا
لا تكرم ، أمرا ونهيا • هذا وكل خبر يتضمن انشاء فقولك « أكرم زيدا »
يتضمن خبرا هو « زيد مأمور باكرامه » ، والقصر كما يكون فى الخبر يكون
فى الانشاء لا باعتبار ذاته ولكن باعتبار ما تضمنه من الخبر • والحق أن
التخصيص النسبة الى شىء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع
به التخصيص انشاء وأن كانت خبرية فما وقع به خبر •

(٥) أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد
وقوع الفعل على مفعول ما •

ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، لتناقض دلالتى الأول (١) والثانى ، ولا أن تعقب الفعل المنهى بإثبات ضده كقولك « ما زيدا ضربت ولكن أكرمته » لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فترده الى الصواب فى الإكرام ، وإنما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده الى الصواب أن تقول ولكن عمرا ، وأما نحو قولك زيدا عرفته : فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعنى تكرير اللفظ (٢) وان قدر بعده أى زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص (٣) . وأما (٤) نحو قوله تعالى « وأما ثمود فهديناهم » فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد الا التخصيص لامتناع تقدير أما فهدينا ثمود (٥) وكذلك اذا قلت بزید مررت أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزید دون غيره (٦) .

(١) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك « ولا أحدا من الناس » ينفى ذلك ، فيحون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق « ولا أحدا » ، نعم لو كان التقديم لفرض آخر غير الاختصاص جاز « ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس » .

(٢) أى اذا قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته .

(٣) لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين : التأكيد والتخصيص فالرجوع فى التعيين الى القرائن ، وعند قيام الفرينة على انه للتخصيص يكون أوكد من قولنا « زيدا عرفت » لما فيه من تكرار الاسناد المفيد لتأكيد الجملة .

(٤) هذا نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ٩٧ .

(٥) أى لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو : أما فهدينا ثمود ، لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقديم أما ثمود فهدينا هديناهم بتقديم المفعول . وفى كون هذا التقديم الحاصل مع اما للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل : ما فعلت بهما ؟ فتقول : أما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته .

(٦) فالمثال هو مثل « زيدا عرفت » فى افادة الاختصاص .

والتخصيص (١) فى غالب الأمر لازم للتقديم (٢) ولذلك يقال فى قوله تعالى « اياك نعبد واياك نستعين » معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك ، وفى قوله تعالى « ان كنتم اياه تعبدون » معناه ان كنتم تخصصونه بالعبادة وفى قوله تعالى « لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » ، آخرت صلبة الشهادة (٣) فى الأول وقدمت فى الثانى (٤) ، لأن الغرض فى الأول اثبات شهادتهم على الأمم وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم . وفى قوله تعالى « لالى الله تحشرون » معناه اليه لا الى غيره ، وفى قوله تعالى « وأرسلناك للناس رسولا » معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم المبين على أنه (٥) للعهد أى للعرب ، لا لمسمى الناس على أنه للجنس . ثلثا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس فى الصنفين ، ومن الثانى اختصاصه بالانس دون الجن لانحصار من يتصور الارسال اليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شىء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيدا لثبوت الحكم للمتقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم « للناس » على « رسولا » مفيدا لنفى

(١) هو نص كلام السكاكى ص ١٠١ المفتاح .

(٢) أى تقديم ما حقه التأخير أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق : وإنما قال « غالبا » لأن اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لأغراض آخر كمجرد الاهتمام وللتبرك والاستلذان وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والفاصلة ورعاية السجع الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام .

(٣) وهى « على الناس » .

(٤) حيث قال تعالى « عليكم شهيدا » .

(٥) أى التعريف .

كونه رسولا لبعضهم (١) خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس ،
لا لبعضهم (٢) مطلقا ، ولا غير جنس الناس .

وكذلك يذهب (٣) فى معنى قوله تعالى « وبالآخرة هم يوقنون »
الى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب - فيما يفولون من
« أنه لا يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وأنه لا تسهم النار
فيها الا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون فى الجنة
الا بالنسيم والأرواح العبقة والسماع اللذيذ » - ليست بالآخرة ،
وإيقانهم بثلتها ليس من الايقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شىء ،
أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفاد التقديم فى جميع ذلك (٤) وراء التخصيص (٥) اهتماما
بشأن المقدم (٦) ، ولهذا قدر المحذوف فى قوله « باسم الله »
مؤخرا (٧) وأورد قوله تعالى « اقرأ باسم ربك » ، فان الفعل فيه
مقدم (٨) ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها اول سورة

(١) أى وهم قومه .

(٢) لأنه لا يتصور ارساله لبعض منهم حتى ينفى عنهم .

(٣) وهو نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ١٠١ - وكل هذا وكثير
غيره مما نحيل فيه على المفتاح لم يذكر الخطيب أنه منقول عن السكاكى .

(٤) أى فى جميع صور التخصيص .

(٥) أى بعده .

(٦) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم بيانه أعنى .

(٧) بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين
تناؤوا يبدءون بأسماء العزى ، فقصده الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء
الاهتمام والرد عليهم .

(٨) يعنى لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر
الفعل ويقدم « باسم ربك » لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته .

نزلت (١) ، وأجاب السكاكي بأن باسم ربك متعلق باقراً الثاني (٢) ،
ومعنى الأول (٣) أفعال القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم في قولهم
فلان يعطى ويمنع يعنى إذا لم يحمل على العموم وهو بعيد .

● تقديم بعض معمولات الفعل على بعض (٤) :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض : فهو إما لأن أصله (٥) ،
التقديم (١) ولا مقتضى للمعول عنه (٢) كتقديم الفاعل على المفعول نحو
ضرب زيد عمرا ، وتقديم المفعول الأول على الثاني نحو أعطيت زيدا
درهما (٨) وإما لأن ذكره أهم والعناية به أتم (٩) ، فيقدم المفعول

(١) وهذا جواب الزسختري ، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا
العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه .
(٢) أى هو مفعول اقرأ الذى بعده .
(٣) أى لفظ اقرأ الأول .

(٤) المراد بالمعمولات ما يربط بالفعل في الجملة الشامل للمسند اليه
ولو كان الباب للمعمولات التى هى غير المسند اليه . وراجع هذا البحث
في المفتاح ص ١٠٢ .
(٥) أى أصل ذلك البعض المقدم .
(٦) أى على البعض الآخر المؤخر .
(٧) أى عن الأصل .

(٨) فتقديم الفاعل على المفعول لأنه عددة في الكلام وحقه أن يلي
الفعل : وتقديم المفعول الأول على الثاني في نحو أعطيت زيدا درهما لأن
المفعول الأول فيه أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط
أى أخذ للعطاء .

(٩) جعل الأهمية ههنا قسيمه لكون الأصل التقديم ، وجعلها في
المسند اليه شاملة له ولغيره .

وذكر عبد القاهر أنه ينبغى أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير
أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كانت أهم ، فمراد المصنف بالأهمية
ههنا الأهمية العارضة لاعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله
لغرض من الأغراض .

على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول « قتل الخارجي فلان » ، اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا فاتله وانما الذي يريدون تظلمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ، ويفدم الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ولا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول « قتل فلان رجلا » بتقديم القاتل . الآن الذي يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه . وعليه قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَمَلٍكُمْ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ أَمَلٍكُمْ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ ، قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم . فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله خشية املاق فان الخشية انما تكون ما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

واما لأن في التأخير اخلافا :

ببيان المعنى كقوله تعالى « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه » ، فانه لو أخر « من آل فرعون » عن (يكتم إيمانه) لتوهم أن « من » متعلقة بـ « يكتم » ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون (١) .

(١) الحاصل أنه ذكر للرجل ثلاثة أوصاف ، وقدم الأول منها أعنى « مؤمن » لكونه أشرف ، ثم الثاني لتلا يتوهم خلاف المقصود .

أو بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو « فأوجس في نفسه خيفة موسى » (١) .

وأما لاعتبار آخر مناسب (٢) .

وقسم السكاكى التقديم للعناية مطلقا (٣) قسمين : أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالابتداء المعرف فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف ، وكذا الحال المعرف فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا . وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وإن زيدا عارف ، وكالفاعل فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا قأديبا له مستلئا من الغضب ، وامتنأ الاناء ماء ، وكالذى يكون فى حكم المبتدأ من مفعولى باب « علمت » نحو علمت زيدا منطلقا ، أو فى حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة ، وكالمفعول المتعدى اليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدى اليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات .

وثانيهما أن تكون العناية بتقديره والاعتناء بشأته :

١ - لكونه فى نفسه نصب عينك ، والتفات خاطر ك إليه فى التزايد

(١) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن نواصل الآى على الألف .

(٢) ومن ذلك افادة الاختصاص كما ذهب اليه ابن الأثير فى نحو جاء راكبا وخالفه فيه الجمهور .

(٣) أى سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها .

كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك ما تتمنى ؟ نقول « وجه الحبيب (١) أتمنى » • وعليه قوله (٢) تعالى « وجعلوا لله شركاء » أى على القول بأن لله شركاء مفعولا جعلوا •

٢ - أو لعارض يورثه ذلك (٣) كما اذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر اليه (٤) ينتظر أن تذكره ، فيبرز فى معرض أمر ينجدد فى شأنه ، القاضى ساعة فساعة ، فستى تجد له مجالا للذكر صائحا أو ردتة ، نحو قوله تعالى « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » ، قدم فيه المجرور (٥) لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل • من اصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلا فى فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها فطر دان أم قاص منبت خير . منتظرا لالمام الحديث (٦) به بخلاف ، ما فى سورة القصص أو كما اذا وعدت ما تبعد (٧) وقوعه من جهتين ، احدهما أدخل فى تبعيده من الأخرى فانك حال التفات خاطر الى وقوعه باعتبارها تجد تفاوتا فى انكارك اياه قوة وضعفا بالنسبة ، ولامتناع انكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتا فى القصد اليه والاعتناء بذكره . فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول فى الأول « شىء » حاله فى البعد عن الوقوع هذه أنى يكون ؟ لقد وعدت هذا

(١) بتقديم المفعول على الفعل .

(٢) والساهد تقديم اسم الجلالة هنا وتقديم وجه الحبيب فى المنال السابق لأن ذكرهما أهم لكونهما فى نفسها نصب عينك - راجع ٢٢١ الدلائل : ١٠٣ المفتاح .

(٣) اسم الاشارة يرجع الى كونه نصب عينك .

(٤) أى الى المفعول الذى يجب تقديمه .

(٥) أى على الفاعل وهو « رجل » .

(٦) فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف ما فى سورة القصص « وجاء رجل من أقصى المدينة » فإنه ليس فيه ذلك العارض .
(٧) فى المفتاح « تستبعد » .

أنا وأبى وجدى فتقدم المنكر (١) على المرفوع ، وفى الثانى « لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا » فتأخر : وعليه قوله تعالى فى سورة النمل « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » ، وقوله تعالى فى سورة المؤمنى « لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا » ، فان ما قبل الأولى « اذا كنا ترابا وآباؤنا أننا لمخرجون » ، وما قبل الثانية « اذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون » فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابا ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابا وعظاما ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم فى تبعيد البعث •

٣ - أو كما اذا عرفت فى التأخير مانعا (٢) كما فى قوله تعالى فى سورة المؤمنى « وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم » بتقديم المجرور (٣) على الوصف (٤) ، لأنه لو أخر عنه وأنت تعلم أن تمام الوصف بتسام ما يدخل فى صلة الموصول وتمامه « وأترفناهم فى الحياة الدنيا » لاحتسب أن يكون (٥) من صلة الدنيا « (٦) واشتبه الأمر فى القائلين أنهم من قومه أم لا بخلاف قوله تعالى فى موضع آخر منها : فقال الملأ الذين كفروا من قومه • فانه جاء على الأصل لعدم المانع • وكما فى قوله تعالى فى سورة طه أمنا برب هرون وموسى ، للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى فى سورة الشعراء : رب موسى وهرون • (انتهى كلام السكاكى) • •
وفى ذكره نظر من وجوه •

(١) وهو « هذا » لأنه راجع الى منكر وهو شىء . وربما كانت « المنكر » من الإنكار .

(٢) أى مثل الاخلال بالمقصود .

(٣) وهو « من قومه » .

(٤) وهو « الذين » .

(٥) أى « من قومه » .

(٦) لأنها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما ، والدنو

يتعدى بمن .

أحدهما : أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك ، فإن الآية مسوقة للانكار التويخي ، فيمتنع أن يكون تعلق « جعلوا » بالله منكراً من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً به ، فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها (١) . وقد علم بهذا أن كل فعل متعد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر ، إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه (٢) بالعناية .

وثانيهما : أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني ، وليس منه (٣) .

وثالثهما : أن تعلق من قومه بـ « الدنيا » على تقدير تأخره غير معقولا إلا على وجه بعيد (٤) .



(١) أي لا فرق بين تقديم « لله » وتأخيره .

(٢) والجواب على هذا الاعتراض أنه ليس في كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله أنم وإيراده في الذكر أهم لكونه في نفسه نصب بين المؤمن . ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره .

(٣) أجيب عن هذا الاعتراض بالمنع فان الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب - لما تقدم - أن يكون نصب العين .

(٤) أي أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وأن كان صحيحاً من جهة اللفظ بناء على أن الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى إذ لا معنى لقولنا أترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة التي دنت من حياة قوم نوح أي كانت قريبة من حياتهم . وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنه حق واضح .

بحوث حول متعلقات الفعل (١)

١ - الفعل المتعدى علامته في عرف النحويين صحة اتصال هاء الضمير الغير المصدر به من غير توسع بحذف الجار أو صحة ان يصاغ منه (أو من مصدره) اسم مفعول تام (اى مستغن عن حرف الجر) باطراد (لاجراج تسريون الديار اذ يصح صوغ اسم مفعول منها فيقال : الديار مسرورة لكن لا باطراد) . . وما سوى المتعدى فلازم . أو نقول المتعدى ما يصل الى المفعول به بنفسه واللازم بالعكس ويسمى اللازم قاصرا . والأصل سبق الفاعل فى المعنى ويلزم الأصل لخوف اللبس كضرب موسى عيسى ، ولكون الثانى محصورا كما أعطيت الا زيدا أو ظاهرا والأول ضمير متصل مثل « انا اعطيناك الكوثر » . . وقد يجب تقديم المفعول فى ذلك اذا كان الفاعل فى المعنى هو المحصور مثل ما أعطيت الدرهم الا زيدا أو ظاهرا والثانى ضمير متصلا مثل الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثانى مثل أسكنت ابدار بانيتها . وحذف المفعول من غير باب ظن جائز اختصارا أو اقتصارا - لا يقال : حذفه للاقتصار لا يأتى فى المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا للدليل ، لأننا نقول المراد دليل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا . . ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة والبيانين ووافقهم المعنى على أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المعنى بعد أن ذكر رأى النحاة : والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بسجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستندا اليه فعل كوزن عام فيقال : حصل حريق ، وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه « ربي

(١) هذه البحوث بقلم محمد خفاجى .

الذي يحيى ويميت » ، وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه
بمفعول فيذكران ، وهذا النوع الذي لم يذكر مفعوله قيل له محذوف
نحو « ما ودعك ربك وما قلى » - وحذف المفعول لغرض لفظي
كتناسب الفواصل مثل ما ودعك ربك وما قلى وكالايجاز مثل فان
لم تفعلوا وابن تفعلوا ، أو لغرض معنوي كاحتقاره مثل كتب الله
لأغلبن أى الكافرين أو استهجان التصريح به مثل قول عائشة :
ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة أو العلم به أو الجهل به أو تعظيمه
أو الخوف منه .

ويقول السكاكى : « واعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات
مجتمعة راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم
والتأخير ، فلا بد من التكلم هناك وعلى الخصوص فى تقييده - أعنى
الفعل - بالقيود الشرطية ، فنقول : أما الترك فلا يتوجه الى فاعله
كما عرف فى علم النحو وإنما يتوجه الى نفس الفعل أو الى غير الفاعل ،
لكنه لا يتضح اتضاحاً ظاهراً إلا فى المفعول به كما ستقف عليه (١) .
ثم تكلم السكاكى على الحالة المقتضية لترك الفعل (٢) ، وعلى الحالة
المقتضية لاثباته (٣) - ثم تكلم على الحالة المقتضية لترك مفعوله (٤) -
ثم تكلم على اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل بأنواعه الثلاثة :

فأحدها أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى مثل :
هو عرف .

وثانيها أن يقم بينه وبين غير ذلك مثل : زيدا عرفت .

وثالثها أن يقع بين ما يتصل به كنحو : عرف زيد عمرا وعرف
عمرا زيد .

(٢) ٩٧ - ٩٩ المرجع .

(٤) ٩٩ - ١٠٠ المرجع .

(١) ٩٧ المفتاح .

(٣) ٩٩ المرجع .

وذكر السكاكى الأحوال التى تقتضى كل واحد (١) منها ، كما تكلم على الحالة المقتضية لاضمار فاعله ولكونه مظهرا (٢) ، وبسط الكلام على الحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشرط (٣) :

١ - المذكور فى باب متعلقات الفعل ثلاثة أمور هى :

(أ) نكات حذف المفعول به •

(ب) نكات تقديمه على الفعل - لإفادة الاختصاص قلبا كان أو أفرادا أو تعيينا ، ويفيد التقديم وراء التخصيص انهماما بشأن المقدم •

(ج) نكات تقديم بعض معمولاته على بعض •

هذه هى عناصر الكلام على « أحوال متعلقات الفعل » ، فقوله « أحوال متعلقات الفعل » أى بعض هذه الأحوال الخاصة بستعلقات الفعل وهى الثلاثة الأحوال التى أشرنا إليها ، هكذا قال السعد ولكن العصام قال : المراد جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لها إلا أنه اقتصر على ذكر البعض استغناء عن ذكر الباقي بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريان الباقي فيها (أى فى المتعلقات) كما نبه الخطيب عليه فى التنبيه السابق ، وتفسيره بعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر إلا البعض كما ذهب إليه الشارح المحقق (السعد) وهم وكيف لا يكون وهما أو كيف لا يكون كما ذكرنا ؟ ، ولو لم يكن المراد جميع الأحوال لم ينحصر الفن (فن المعانى) فى الأبواب الثمانية •

وقال السبكى : هذا الباب لبيان أحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها بل ذكر منها الفاعل والمفعول • وذكر الفاعل فيه نظر :

(١) ١٠٠ - ١٠٤ المرجع •

(٢) ١٠٠ المرجع •

(٣) ١٠٤ المفتاح •

(أ) لأنه مسند اليه فذكره فى باب المسند اليه أليق .

(ب) ثم الأحوال التى يريد بها هنا الذكر والتترك والتقديم والتأخير ، والتترك لا يأتى فى الفاعل لأنه لا يحذف . ولكن قال العصام : إن المتعلق فى عرف العربية كأنه مختص بسا سوى الفاعل ولهذا قال نلبسه دون تعلقه لأن الفاعل ملابس لا متعلق .

وقال أيضا : ينبغى إن يقول : أحوال متعلقات الفعل وما فى معناه مما يعمل عمله . . . وقال أيضا : المتكلم : تارة يريد الاخبار عن الفعل أى الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه وليس فى هذا التركيب شىء من متعلقات الضرب - وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعى الذى هو مشتق من الحدث الذى يريد الاخبار به فيذكر فاعله أبدا عند البصريين إلا فى مواضع مستثناة ، ويجوز الحذف عند الكسائى . . . ثم إن كان متعديا : فتارة يقصد الاخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول فيقال ضرب زيد ، وتارة يقصد الاخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين :

(أ) أن يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه عنى الاطلاق . الخ ، فالمتعدى حينئذ كاللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر لأن المقدر كالمذكور . . . وهذا القسم لا يتأتى فى الفاعل بل متى ذكر الفعل الصناعى وجب الاتيان بالفاعل أو نائبه . . . ثم قال السبكى : وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغى أن يقال هو كاللازم وكأنهم يعنون باللازم حقيقة . . . ثم هذا القسم نوعان كما قال الخطيب : أن يجعل اطلاق الفعل كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة ، أو لا يجعل كذلك .

(ب) أن لا يكون كذلك بأن لم يقطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فيقدر بحسب القرائن .

٣ - وفى لام متعلقات الفعل وجهان : أنها بكسر اللام أى أحوال

الأمر المتعلّقة بالفعل بالفعل يقال فيه متعلّق والمفعول مثلاً متعلّق أى
متشبهت وهذا هو الأحسن ووجه أوليته أن المداعيل وما الحى بها
معموله والفعل عامل فيها وتكون المعسول لضعفه متعلقاً انصب لأن المتعلق
هو المتشبهت وهو أضعف من المتشبهت به فالتعلق هو التشبهت والمتشبهت
بالكسر هو المعسول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فهذا كما يقال
الجار والمجرور متعلق بكذا .

أو أنها بفتح اللام واقتصر عليه العصام ، لوجهين . فالوجه الأول
ذكره عبد الحكيم . وهو ابن الفتح نظراً إلى أن الحدث الذى يدى عليه
الفعل يتعلق بها كما فى الكافية : المتعدى ما يتوقف فيه على متعلق ،
ولذلك قال العصام : « انه اسم مفعول على ما فى الرضى » - والوجه
الثانى أن الفتح جائز بالكسر لأن كلا من الفعل والمفعول متعلق بالآخر
وهذا الوجه ذكره الدسوقي . . هذا ويقول عبد القاهر . « واما تعلق
الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به أو ظرفاً
أو مفعولاً معه أو له أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المنعوت وذلك
فى خبر كان وأخواتها والحال والتشبيه ومثله الاسم المنتصب على
الاستثناء » ، وهذا يرجح كسر اللام ويقول السكاكى : اعلم أن
للفعل وما يتعلق به اعتبارات وهو أيضاً يرجح الكسر .

٤ - ذكر المطول أن قول الخطيب « الفعل مع المفعول الخ » تهيد
للكلام على أحوال متعلقات الفعل ولكن الدسوقي يرى أن المصنف قد
ذكر مقدمة للمطلب الأول (الذى هو نكات حذف المفعول به) بقوله :
« الفعل مع المفعول الى قوله ثم الحذف اما للبيان الخ » ، فقوله :
ثم الحذف الخ هو أول المقصود بالترجمة ، الا أن الدسوقي عاد فذكر
- فى تعليقه على قول السعد : « ومهد لذلك مقدمة » - أن قوله
« الفعل مع المفعول » الى قوله « لا افادة وقوعه مطلقاً » توطنه لبحث
حذف المفعول به .

البلاغة والتجديد

١ - البلاغة العربية مدينة في نشأتها الأولى لجهود علماء اللغة والأدب ولمشايخة الرواة والنقاد والباحثين في أصول البيان العربي ، مع الأثر الفذ الذي أحدثه الكتاب والشعراء والأدباء في القرن الثاني والثالث الهجري . . . ولقد تلاقت الثقافات ، واتصلت المعارف ، وتبدلت الأفكار ، في عواصم العلم والثقافة في العالم الإسلامي القديم ، على أيدي العرب الذين نبغوا في اللغات الأجنبية ، والموالي الذين حذقوا اللغة العربية وأجادوها ، والمترجمين الذين كانوا همزة الوصل بين الثقافات القديمة والثقافة العربية الإسلامية الأصيلة . . . كان خلف لا يشق له غبار في صناعة النقد « لنفاذه فيها وحذقه بها واجادته لها » (١) . وكان أبو عبيدة يعجب من فطنة بشار وجودة قريحته وصحة نقده للشعر (٢) ، وكان خلف يعجب من نقده للشعر ومذاهبه (٣) . وكان الجاحظ (٤) يرى أن بشارا زعيم المولدين . ثم جاء ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن المدبر وابن المعتز ، فكان لجهودهم أثر كبير في نشأة البلاغة ونمو البحث في أصول البيان .

ولا تنسى جهود طائفة أخرى من العلماء في إثارة البحوث البلاغية والتعليق عليها ، وتلك الطائفة هي جماعة العلماء الذين شغلوا بالبحث في اعجاز القرآن الكريم وتفهم أسرار هذا الإعجاز وانتألف فيه ، فكشفوا الكثير من غوامض البلاغة وأصولها ، ومن هؤلاء أبو عبيدة والجاحظ وسواهما من أئمة المعتزلة وفحولهم . . . وعلى أيدي قدامة وأبي هلال والآمدى والقاضي الجرجاني وغيرهم من أفاض النقاد في القرن الرابع الهجري ، نرى البحث البلاغي ينمو ويقوى ويزدهر . . . ثم تلاهم الباقلاني وابن سنان وابن رشيق من علماء النقد والبيان .

(٢) ٢٠٧ طبقات ابن سلام .

(٤) ١/٩١ العمدة .

(١) ١/١٩٧ العمدة .

(٣) ٣/٢٣ الأغاني .

ولقد لمعت عبقرية عبد القاهر الجرجاني - المتوفى عام ٤٧١ هـ -
في هذا العهد ، وكان مظهر هذه العبقرية اللساحة كتابان جليلان
ألفهما قبل وفاته بقليل هما « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة »
اللذان يعدان حتى اليوم أصلاً ضخماً من أصول البيان وبحوث البلاغة
والنقد والموازنة . . . وبعد عبد القاهر انطفأ السراج ، وذبل العود ،
وأصبحت الأذواق بالعي والعجز كما أصيبت البلاغة بالتأخر والاضمحلال
. . . وبعد نحو قرن ونصف قرن ظهر فجأة السكاكي بعقليته المنطقية
وذوقه الأعجمي ، فأحال البلاغة الى جدل عقيم في الألفاظ والأساليب ،
والى قواعد جافة بلا صلة لها بالذوق ولا بالحياة ، وكثر تلاميذ
السكاكي . وانتشر مذهبه في البلاغة الذي يمثل القسم الثالث من كتابه
« المفتاح » ، والذي عني فيه بالقشور لا باللباب وبالتوافه لا بالحقائق ،
ولا تزال دراستنا للبلاغة حتى اليوم قائمة على أصول مذهب السكاكي
وتلاميذه وحده دون سواه .

٢ - ولقد نهض جماعة من أدبائنا يدعون الى التجديد في البلاغة ،
فمن قائل : ابن الكتب القديمة يجب أن تحل محلها كتب أخرى مؤلفة
على النهج الحديث ، ومن دعاة الى تلقيح البلاغة العربية بأصول
الدراسات البلاغية في شتى اللغات الحديثة الأوروبية ، ومن فاهجين
مناهج الغرب في بحث أسرار البلاغة وأصولها ، ومن منادين الى مذاهب
البلاغيين القدماء من أمثال عبد القاهر وقدامة وأبي هلال . . . وهكذا
تعددت الآراء وتخاصمت الأفكار ، في التجديد في البلاغة ، وبيان
كيف يكون هذا التجديد ، على أن أذواق علمائنا المعاصرين وأدبائنا
المشهورين لا تكاد تساعد على الوصول الى هدف أو غاية ينشدها
المشفقون على البلاغة العربية اليوم . . . والذين يحاولون التجديد
فيها يكتفون بنقل أفكار الغربيين دون فهم أو يقظة فكرية أو الممام
ما بتراثنا القديم الخالد في البلاغة والبيان والنقد .

ومن صور البحث البلاغي والنقد البياني ما قرأناه في مجلة

الأزهر - عدد ربيع الأول ١٣٧٢ هـ - بعنوان «علوم البلاغة فى الميزان»
للأستاذ المرحوم محمد عرفة ، وقد اتجه الكاتب الى إثارة الملكات ،
وتنشيط الأفكار ، وتحريض الأذهان على النظر والبحث والنقد
والاستنتاج والكشف ، وحفز الهمم للبحث والابتكار . . . وهى محاولة
تجددية قوية فى سبيل التجديد البلاغى المنشود . وأول فدرة فى هذا
البحث هذه الأسرار البلاغية الدقيقة للحذف ومحاولة الكشف عنها ،
فلقد عرض عبد القاهر الجرجانى للحذف ومكانه من البلاغة دون أن
يبين سبب هذا الحسن والأحسان وسر هذا الجمال البيابى الأخاذ .
وجاء السكاكى والخطيب وتلاميذهم فجعلوا الحذف فى موضعه كالذكر
فى موضعه ، لكل مكانه من البلاغة ، ومنزلته من سحر البيان ،
وأبوا أن يكون للحذف مزية على الذكر بل هما يحصلان البلاغة
ويوجدانها ، ثم عطلوا الحذف بعلل متكلفة لا صلة بينها وبين أحكام
الذوق الأدبى السليم . . . ويحاول الباحث أن يعلل سر جمال الحذف
وبلاغته بأسباب نفسية وأمور بيانية ، منها الهجوم بالسامع على المطلوب
دفعة ، والجدة التى نراها فى أسلوب الحذف . ومنها أن المحذوف تدل
عليه القرائن فاذا ذكر كان ثقيلًا فى موضعه لأنه تعريف لما عرف وبيان
لما بين ، فيربط بذلك بين البلاغة وأحكام الذوق وأسرار البيان وملكات
النفس الانسانية .

ومن البحوث التى أثارها الأستاذ : أسلوب التجريد وتحليل ألوان
بضالته وسر هذا الجمال ، بعيدا عن تكلف القدماء البغيض وتأويلهم
المصنوع . . . وكذلك عرض للأسلوب . رأيت اليوم حاتما ، ولقيت مادرا ،
وسمعت سحبان وما أشبه ذلك مما أوله البلاغيون فجعلوا حاتما هنا
كأنه موضوع للجواد ، فانتزعوه من معناه وهو العلمية على الرجل
المعروف من طيء ، وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا ناقرد المتعارف
المعهود والفردي غير المتعارف وهو من يتصف بالجود ، فيصير استعماله
فى غير المتعارف استعمالا فى غير ما وضع له فيكون عندهم استعارة . . .
وهو يبحث ذلك كله ويناقشه وينقده ويحاول الوصلون الى الصواب

فى أمره ، حيث يرى أن المراد هنا تشبيه هذا الكريم بحتام فى جوده ،
فحاتم باق على معناه دون تغيير أو تبديل •

ابن القديم ليس كله صواباً ، وليس كله خطأ ، بل فيه الصواب ،
وفيه الخطأ ، وفيه سوى ذلك ألوان من القصور العلمى الذى يجب
ملاقاته ، فما أجدنا فى الأزهر بتجديد البحث والدراسة فى أصول
بلاغتنا ، وفى مذاهب البيان وأسراره •

* * *

المبرد وأثره في البيان العربي

١ - المبرد عالم جليل من أعلام اللغة العربية عاش في القرن الثالث (٢١٠ - ٢٨٥ هـ) يخدم اللغة والثقافة ، ويدرس مذهبه في النحو وآراءه فيه نتلاميذه ، ويبحث ويكتب ويؤلف ويعلم ، حتى أصبح بحق شيخ العلماء والنحاة وامام العربية وقطبها . . وأهم مؤلفات المبرد هو كتابه الكامل ، الذي يعد من أهم مصادر الأدب العربي وضمنه آراءه في الأدب والنقد والبيان ، وأشار فيه إلى بعض آرائه في النحو العربي ودراسته . . وكتاب الكامل مجموعة كبيرة من الأدب العربي ، شعره ونثره ، في العصر الجاهلي والاسلامي والأموي وصدر عصر المحدثين ، ساقها المبرد على غير نظام ولا ترتيب ، وأضاف إليها شروحا وتعليقات وتفسيرات وتوجيهات قيمة في دراسة الأدب العربي ونحن لا يعنيها هنا الا أن ندرس كل ما يتصل بالبلاغة والبيان في كتاب « الكامل للمبرد » لتبين أثره في هذا الميدان .

٢ - والبيان العربي أوقل البلاغة العربية دراسة لأصول التعبير والأداء والنوع الأدبي في اللغة العربية .

وقد ساعد على انضاج هذه الدراسات مجهود العلماء المتواصل إلى آخر القرن الثالث الهجري ، في كشف أسرار البلاغة العربية ، ودراسة أصولها وعناصرها وألوانها ، ولكن مجهود هؤلاء كان مفترقا موزعا على المناسبات ، يأتي عرضا حين تحليل بيت أو ذكر قصيدة ، وأهم العلماء الذين كان لهم أثرهم في بدء نواة هذه البحوث البيانية هو الجاحظ صاحب البيان والنبين . . ثم جاء المبرد ، وألف كتابه « الكامل » ، فجاء فيه عرض لكثير من الآراء في البيان والبلاغة ، بعضها استنبطه وابتكره ، وبعضها الآخر تابع فيه الباحثين قبله كالجاحظ وابن قتيبة وسواهما . هذا فضلا عن أنه ألف كتاب « قواعد الشعر »

وكتاب « البلاغة (١) » مما لا شك في تعلقه واتصاله بالبيان ودراسات البلاغة في مرحلة نشأتها الأولى .

٣ - ونحن نشير هنا الى أهم هذه الآراء التي وردت في « الكامل » :

(أ) أشار المبرد الى أسلوب القلب (٢) في كامله ، وذهب الى جوازه في الكلام للاختصار اذا لم يدخله نبس (٢) ، وعلى نهج المبرد في ذلك سار ابن فارس في الصحابي (٣) ، ويسمى قدامة هذا الأسلوب « المقلوب » ويجعله من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا (٤) . وأشار المبرد في « الكامل » الى أسلوب « الالتفات (٥) » . قال : « والعرب تترك مخاطبة الغائب الى مخاطبة الشاهد ومخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب » (٦) . وقد سبق أبو زيد في « جوهرة أشعار العرب » المبرد الى ذكر هذا الأسلوب (٧) وسار على نهجه ابن فارس (٨) .

وعرف المبرد السجع بأنه ائتلاف أواخر الكلام على نسق ، كما تأتلف القوافي (٩) . وهو روح كلام الجاحظ الذي عرف السجع بأنه «الكلام المزدوج على غير وزن (١٠) » والسجع يذكره أرسطو في خطابته ويوجب أن « يكون كل واحد من المصارع مسوقا الى المصراع الذي

(١) ٨٨ فهرست ابن النديم .

(٢) ١/٢١٧ الكامل للمبرد ، وص ٣٨ من كتاب ما اتفق لفظه واختلف

معناه من القرآن الكريم للمبرد .

(٣) ص ١٧٣ / الصحابي في فقه اللغة العربية .

(٤) ١٣٠ نقد الشعر .

(٥) ١/٢٧١ و ٢/٣٠ الكامل للمبرد .

(٦) ٢/٣٠ الكامل .

(٧) ص ٣ الجوهرة ط ١٩٢٦ .

(٨) ١٧٢ الصحابي .

(٩) ١/٣٨٢ الكامل .

(١٠) ١/١٣٣ البيان والتبيين ط ١٩٢٧

يليه والذي انما يتم به المعنى « (١) ويذكر الجاحظ آراء رجال البيان في السجع و أثر المطبوع منه (٢) ، كما أشار الجاحظ الى الازدواج (٣) . ويذكر مؤلف نقد النثر أن « من أوصاف البلاغة السجع في موضعه وعند سباح القريحة به ، وأن يكون في بعض الكلام لا في جميعه » (٤) .

(ب) وقسم المبرد في « كامله » الكلام الى الاخصار المفهم والاداناب المذموم ، وقال : « وقد يقع الایساء الى الشيء فيغنى عند ذوى الألباب وان قيل بل الكلام القبيح فى الحسن أظهر كان ذلك ، ولكن يغتفر السىء للمحسن والبعيد للقريب (٥) .

(ج) ويشير المبرد الى التعقيد اللفظى فى بيت الفرزدق :

وما مثله فى الناس الا مسلكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ويشرح البيت وينقده (٦) .

(و) ويشير الى أسلوب الاستعارة التمثيلية فى قولك « فلان عليه دين أو ركبته دين » تريد ان الدين علاه وقهره (٧) . ويذكر مثلاً للتمثيل لقوله تعالى « والسموات مطويات بيمينه » وسواه (٨) . ويشير الى مثل للاستعارة ويحللها (٩) ، ويشير أيضا الى الاستعارة (١٠) ويقول : « والعرب تستعير من بعض لبعض » (١١) . وقد سبقه

(١) الخطابة من كتاب الشفاء لابن سينا .

(٢) ١/١٩٤ وما بعدها من البيان والتبيين .

(٣) ٢/٩٦ و ٣/١٦ البيان .

(٤) ١٠٧ نقد النثر .

(٥) ١/١٧ الكامل للمبرد طبعة التجارية ١٣٥٥ هـ .

(٦) ص ١٨ / ١ الكامل .

(٧) ١/٢٤ المرجع .

(٨) ١/٧٦ المرجع .

(٩) ١/٣٧ الكامل .

(١٠) ١/٥٧ المرجع .

(١١) ١٦٧ ج ١ المرجع .

الجاحظ بتعريف الاستعارة (١) الذي هو روح تعريف المبرد . . . ويحلل المبرد في الكامل مثلاً من امثلة التجريد (٢) . . . ويشير الى اسلوب اللف والنشر ، فيقول : « والعرب تلف الخبرين المختلفين تم نرعى بتفسيرهما جملة ، ثقة بأن السامع يرد الى كل خبره الخ » (٣) ، وسار على نهجه الصاحبى (٤) . وقدامة يسمى ذلك صحة التفسير (٥) . . . ويشير المبرد الى مثل للكناية الاصطلاحية (٦) ، ويسمىها ابن فارس فى الصاحبى الايساء (٧) . ويقسم الكلام الى مصرع وما يكنى عنه بعيره وما يقع مثلاً فيكون ابلغ فى الوصف ، ويذكر أقسام الكناية (٨) ، وإن كان المبرد يقصد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية وكذلك فعل ابن فارس فى الصاحبى (٩) . . . ويشير المبرد الى أسلوب التغليب : كالقمرين للشمس والقمر ، والعمريين لأبى بكر وعمر (١٠) .

(هـ) ويذكر أيضا بيتين للقتال الكلابى ويقول : البيت الثانى توكيد للأول (١١) . وهذا أحد أسباب الفصل عند البلاغيين ، ولا نجد أحد أشار الى سبب من أسبابه قبل المبرد ، وإن كان الجاحظ قد أشار الى الفصل والوصل ومكاتهما فى البلاغة (١٢) . . . ويشير المبرد الى ورود همزة الاستفهام (١٣) للتقرير ويذكر افراط الشعراء فى مثل من الشعر (١٤) . وقد سبقه ابن قتيبة م ٢٧٦ هـ الى الإشارة الى مثل الافراط من شعر الشعراء وذلك فى كتابه « الشعر والشعراء » .

- (١) ١١٤ ج ١ البيان والنبين .
(٢) ٣٥ و ١/٣٦ الكامل . (٣) ١/٧٥ المرجع .
(٤) ٢٠٦ الصاحبى . (٥) ٨١ نقد الشعر .
(٦) ٧٧ و ١/١١٦ ، ٩٢ و ٢/٢٨١ الكامل للمبرد :
(٧) ٢١٠ الصاحبى . (٨) ٥ و ٦ ج ٢ الكامل .
(٩) ٢١٨ و ٢١٩ الصاحبى (١٠) ١/٨٤ الكامل .
(١١) ١/١٢٥ الكامل ، و ٢٣ وما بعدها من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد طبع القاهرة عام ١٣٥٠ هـ .
(١٢) ١/٧٦ البيان والتبيين .
(١٣) ١/٣٥ الكامل .
(١٤) ١/١٧٣ و ٢/٤٤ و ٤٦ و ٧٦ و ٢/٨٧ الكامل .

(و) ويشير المبرد الى مثل للسجاز المرسل (١) . وفي ادب الكاتب لابن فتيبة باب سماه « باب تاويل كلام من كلام الناس مسنعمل » (٢) ذكر فيه مثلا كثيرة للسجاز المرسل . ويشير المبرد الى مثل من أمثلة المجاز العقلي (٣) . ويحلل فون الشاعر « متقلدا سيفا ورمحا » ومثلا أخرى تشببه (٤) . وهذه المثل يجوز ان تكون من أسلوب المشاكلة الذي سبق المبرد الى تفريره . ويشير الى التشبيه (٥) ، ويعقد له بابا يذكر فيه « ما للعرب من التشبيه المصيب والمحدثين بعدهم » (٦) . وقد أفاض المبرد في استطراد في ذكر ما يستجد من التشبيه في شعر القدامى والمحدثين وحلل ما أتى به ذاكرا كثيرا من أصور التشبيه ، فتكلم على وجه الشبه وأنه انما ينظر الى التشبيه من حيث وقع (٧) ويذكر كثرة التشبيه في الكلام (٨) . ويشرح التشبيه في الإلية الكريمة « طلعتها كأنه رؤوس الشياطين » شرحا وافيا (٩) . ويذكر أقسام التشبيه : المفرد والمصيب والمقارب والبعيد (١٠) ، وأن منه تشبيه شيء في حالتين بشيئين مختلفين (١١) كقول امرئ القيس :

كأن قلوب الطير رطبا ويابساً لدى وكرها الضاب والحشف البالى

الى ما سوى ذلك من بحوثه في باب التشبيه الذي شرح فيه أسرارها وبين ألوانه وفصل القول في كثير من مناحيه ، والباب حافل بكثير من ألوان النقد الأدبي وهو أصل عظيم لدراسة التشبيه عند البيانيين - ويذكر المطابقة (١٢) . وبعض عيوب البيان نالحن وفساد

(١) ١/٢١٢ و ٢٢٢ و ٢/٦٨ الكامل ، ١٣ و ١٤ من كتاب ما اتفق لفظه للمبرد .

(٢) ٢٦ - ٣٤ أدب الكاتب .

(٣) ٧٩ و ١٢٨ و ١/١٦٨ ، و ٢٢٨ و ٢/٢٤٩ الكامل .

(٤) ١/٢١٨ الكامل .

(٥) ١/٢٤٦ الكامل .

(٦) ٢/١٠١ - ٣٥ الكامل .

(٧) ٦٩ و ٢/٩٠ المرجع .

(٨) ٢/٨٧ الكامل .

(٩) ٦٩ و ٧٠ ج ٢ الكامل .

(١٠) ٢/٣٥ الكامل .

(١١) ١/٢٤١ الكامل .

الملكات (١) واللكنة (٢) وكالاستعانة ويعرفها بأنها أن يدخل في الكلام ما لا حاجة بالمستمع اليه ليصحح وزنا ان كان في شعر وليتذكر ما بعده ان كان في نثر (٣) . وفي خطابة أرسطو « ومن الأشياء المفسدة لروفق النظم ادخال كلام في كلام وهو الاعتراض الطويل بين الكلام المتصل بعضه ببعض (٤) ، ويشير العتابي الشاعر الى الاستعانة ويشرحها (٥) بسا لا يخرج عن كلام المبرد ، ويذكر قدامة أن من نعوت الكلام ألا يكون الوزن قد اضطر الى ادخال معنى ليس الغرض في الشعر محتاجا اليه حتى اذا حذف لم تنقص الدلالة لحذفه (٦) ويذكر المعاظلة وأن ثعلبا عرفها بأنها مداخلة الشيء في الشيء (٧) ، ويذكر الحشو ويجعله من عيوب الكلام ويعرفه بأنه أن يجيء البيت بلفظ لا يحتاج اليه لاقامة الوزن (٨) . . الى غير ذلك مما ذكره المبرد وما عرض له من آراء في البيان .

وبعد فلا شك أن هذه الآراء كلها وردت مبثوثة معرفة في الكامل وخالية من الاصطلاحات العلمية وحينما يقف عند أسلوب من أساليب البيان ويحلله ويعجب به ولا يسميه لأن علماء البيان والأدب لم يكونوا قد وضعوا له اسما وانما بلاغته وسحره لا يخفيان على متذوق . . وبحسبي هذا اليوم ففيه كفاية ، وهو يرشد الى أثر الكامل في هذه الدراسات ، وان كان أثرا محدودا ، شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء الذين كانوا لا يزالون يكشفون أسرار البيان العربي .

(١) ١/٢٩٧ المرجع . (٢) ١/٣٦٩ (٣) ١/١٩ الكامل .

(٤) الفن الرابع من المقالة الثامنة من الشفاء لابن سينا .

(٥) ١/٩٠ البيان والتبيين . ١/١٩٠ العمدة لابن رشيق .

(٦) ٩٩ نقد الشعر .

(٧) ١٠٤ نقد الشعر .

(٨) ١٢٨ نقد الشعر .

ثعلب وأثره في البيان

ثعلب هو امام الكوفيين فى النحو واللغة وعلوم العربية ، عاش فى الفترة التى بين عامى ٢٠٠ و ٢٩١ ، وهى عام مولده وعام وفاته . . . وله كثير من المؤلفات ، منها كتاب « الفصيح » .

ولثعلب كتاب « قواعد الشعر » ، وقد قمت بنشره عام ١٩٤٨ ، وكتبت شروحا وتعليقات عليه ومقدمة له . . . وهو أهم كتاب يظهر فيه آراء ثعلب البيانية ، حيث عرض فيه بعض ألوان البيان والبديع ؛ شواهدا ، ومنها : التشبيه والمبالغة - والافراط فى المعنى - ولطافة المعنى - والتعريض والكناية - والاستعارة وحسن الخروج أو التخلص - ومجاورة الاضداد أو الطباق كما يسميه البلاغيون والمطابق وهو نوع من الجناس . . . ولا شك أن ثعلبا قد كتب كتابه تبلى أن يؤلف ابن المعتز كتابه البديع ، وبذلك يكون ممهدا لجهود ابن المعتز الذى خصص ألوان البيان بالتأليف والدراسة فى كتابه البديع . . . ولى بحث ضاف عن كتاب « قواعد الشعر » وأثر ثعلب فى دراسات البيان ، وهو منشور مقدمة لكتاب قواعد الشعر ، فليرجع اليه من يشاء (١) .



(١) راجع كتاب قواعد الشعر لثعلب نشر وشرح محمد خفاجى - طبعة مصطفى الحلبي عام ١٩٤٨ - ص ٦ - ٢٤ .

ابن المعتز وأثره في البيان

ولابن المعتز منزلة كبيرة في البيان العربي ، بكتابه القيم « البديع » ،
الذي توليت شرحه ونشره عام ١٩٤٥ وطبعته مطبعة مصطفى الحلبي - . .
والكتاب أول مؤلف في علم البديع وصناعة الشعر وألوان البيان ،
وقد عرض ابن المعتز فيه للاستعارة والتجنيس والمطابقة ورد العجز
على الصندر والمذهب الكلامي والالتفات والاعتراض والرجوع وحسن
الخروج وتأکید المدح بما يشبهه الذم وتجاهل العارف والهزل الذي
يراد به الجحد وحسن التضمين والتعريض والكناية والافراط في الصفة
وحسن التشبيه ولزوم ما لا يلزم وحسن الابتداء .

ولى بحث طويل عن الكتاب وأثره وأثر مؤلفه في البيان والبديع ،
وهو منشور في كتابي « ابن المعتز وأثره في الأدب والنقد والبيان »
فليرجع اليه من أراد (١) . . وكتاب « ثعلب » يختلط فيه النقد بالبيان
ويبحث الشعر ، من حيث كان كتاب ابن المعتز وقفا على دراسات
البيان والبديع .

* * *

(١) راجع ص ٣٧٠ - ٣٨٣ من كتابي : « ابن المعتز وأثره في الأدب
والنقد والبيان » طبع مكتبة محمود توفيق عام ١٩٤٩ . ومقدمة كتاب
« البديع - شرح محمد خفاجي » - طبعة ١٩٤٥ .

تطبيقات بلاغية

- ١ -

ما سر التعبير باسم الموصول فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ - ابن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ، فادعوهم

فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين .

٢ - ان التى زعمت فؤادك ملها

خلقت هواك كما خلقت هوى لها

٣ - ان الألى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كل القوم يا أم خالد

- ٢ -

ما سر التعبير باسم الاشارة فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ - هذا هو الرجل ٢ - على ذلكم هو القائد ٣ ما أتفه

ذلك الانسان ٤ - أهذا الذى يذكر آلهتكم ٥ - ما هذا بشرا

ان هذا الا ملك كريم ٦ - انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ،

ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله . . أولئك

هم الصادقون .

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

بين سر التعريف بالموصلية واسم الاشارة فى الأمثلة الآتية :

- ١ - أنت الخصيب وهذه مصر فتندفقا فكلكما بحر
- ٢ - ان الذين نعبت لى بفراقهم قد أسهدوا ليلى التمام فأوجعوا
- ٣ - أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون .
- ٤ - الذى نال الجائزة شاعر مطبوع .
- ٥ - أهذا الذى يذكر آلهتكم .
- ٦ - فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر . فلما أفلت قال : يا قوم انى برىء مما تشركون .
- ٧ - ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده .
- ٨ - أولئك الذين هداهم الله ، فبهداهم اقتده .

* * *

بين دواعى تنكير المسند اليه فى الأمثلة الآتية :

- ١ - قال يا قوم : ليس بى ضلالة ، ولكنى رسول من رب العالمين .
- ٢ - فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله .
- ٣ - وحيد من الخلان فى كل بلدة اذا عظم المطلوب قل المساعد
- ٤ - الأمر أعدته الخلافة للعدا وسمته دون العالم الصارم العضبا
- ٥ - سورة أنزلناها وفرضناها ، وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكروان .

* * *

بين دواعي التقديم في الأمثلة الآتية :

- ١ - أغير الله أبغى ربا ، وهو رب كل شيء •
- ٢ - نفس عصام سودت عصاما
وعلمته الكر والاقداما
- ٣ - ومن عجب الأيام بغى معاشر
غضاب على سبقي اذا أنا جاريت
- ٤ - لعاب الأفاعى القاتلات لعابه
وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل
- ٥ - سواى بتحنان الأغاريد يطرب
وغيرى باللذات يلهو ويلعب
- ٦ - ثلاثة ليس لها اياب
الوقت والجمال والشباب
- ٧ - بكف أبى العباس يستنزل الغنى
ويستعطف الأمر الأبقى بحزمه
وتستنزل النعمى ويستعطف النصيل
إذا الأمر لم يعطفه نقص ولا قتل
- ٨ - وقال بعض الشعراء مادحا :
له همم لا منتهى لكبارها
له راحة لو أن معشار جودها
- ٩ - الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه
وفضلا ، والله واسع عليم
- ١٠ - « شر الناس من اتقاه الناس لشره » •
- ١١ - « المرء كثير باخوانه - اليد العليا خير من اليد السفلى - إن الدنيا
حلوة خضرة ، وإن الله مستعملكم فيها فناظر كيف تعملون » •
- ١٢ - « القلوب معك ، والسيوف عليك ، والنصر من السماء » •

* * *

١ - « قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة لجاهل لعدم جريه على موجب علمه » - اشرح ذلك ، وبين هل منه قوله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » • وقوله تعالى : « وما رميت اذ رميت » - وجه ما تقول ، وبين لم كان قول بشار : « ابن ذاك اللجاج في التكبير » أدخل في الفصاحة من قوله : « بكررا فالنجاح في التكبير » •

٢ - لم سمي المجاز في الاسناد مجازا عقليا ؟ وهل يجب أن يكون لكل اسناد مجازي فاعل اذا أسند اليه كان الاسناد حقيقة ؟ وهل من السهل ادراك هذا الفاعل الحقيقي في كل مجاز عقلي ؟ وضح ما تقول بالتمثيل •

١٣ - متى يؤكد الخصر المستفاد من تقديم المسند اليه بكلمة « وحدي » ، ومتى يؤكد بكلمة « لا غيري » واذا كان معنى « وحدي » في قوة معنى « لا غيري » فلم اختصت كل منهما بوجه من التأكيد ؟ وما الذي يدل عليه تقديم المسند اليه عند عبد القاهر اذا بنى الفعل على منكر ، وما فائدة التقديم في قوله تعالى : « وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » •

٤ - يا زكريا انا نبشرك بغلام اسمه يحيى مد يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين - يا ابراهيم اعرض عن هذا انه قد جاء أمر ربك - يا أيها الناس أقمم الفقراء الى الله - لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ، بين في هذه الآيات حال المخاطب ، ونوع الخبر ، وما جرى منه على مقتضى ظاهر الحال وما جاء على خلافه •

هـ - له شافع في القلب من كل زلة
ان الذي قسم البلاد جباكم
العلم يجمع في جنس وفي وطن
بني عمنا عودوا تعد لمودة
فليس بمحتاج الذنوب الى العذر
بلدا كأوطان النجوم مجيدا
شنتي القبائل أجناسا وأوطانا
فانا الى الحسنى سراع التلطف

بين سر تقديم المسند وتكيز المسند اليه في البيت الأول ، وتعريف
المسند اليه بالموصولية في الثاني ، ومجيء المسند جملة في الثالث ،
وتأكيد الاسناد في الأخير •

* * *

- ٧ -

١ - يتنوع الخبر باعتبار حال المخاطب فما هذه الأنواع •
متى يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى ظاهر الحال - اشرح
ذلك مع التمثيل من فصيح الكلام وبيان الحال والمقتضى •
٢ - يعرف المسند اليه بالموصولية لدواع : اذكر خمسة منها
مع التمثيل •

بين رأى السكاكى فيما اقتضى ايراد المسند اليه موصولا في قول
الشاعر :

ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول

ورد الخطيب عليه •

٣ - اذكر باختصار مذهب الشيخ عبد القاهر في تقديم المسند اليه
وثلاثة دواع لتقديم المسند مع التمثيل •

٤ - (أ) قال الله تعالى : وجعلنا الأيام تجري من تحتهم •

وقال الشاعر :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدير

وقال الشاعر :

أعمير إن أباك غير رأسه مر الليالي واختلاف الأعصر

في الآية والآيات المتقدمة مجاز عقلي : بين موضعه وعلاقته
وقرينته •

(ب) قال الله تعالى : قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم
خاشعون •

قال الله تعالى : إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك •

قال الله تعالى : إذا زلزلت الأرض زلزالها •

قال الله تعالى : وإن جنحوا للسلم فاجنح لها •

قال الله تعالى : وأنه هو أغنى وأقنى •

قال الله تعالى : فأزلهما الشيطان عنها •

بين سر الاتيان بالمسند فعلا واسما • وتقديم المفعول في الآية
الأولى • والاتيان بالمسند جملة في الثانية • وبإذا في الثالثة • وبإن
في الرابعة • وحذف المفعول في الخامسة • وتقديم المفعول على الفاعل
في السادسة •

* * *

حل هذا التطبيق بإيجاز شديد

ج ١ - أنواع الخبر باعتبار حال المخاطب ثلاثة : ابتدائي ،
طلبى ، انكاري . . . الخ •

ويكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر . في هذه الصور الثلاث :

١ - تنزيل غير السائل منزلة السائل اذا قدم اليه ما يلوح له بحكم الخبر الخ .

٢ - تنزيل غير المنكر منزلة المنكر الخ .

٢ - تنزيل المنكر منزلة غير المنكر الخ .

ج ٢ - من الدواعى لتعريف المسند اليه بالموصوليه ما يلي :

١ - عدم المخاطب بالأحوال المختصة بالمسند اليه سوى الصلة ... الخ .

٢ - استهجان التصريح بالاسم . مثل : الذى ينصل بالأعداء خائن لوطنه ، الذى يخرج من الانسان ناقض للوضوء .

٣ - زيادة التقرير ، مثل وراودته التى هو فى بيتها نفسه .

٤ - التفضيم مثل فعشاها ما غشى .

٥ - تنبيه المخاطب على خطأ مثل :

ان الذين تروهم اخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تبصرعوا

ورأى السكاكى فى البيت « ان التنى ضربت الخ » هو أن ذكر الموصول هنا يفيد الايماء الى وجه بناء الخبر ، وهذا الايماء ليس بمقصود لذاته بل جعل ذريعة الى تحقيق الخبر . ورد الخطيب عليه بأنه لا يظهر فرق بين الايساء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر ، فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثانى ؟

ج ٣ - مذهب عبد القاهر فى تقديم المسند اليه ، يفيد تقديم المسند اليه التخصيص بشروط هنى :

١ - أن يكون المسند خبرا فعليا •

٢ - أن يتقدم على المسند اليه حرف النفى •

٣ - ألا يفصل بين المسند اليه وحرف النفى بفواصل سواء فى ذلك ما اذا كان المسند اليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو ضميرا ، مثل : ما من محمد قام ، ما رجل حضر ، ما أنا فعلت هذا •

فإن لم يل المسند اليه حرف النفى فإن كان معرفة مثل أنا فعلت كان القصد إلى الفاعل وينقسم إلى قسمين •

١ - ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه مثل أنا كتبت فى حاجتك ، فاذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول أنا كتبت فى حاجتك لا غيرى ونحوه ، وفى الوجه الثانى أنا كتبت فى حاجتك وحدى •

٢ - ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقريره فى ذهن السامع وتمكنه مثل هو يعطى الجزيل ... وكذلك اذا كان الفعل منفيًا مثل أنت لا تكذب فانه أشد لنفى الكذب من قولك لا تكذب أو لا تكذب أنت •

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف ، فإن بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل مثل رجل جاءنى أى لا رجلان أو لا امرأة ...

أما تقديم المسند فيكون لدواع منها :

١ - التشويق إلى ذكر المسند اليه مثل :

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأبواسحاق والقمر

٢ - التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت مثل
له هسم لا منتهى لكبارها وهسته الصغرى أجل من الدهر

٣ - التفاؤل مثل : سعدت بفرقة وجهك الأيام •

٤ - (أ) تجرى من تحتهم : فى اسناد تجرى الى ضسير الأنهار
مجاز عقلى والأصل يجرى الماء فى النهر - وعلاقته المكانية وقرينته
معنوية •

جد جده : فى الاسناد مجاز عقلى علاقته المصدرية والقرينة
معنوية •

غير رأسه مر الليالى واختلاف الأعصر : فى الاسناد مجاز عقلى
علاقته الزمانية والقرينة معنوية •

(ب) الاتيان بالمسند فعلا فى « أفلح » للتقييد بالزمن الماضى
على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد •

والاتيان بالمسند اسما فى « خاشعون » لافادة عدم التقييد
والتجدد •

وتقديم المعسول « فى صلاتهم » لافادة التخصيص أو للاهتمام
بكون ذلك مساق الكلام •

الاتيان بالمسند جملة فى « ان الله لا يغير الخ » لارادة تقوى
الحكم بنفس التركيب •

الاتيان باذا فى الآية لافادة الشرط فى الاستقبال مع افادة أن
الشرط مقطوع بوقوعه - والاتيان بان فى الآية لافادة الشرط فى
الاستقبال أيضا مع افادة أن الشرط غير مقطوع بوقوعه •

حذف المفعول فى الآية لتنزيل الفعل منزلة اللازم بذكر الفعل

ولا ينوي له في النفس مفعول أصلاً ، لأن الغرض اثبات الفعل
في نفسه •

تقديم المفعول على الفاعل في الآية الأخيرة الآن الكلام مسوق
للحديث عنهما (آدم وحواء) أولاً فقدم ذكرهما على ذكر الفاعل •

انتهى الجزء الثاني من شرح الايضاح

ويليه ان شاء الله الجزء الثالث

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٩٣/٣٦٤٥

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الآلي
الأنقرة: ٣ مريضان الموصلية
بيوت جامع الرضا

فهرست الجزء الثانى

من كتاب

الايضاح فى علوم البلاغة للخطيب الفزرىنى

| الصفحة | | الصفحة | |
|--------|---------------------------------|--------|-------------------------------------|
| ٨٥ | الالتفات | ٣ | المقدمة |
| ٩٤ | الأسلوب الحكيم | ٤ | القول فى أحوال المسند اليه |
| ٩٦ | التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى | ٥ | حذف المسند اليه |
| ٩٧ | القلب | ٧ | ذكر المسند اليه |
| ١٠٣ | القول فى أحوال المسند | ٩ | تعريف المسند اليه |
| ١٠٣ | حذف المسند | ١٠ | تعريفه بالاضمراء |
| ١١٠ | ذكر المسند | ١٢ | تعريفه العلمية |
| ١١١ | أفراد المسند | ١٤ | تعريفه بالموصولية |
| ١١٣ | فعلية المسند واسميته | ١٨ | تعريفه بالإشارة |
| ١١٤ | تقييد الفعل وعدمه | ٢١ | تعريفه باللام |
| ١١٦ | تقييد الفعل بالشرط | ٢٣ | تعريفه بالاضافة |
| ١١٦ | ان واذا الشرطيتان | ٣٥ | تنكير المسند اليه |
| ١٢٥ | « او » الشرطية | ٣٩ | وصف المسند اليه |
| ١٢٧ | تنكير المسند | ٤٣ | توكيد المسند اليه |
| ١٢٧ | تخصيص المسند وعدمه | ٤٥ | بيان المسند اليه |
| ١٢٩ | تعريف المسند | ٤٦ | الإبدال من المسند اليه |
| ١٣٣ | جملية المسند | ٤٦ | العطف على المسند اليه |
| ١٣٥ | تاخير المسند | ٤٩ | تعقيب المسند اليه بضمير الفصل |
| ١٣٥ | تقديم المسند | ٥٠ | تقديم المسند اليه |
| ١٣٨ | القول فى متعلقات أحوال الفعل | | مذهب عبد القاهر فى افادة التقديم |
| ١٥٤ | حذف المفعول | ٥٣ | للتخصيص |
| ١٦٢ | تقديم المفعول على الفعل | | مذهب السكاكى فى افادة التقديم |
| ١٦٦ | تقديم بعض معمولات الفعل على بعض | ٦٤ | للتخصيص |
| ١٧٣ | بحوث حول متعلقات الفعل | | موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه |
| ١٧٨ | البلاغة والتجديد | ٧٣ | تأخير المسند اليه |
| ١٨٢ | الميرد وأثره فى البيان العربى | ٨٠ | خروج المسند اليه على خلاف الظاهر |
| ١٨٨ | ثعلب وأثره فى البيان العربى | ٨٠ | وضع المضمر موضع المظهر |
| ١٨٩ | ابن المعتز وأثره فى البيان | ٨١ | وضع المظهر موضع المضمر |
| ١٩٠ | تطبيقات بلاغية | ٨٢ | |

